١ القسم الأول

أزمة منظومة التربية فى عصر العولمة

- تمهيـد.
- العولمـة.
- تداعيات تربوية شائكة.
- منظومة تربوية جديدة أم الكارثة؟

تقديم الكتاب

لقد تابع الكاتب باهتمام واجتهاد منظومة التربية في الوطن العربي في شتى جوانبها فاكتشف أن أزمة منظومة التربية متشابهة بدرجة كبيرة على مستوى جميع الدول العربية بلا استثناء، وخاصة بعد أن جاءت العولمة بتداعياتها الخطيرة، وفرضت أوضاعًا سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية صعبة وشائكة.

ولذلك وجه الكاتب جل إهتمامه نحو منظومة التربية، وخاصة بعد أن قاده فكره التربوى وحسه الوجداني إلى أن الوقت بات الآن مناسبًا للتصدى لمشكلات منظومة التربية، حتى لا يفلت الوقت من بين أيدينا، وتحدث كارثة تربوية محققة، يكون من الصعب تداركها وعلاج تأثيراتها السلبية الخطيرة.

وعليه.. تمركز تفكير الكاتب حول دراسة أزمة منظومة التربية في عصر العولمة من خلال دراسة التداعيات التربوية الشائكة، التي يجب التصدى لها، وتحديدها بدقة حتى يمكن وضع الحلول الناجحة والمناسبة لها.

ومن أجل أن تعود لمنظومة التربية قوتها وعافيتها، لتؤدى أدوارها المأمولة، فإن الكاتب تطرق لدراسة الجوانب الفرعية لمنظومة التربية، مقدمًا رؤيته الخاصة لحلول مشكلاتها، لعلها تكون مفيدة وفاعلة.

لقد استوجب تحقيق ما تقدم، إجراء (٢٩) دراسة فرعية للمنظومات الجزئية لمنظومة التربية، وهى:

* نحو تطوير منظومة التعليم: من خلال ست دراسات فرعية.
* نحو تطوير منظومة التعلم: من خلال خمس دراسات فرعية.
* نحو دراسة منظومة المنهج: من خلال خمس دراسات فرعية.
* نحو تطوير منظومة التدريس : من خلال دراستين فرعيتين.
* نحو تطوير الأنشطة المصاحبة : من خلال دراستين فرعيتين.
* نحو تطوير منظومة التقويم التربوى: من خلال دراستين فرعيتين.

* نحو تطوير منظومة إعداد المعلم : من خلال أربع دراسات فرعية.

* نحو تطوير منظومة البحث العلمى : من خلال ثلاث دراسات فرعية.

وجدير بالذكر أن الكاتب قدم عددا من الدراسات الفرعية السابقة كأوراق بحثية فى بعض المؤتمرات التربوية العلمية، ولقد كان لهذه الأوراق البحثية صداها الطيب.

ختامًا، يأمل الكاتب أن يكون هذا المصدر إضافة مهمة فى مجاله، ومساعدة لها جدواها فى تحقيق هدف نبيل وغاية سامية، ألا وهى: تطوير منظومة التربية فى الوطن العربى.

وفقنا الله فى خدمة قضية التربية فى الوطن العربى

مصر الجديدة فى ٢٠٠٥/١/١

أ.د. مجدى عزيز إبراهيم
كلية التربية بدمياط

تمهيد:

بادئ ذى بدء تجدر الإشارة إلى أهمية التطرق لبعض المصطلحات ذات العلاقة المباشرة لموضوع هذا القسم، إذ تمثل هذه المصطلحات المدخل الطبيعى لشرح مفهوم العولمة، ولفهم أبعاد أزمة منظومة التربية، ولتوضيح أهمية التفكير فى منظومة تربوية جديدة حتى لا تحدث كارثة تربوية تعليمية تعلمية.

وهذه المصطلحات هى على النحو التالى :

روح العصر Zeitgeist

مصطلح ألمانى يعنى الروح Geist المميزة لفترة تاريخية Zeit معينة، ونلاحظ أن فلاسفة القرن الثامن عشر، مثل فولتير على سبيل المثال، قد تملكتهم فكرة "روح العصر" هذه، ولكنها لم تبلغ أكمل صورها إلا على يد هيجل، ويذهب (هيجل) إلى أن الفلسفات والأعمال الفنية لا تستطيع أن تتجاوز روح العصر الذى أنتجت فيه أو تتسامى عليها، فتعبيرها يتسم دائماً بالرمزية وعدم الكمال، ولكن تقدم الروح البشرية لن يتحقق إلا ببلوغ مستوى – قل أو كثر – من القدرة على النفاذ الى الروح المطلقة أو الحقيقة ذاتها، التى تتجاوز حدود أى عصر بعينه. ولكن مصطلح روح العصر أصبح يستخدم اليوم على نحو فضفاض لوصف الخصائص الثقافية لأى عصر، كأن يقال روح الستينيات" أو "العصر الرومانسى"، ولم يعد يحمل المدلول المذهبى التاريخى المعروف به فى فلسفة (هيجل).

رؤية العالم، فلسفة الحياة Weltanshauung

مصطلح ألمانى يشير إلى العالم أو فلسفات الحياة الخاصة بمختلف الجماعات داخل المجتمع، فيقال على سبيل المثال أن الأشخاص الذين يظلون متعطلين عن العمل لفترة طويلة تتكون لديهم نظرة قدرية إلى الحياة، وأن أبناء الطبقة الوسطى يتسمون بتوجه فردى فى الحياة عموما، على حين أن أبناء الطبقة العامة يتمسكون ببعض المعتقدات والاتجاهات التى تؤكد على الجماعية والمشاركة. وقد طرح علماء الاجتماع مجموعة من الأسئلة الطريفة حول هذا الموضوع، من ذلك مثلاً: هل تتمسك بعض الجماعات الاجتماعية فعلاً ببعض رؤى العالم المحددة؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف يحدث أن يتبنى الأفراد تصورات معينة عن المجتمع، وما العلاقة بين عضوية الجماعة وتصورات الفرد الذاتية التى يكونها عن تلك الجماعة؟ والمشكلة الرئيسة التى تواجه علماء الاجتماع الذين يتناولون مثل هذه الموضوعات تتمثل فى تعريف ووصف رؤية العالم نفسها، فما المعتقدات والقيم التى يعتقد أنها تشكل رؤية العالم؟ وهل يتعين علينا أن نتوقع تمسك الناس برؤى متسقة للعالم؟ وذلك بالنظر إلى أن البحوث التى أجريت – مثلاً – عن موضوع تصور الناس عن الطبقة تدلنا على أن اتجاهات وقيم غالبية الناس تتسم بالغموض

وعدم التحدد أو بعدم الاتساق، وأنها نادراً ما تشكل كياناً كلياً متماسكاً، من هنا يمكن القول بوجه عام: إن استخدام هذا المصطلح يشير فى العادة إلى قدر معين من عدم الدقة فى النظر، وأنه يكاد يدل فى جميع الأحوال على أن البيانات الملائمة للحالة موضوع الدراسة مازالت غير متوافرة.

خصائص المعلومات :

المعلومات هى محرك وجودنا، وتضع أسس تصوراتنا وإدراكنا ومشاعرنا، وتكون قاعدة المنظورات التى نبنى عليها العالم من حولنا، وهى التى تعطى الانطباعات وتقوى وتدعم الاعتقادات، وفى النهاية توجهنا للقيام بالاختيارات والطريق الذى نسلكه، وهى أيضاً تخبرنا بما يحدث فى العالم حولنا، وتكون اختياراتنا السياسية من المحلية إلى العالمية. لكن المعلومات التى تصلنا خلال وسائل الإعلام والاتصال من إذاعة وتليفزيون وصحافة وإنترنت، تعتمد فى وصولها على معتقدات وعقائد، وانحيازات الآخرين القائمين بعملية الاتصال، فهى يمكن أن تقودنا وتوجهنا إلى إتجاهات ضارة – طبعاً بالإضافة إلى فوائدها – حتى إنها يمكن أن تبنى لنا صوراً خاطئة وكاذبة وخادعة عن حياتنا وأعمالنا وتأثيرنا على العالم.

هذا يعنى أن المعلومات كيان فريد فى عالمنا، ليست مثل الأجسام المادية، وجودتها لا تقاس بالكتلة أو الحجم، ولايمكن أن تمسك، ولاتقاس بالوزن أو اللون، فالصورة تساوى آلاف الكلمات، وكل من الكلمات والصور يمكن أن تغير حياتنا تماماً، وهى ليست مثل تدفق الطاقة التى تحيط بنا، فبرميل من النفط إذا وزع بين عشرة مراسلين، كل واحد منهم يأخذ عشرة جالونات بينما قصة عن النفط يمكن أن تعطى كاملة إلى كل واحد منهم، وتلك القصة نفسها قد تصبح ١٠ قصص مختلفة، اعتماداً على معرفة ونية وهدف المراسل. والمعلومات يمكن أن تكون العديد من الأشياء والمعانى للعديد من الناس. إنها تنتشر وتتكاثر، إنها تؤثر وتصطدم وتفعل، إنها تركز الانتباه، إنها تلهى وتسلى وتصرف الانتباه، إنها تضلل وتكذب، وتلوى الحقائق، إنها كل ذلك! فهى تصنع فهمنا الصحيح والخاطئ فى الوقت نفسه للعالم حولنا. إنها تستطيع أن تغير تصورات وإدراكات وأفعال الأمم والأشخاص، وهكذا تساعد المعلومات فى تدفق وسريان التاريخ وبناء عالم اليوم، فى الحقيقة المعلومات هى القاعدة الجذرية للعالم الحديث اليوم، فالديمقراطية، والتبادلات المالية، والسياسية، والثقافية تعتمد على التدفق السريع للمعلومات الدقيقة والموثوق فيها، لذلك يكون من المهم طرح السؤال التالى :

ماذا يفعلون بالمعلومات اليوم ؟

أنهم يطلقون النار على عيون وآذان البشر، وتتزاحم وتتنافس كتل البيانات والمعلومات على الوصول بجرعات مكثفة، تشبه الصدمة فى العيون والآذان، إنها خدع تسويقية، وفيض وتخمة من البيانات والمعلومات، النافع منها قليل للغاية! فالمعلومات ليست المعرفة، فمواد الإثارة والتشويق تلاحقنا كل يوم وتمسك بعقولنا، لكن المهم التمييز بين مواد التشويق والحماس واستثارة العواطف، وبين المواد المغذية للعقول!

فى عصر صرف الانتباه نجد الأصوات والضجيج والصور والبيانات تجرى فينا كالأنهار دون توقف ومن كل اتجاه، وهو شيء مدهش أن نسمع، ونشاهد، ونفهم خلال تلك الفوضى! "يجب أن نحمى حياتنا من غزو التكنولوجيا" تلك المقولة تتردد من وقت لآخر بين المفكرين، ففى عصر الإلهاء الذى نعيش فيه، حيث يسيطر الحاسوب على جميع تفاصيل حياتنا الآن! فى هذا العصرالمحموم، تكنولوجيا المعلومات تحاصرنا فى كل مكان، فى هذا العصر كيف نقرر ما نريد أن نفعله؟! فى هذا العصر عصر المعلومات تصب فوقنا كميات هائلة من البيانات والمعلومات من مصادر عديدة، تجعلنا نعيش فى صعوبة، ولا نستطيع استمرار السيطرة على الذى نريده، أو نحتاج للتفكير فيه!

لماذا لا نستمع إلى بعضنا البعض؟ لماذا لا نصغى لأفراد أسرتنا ولأطفالنا؟ لماذا لانسمع المهمشين فى الأرض من الفقراء والبؤساء؟ لماذا لا نشعر وننتبه للآخرين؟ بل لماذا لا نسمع أنفسنا؟ لسبب بسيط للغاية أننا نعيش عصر الإلهاء! والمعلومات تقذف علينا كل ثانية بالقنابل وتفرغ عقولنا وتثير البلبلة، وتفصلنا عن الآخرين! وتلهينا بالتسالى العمياء، وتفقدنا القدرة على الإصغاء!

وفى عصر الإلهاء وصرف الانتباه، أصبحت قدرتنا على الكلام تفوق قدرتنا على الاستماع والإنصات للآخرين! نحن نستطيع بسهولة أن نعطى لشخص ما جزءًا من انتباهنا العقلى، لكننا نجد صعوبة شديدة فى تفهم وجهة النظر الأخرى! وتوضح الدراسات الحديثة أن أقل من ٤٠٪ من ساعات استيقاظنا تنفق فى الاستماع! ودقائق قليلة للغاية تنفق فى مناقشة الآخرين، فى حين نتذكر حوالى ٢٥٪ فقط أو أقل من كتل المواد التى نسمعها ونشاهدها، ومع مرور الوقت تضعف تلك النسبة بسرعة شديدة.

طبيعة العصر :

عندما سيطر الطابع التجارى على المعلوماتية، انطوى مضمونها على تحريض دائم وحاسم لإغراء الناس بالغوغائية والكسل، والاستسلام لسلوكيات السوق، وتكوين رأى عام تتلاعب به الدعاية والإعلانات، وهدم كل فكر ناقد ومسئول، من خلال استطلاعات الرأى العام المغلوطة، وغباء ألعاب الفيديو والكمبيوتر، ومسابقات التليفزيون والإنترنت

التى تلوح بإغراء الحصول على المال بسهولة، ويزيد على ذلك انفجار الإباحية على الإنترنت والفضائيات، لتكتمل الملهاة المعلوماتية. فنحن نعيش فى عصر التشويش، عصر اللهو والتسلية، عصر صرف الانتباه، عصر الإلهاء، عصر شرود الذهن، عصر اللامبالاة، عصر اللامبالين، كلها تسميات أطلقها المفكرون على هذا العصر، والمفارقة أننا دخلنا عصر معلومات بشكل متزامن أيضاً مع عصر الإلهاء أو صرف الانتباه، حيث تتحرك الحياة حولنا بسرعة أكبر، وبطريقة إلكترونية أكثر إثارة وأعظم؛ وتقلصت محادثاتنا، وضعف انتباهنا، وتبددت رغبتنا فى انتظار الأشياء، ونفد صبرنا، واختصرت قدرتنا بسرعة على التفكير بشكل نقدى، وأصبحنا منومين مغناطيسياً، وتمت محاصرتنا بالصوت والحركة، حتى فى اللحظات القليلة من اليقظة تحاصرنا الإعلانات على الأرصفة والمظلات والحوائط والملصقات stick-er على ثمار الفاكهة، وترفرف رايات "الخداع المجانية" على شبكة الإنترنت؛ وأصبحت شاشات التلفزيون والإنترنت فى كل صالة ودهليز وفى كل مطعم وكل طائرة، حتى فى الأنفاق الأرضية وسيارات الأجرة! وعندما نتأمل كل هذه الملهيات معاً نعتقد أنه لا يمكن أن تكون هناك ملهيات جديدة بعد الآن، وأنها تمثل كل الحياة، لدرجة أصبحت المحادثات الطويلة والتسامر بين البشر، ولحظات المسالمة والهناء، وقصائد الشعر وقطع النثر التى تثير خيالك، وممارسة الشعائر الروحية؛ أصبحت جوانب غير مألوفة فى الحياة، وومضات غير متوقعة وشاذة!.

وبعد أن تعرضنا لبعض المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة والتأثير المباشرين على منظومة التربية، فإننا نؤكد على أن المستقبل آت آت، وعلينا أن نستقبله ونحن مستعدون تماماً، وبخاصة أن التاريخ لن يرحم الكسالى أو المتقاعسين.

ومن ناحية أخرى جاءت فكرة التطور لتفرض نفسها على هذا العصر، وأصبحت سيادتها تتحكم فى تشكيل رؤيتنا للموضوعات المهمة التى ينبغى البحث والنظر فيها، وأوضحت لنا أنه لا يوجد شيء له صفة الثبات.

من المنطق السابق تستوجب رؤية عصرنا أن يكون اتجاه سيرنا لتطوير منظومة التربية نحو المستقبل دون الالتفاف للماضى بحجة تقدير مواقع لأقدامنا، إذ أن هذه الحجة قد تجعلنا نتمسك بأهداب الماضى تحت شعار تواصل الأجيال، ومما يؤكد أهمية النظر نحو المستقبل أن التغير هو الحقيقة الباقية، ولا توجد حقيقة سواها.

صعوبات على الطريق :

فى سعينا نحو تحديد رؤية مستقبلية لمنظومة التربية فى مصر للخروج بها من كبوتها، قد نصطدم ببعض المعوقات التى ترجع بالدرجة الأولى إلى تعدد الآراء وتباينها بالنسبة لوضع حدود فاصلة وقاطعة لهذه الرؤية.

ومن أهم هذه المعوقات التى ترتبط بالتربية بعامة، وبالتعليم بخاصة، نذكر الآتى :

(١) التعليم له دوره التنموى المستقبلى فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة، فما إمكانية اتفاق العاملين فى هذه المجالات فى تحديد احتياجاتهم المستقبلية المطلوبة من التعليم؟

(٢) التعليم له جانبه السياسى، فكيف يمكن التوفيق بين التيارات والاتجاهات السياسية المختلفة فى تحديد توجهات مستقبلية للتعليم؟

(٣) التعليم له جانبه المادى البحت، وهذا الجانب سوف يفرض نفسه على الساحة وتزداد حدته وفعاليته فى آن واحد فى المستقبل، فما السبيل للحصول على التأييد الدينى لهذا الجانب؟

(٤) التعليم له أهدافه الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، فإن كان من الصعب التركيز على جميع هذه الجوانب فى المستقبل لأى سبب من الأسباب، فما الجانب الأكثر أهمية الذى ينبغى النظر إليه بعين الاعتبار؟

(٥) التعليم يتأثر ويؤثر فى الأنظمة الثقافية: القومية والعالمية على السواء، فكيف يمكن المحافظة على هويتنا القومية والاستفادة فى الوقت ذاته بالأنظمة الثقافية الوافدة مهما كانت أيديولوچياتها؟

(٦) التعليم بوضعه الحالى يحتاج إلى إمكانات مادية ضخمة، وسوف ترتفع تكلفته كثيراً جداً فى المستقبل، فكيف يمكن توفير هذه الإمكانات؟

(٧) التعليم يهتم أولاً وأخيراً بالإنسان، فكيف يمكن إعداد وتجهيز الكوادر المثالية من ذوى العقول القوية والدولية الذين يستطيعون تحقيق ذلك الهدف فى المستقبل؟

منطلقات أساسية :

عند تحديد رؤية مستقبلية جديدة لمنظومة التربية فى جميع بلدان الوطن العربى بلا استثناء، ينبغى أخذ المنطلقات التالية فى حساباتنا:

(١) لايمكن فصل عملية التعليم عن عملية التعلم، إذ أصبحتا عملية واحدة هدفها الرئيس هو إعداد المواطن الصالح.

(٢) التعليم عملية تستمر خلال جميع سنوات عمر الإنسان، لذا ينبغى الاهتمام بالأساليب التى تحقق هذا الهدف (أن يتعلم التلميذ كيف يعلم نفسه).

(٣) فى ظل الظروف والضغوط الاقتصادية الصعبة، تزداد سنويًا نسبة عدد المتسربين من التعليم، وبالرغم من ذلك ينبغى التفكير فى أنسب السبل لتعليم هؤلاء المتسربين، إذ أن الطرق التقليدية قد ثبت فشلها (فصول محو الأمية).

(٤) لا تقتصر حدود الأمية على عدم معرفة القراءة والكتابة فقط، وإنما تجاوزت ذلك بكثير، وأصبحت تتضمن الأمية التكنولوجية، والأمية فى مجال الحاسبات الآلية، والأمية الثقافية (القومية والعالمية)، والأمية فى اللغات الأجنبية، والأمية فى التعاملات الدولية، . . ،إلخ.

(٥) يعنى التخطيط للتعليم تحديد نوع الثقافة السائدة فى المجتمع، ويعكس مدى عمق اتساع هذه الثقافة.

(٦) الثقافات الوافدة ليست شراً على طول الخط، ويمكن الاستفادة من بعض جوانبها فى تطوير التعليم وتحديثه فى مصر.

(٧) مسئولية التعليم مسئولية مشتركة بين القيادة السياسية وبين جميع أفراد الشعب أيًا كان وضعهم الاجتماعى والاقتصادى.

(٨) إن زيادة كفاءة عملية التعليم والتعلم تتطلب وضع برامج طموحة لتعليم الآباء والأبناء معًا ليتم التواصل فيما بينهم فى المنزل.

(٩) يفشل التعليم فى تحقيق جميع أهدافه المرجوة إذا فشل فى إكساب التلاميذ أساليب التفكير الصحيح، وطرق التدليل السليم، والقدرة على اكتشاف حلول مبتكرة للمشكلات، وممارسة التعلم الذاتى بشكل منتظم.

المنهج.... نقطة البداية :

إن وضع مناهج جديدة تناسب العصر، وتعكس آمال الأمة وطموحاتها – هو السبيل الأوحد لتطوير التعليم.

ولأن المنهج هو لب التربية وأساسها، فهو الوسيلة الرئيسة التى نستخدمها لتحقيق الأهداف التربوية والقومية التى نسعى جاهدين لإنجازها، وهو الطريق الصحيح والسبيل الأمثل لإعداد الأجيال القادمة التى تعتبر عدة الوطن، لأنه يهيئ للتلاميذ الخبرات اللازمة لنمائهم وتكوين شخصياتهم من جميع جوانبها.

أيضًا لانغالى إن قلنا : إن المنهج هو السبيل إلى تحقيق مستقبل أسعد للإنسان، وإلى صنع عالم أفضل تسوده الثقة والطمأنينة والسلام.

وعليه فإن وضع مناهج مناسبة لظروف المكان وتقابل احتياجات المستقبل بات قضية قومية ينبغى الاهتمام بها، وبخاصة أن إصلاح حال التعليم رهن بإصلاح حال المناهج التى تقدمها المدرسة.

المراجع

(١) أحمد محمد صالح، « ثورة المعلومات.. أم خداع المعلومات »، **مجلة الهلال**، ديسمبر ٢٠٠٢، ص ص ١٦٦ – ١٦٩ .

(٢) جوردون مارشال، ترجمة أحمد زايد وآخرين، **موسوعة علم الاجتماع** (المجلد الثانى)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومى للترجمة : ٢٥١)، ٢٠٠٠، ص ص ٧٨٧ – ٧٨٩ .

(٣) مجدى عزيز إبراهيم، **دراسات فى المنهج التربوى المعاصر**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠ .

الفصل الأول

العولمـــة

- تمهيد.
- المقصود بالعولمة.
- ما بين التأييد والمعارضة للعولمة.
- هل ستنتهى العولمة؟

تمهيد:

يشهد العالم الآن تدفقًا معلوماتيًا غزيرًا، له مصادره العديدة والمتعددة، وذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى الثورات العلمية التى ظهرت فى الربع الأخير من القرن المنصرم، والتى تمثلت فى الآتى :

* ثورة التكنولوچيا: وتتمثل فى الكم الهائل من الآلات والماكينات والمعدات، التى يمكن استخدامها وتوظيفها فى شتى جوانب الحياة.

* ثورة السسيولوچيا: وهدفها الرئيس هو ترويض الفكر النظرى، فى العلوم السياسية والتربوية والنفسية والاجتماعية..الخ، للاستفادة من هذا الفكر فى خدمة المجتمع والإنسان على السواء.

* ثورة الأيكولوچيا: وتتمثل فى شتى الأنظمة الموجودة فى المجتمع، والتى تعمل جاهدة من أجل الحفاظ على البيئة من التلوث، سواء أكان هذا التلوث من صنع الإنسان نفسه، أم نتيجة لعوامل لا يستطيع أن يتحكم فيها الإنسان، مثل العوامل الطبيعية.

ويمكن القول مجازًا : إن الثورات السابقة أسهمت بدرجة كبيرة فى بلورة فكرة العولمة، وينبغى ألا نأخذ الأمر السابق على إطلاقه تمامًا، إذ توجد عوامل أخرى لاتقل أهمية عن الثورات السابقة، قد أسهمت فى ظهور النظام العالمى الجديد الذى تمخض عنه النظام العالمى. ومن هذه العوامل المهمة تفكك الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية، فأصبح المناخ العالمى مهيئًا لقبول فكرة وجود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة واحدة ووحيدة، تستطيع أن تمارس دور الحارس الأمين ورجل الشرطة القوى، الذى يستطيع أن يحمى العالم ويفض النزاعات وينشر ثقافة السلام،.. إلخ. وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الوضع السابق؛ فبدأ رجال السياسة فيها يعلنون بصورة سافرة عن العولمة كنظام.

والآن بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على ظهور العولمة كمرادف طبيعى للأمركة، لم تعد الولايات المتحدة وحدها هى التى تحتل أو تشغل الساحة.

وذلك ما يوضحه الحديث التالى :

يرتبط مستقبل البشرية بالإنجازات والاختراعات والمكتشفات العالمية فى شتى المجالات؛ لذا فى الدول المتقدمة حيث العلم والتكنولوچيا يحتلان مركز صدارة واهتمام جميع المستويات الحكومية والأهلية على السواء، نجد أن هذه الدول لم تتجاوز فقط حدود المشكلات الناجمة عن العولمة، بل تسعى بكامل الآليات التى تمتلكها إلى تأكيد العولمة ذاتها، لقدرة تلك العوامل الفائقة على الاستيعاب والتعامل مع متغيرات العولمة، وكذا لامكاناتها العالية ورفيعة المستوى بالنسبة للتخطيط الذكى للمستقبل.

فعلى سبيل المثال: لم تستوعب الدول النامية فكرة العولمة، خوفًا من انصهار ثقافاتها القومية فى ثقافات أخرى؛ لذا فإنها تتعامل مع الآخر بشك وحذر وريبة، وفى المقابل نجد الدول المتقدمة التى تؤمن بالعولمة – كنظام – تتعامل مع الآخر من منطق أهمية لقاء الحضارات، لذا فإنها تستقبل الوافدين إليها، وتحتك بالآخرين فى كل مكان عن طريق الاتصال المباشر عبر الوسائل التقنية الحديثة، دون أن تخشى من الثقافات الوافدة، ودون أن تعارض فكرة امتزاج الحضارات وانصهارها لتظهر حضارات جديدة، طالما أن ذلك فى صالح البشرية جمعاء.

وبعامة من الخطأ جداً أن نتصور أن المسعى الأول والأخير للدول المتقدمة، هو محاولة غسل مخ الشعوب فى الدول النامية، وفرض ثقافتها على الآخرين، بعد تدمير حضاراتهم وتشويه هويتهم، والخطأ أن ثقافة وحضارة الدول المتقدمة ذاتها تمت عن طريق التعاون البشرى بينها وبين الآخرين فى الدول النامية، حقيقة تسعى الدول المتقدمة فى ظل النظام العالمى الجديد إلى تحقيق المزيد من المكاسب المادية والمعنوية والسياسية... إلخ، وليس فى ذلك أدنى تجاوز، طالما يظل الآخرون قابعون فى أماكنهم كأهل الكهف لا يتحركون، وينتظرون تلقى الهبات والمساعدات التى يجود بها المتملكون لزمام الأمور فى عصر العولمة.

وليس أدل علي ما تقدم أن الإنسان فى الدول النامية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأرض، لدرجة أن بعض الناس يعيشون من مهدهم إلى لحدهم فى النجع أو القرية أو المدينة التى ولدوا فيها دون أن يغادروها، بينما الإنسان فى الدول المتقدمة يسعى ويجاهد وينتقل من مكان لآخر، ومن بلد لآخر، ولأنه مكتشف ومغامر بطبيعته فإنه يحاول ترك الكرة الأرضية برمتها، للاستيطان فى كواكب أخرى.

إن العلم والبحث وضماناته من الحرية والحماية هو السبيل المستقيم كى تدرك الدول النامية أبعاد العولمة على حقيقتها، خاصة وأن احتمالات العلم لاحدود لها، وإمكانات التقدم البشرى لايقف أمامها عائق. أيضًا ، فإن التطلع إلى المستقبل بذكاء ووعى يساعدنا على تخيل إمكان أن تعيش البشرية خلال العشرين سنة القادمة، فى إنجازات تفوق كثيرا ما تحقق خلال القرن العشرين بأكمله.

إن العولمة لن تكون أبداً خطراً على الهوية أو القومية لأى بلد عربى، طالما أنه يملك العقول القوية القادرة على الإبداع والابتكار "فى سياق حركة اجتماعية عنوانها وأفقها المحرك هو التنمية الشاملة وتوسيع إطار الديمقراطية، وتعزيز مؤسسات المجتمع المدنى، وتفعيل قيم الحوار والتعددية، وقبول الرأى والرأى الآخر، وفى القلب من تلك الحركة الاجتماعية توفير حرية التفكير والبحث العلمى، وإنشاء نظام تعليمى مختلف كليًا عن النظم القائمة حاليًا فى مجتمعاتنا العربية، مختلف فى مادته وفلسفته، ويقوم فى الأساس

على تأهيل وإعداد كوادر تعليم عالية المهارات، واحترام عقل المتلقى، وتوفير وسائل تمكينه من الاستيعاب الناقد للمعلومات والآراء وإبداع الأفكار، واختصار الزمن فى مناهجنا التعليمية، وإطلاق العنان للطاقات الشابة فى كل المجالات، لكى تفكر وتبدع وتعزز ثقتها بإمكاناتها"[1].

إذًا العولمة باتت حقيقة واقعة ينبغى التعامل معها بذكاء وحرص، فى حدود الإمكانات والقدرات المتاحة، علمًا بأن العولمة لا تكمن معضلتها فى كينونتها، بقدر ما تظهر مشكلتها الحقيقية فى وضع تعريف محدد لها.

"فالمفترض أن تكون كلمة (عولمة) مصطلحًا، أى ما تصالحنا واتفقنا على دلالاته، غير أنها – للأسف – ما تزال لفظًا أو اسمًا يستخدمه عابر السبيل كما يحلو له، ولا يختلف فى ذلك كاتب المقال أو مؤلف الكتاب أو الصحفى أو رجل الشارع أو المثقف العادى أو حتى مؤلفو الدراما والمسلسلات التليفزيونية، ويحملونها الدالة التى لا تكلفهم مشقة البحث والتمييز، وهى أيسر الاستعمالات، حيث تصبح وصفًا أكثر مسايرة للموضة (للأمركة)، أو اسمًا حركيًا جديدًا للنظام العالمى، أو عنوانًا حديثًا لليبرالية المتطرفة أو المتوحشة، وكأنها اسم للتدليل للعالمية أو التدويل".

ولكن هناك من يرى أن عصر العولمة هو عصر فقدان السيطرة على المقدرات، وبالتالى فالعولمة تكافئ غياب السيطرة وفلتانها، وبذا فإنها تسعى لتحقيق مصالح بعض البشر فقط، وذلك عكس الكونية، التى هى بمثابة تصور إيجابى لتحقيق الوحدة والألفة والتكامل بين البشر، دون اعتبار للعرق أو الثقافة أو الطبقة الاجتماعية أو الخلفية السياسية[2].

أولاً: المقصود بالعولمة (Globalization):

بادئ ذى بدء ينبغى الإشارة إلى أن المستوى الحضارى للمجتمعات الإنسانية – من وجهة نظر (أرنولد توينبى) – يتناسب تناسبًا عكسيًا مع يسر البيئة وسهولتها، بمعنى كلما كانت البيئة الطبيعية غنية فى مواردها كلما انخفض المستوى الحضارى للأمم والشعوب والعكس أيضًا صحيح[3].

فالتقدم الحضارى – فى رأى (توينبى) – من فعل الإرادة الإنسانية فى مواجهة الظروف الصعبة والمقلقة، وليس أدل على ذلك من أن الواقع العملى الصعب قد فرض على الإنسان فى كل زمان ومكان أن يجد الوسيلة المناسبة، التى عن طريقها يستطيع مواجهة هذا الواقع.

وفى عصر العولمة حيث تلاحمت الحدود بين الدول، بسبب أساليب الاتصال التكنولوجية المتقدمة، متمثلة فى شبكات الإنترنت، نجد أن الاكتشافات تتواصل

والاهتمامات تتوالى، والجهود تتلاقى، من أجل التغلب على المشكلات والصعوبات الحياتية التى تقابل الإنسان فى كل مكان.

لذا نجد – فى عصر العولمة – أن الحملات العالمية للقضاء على الجوع، ونقص المناعة بسبب مرض الإيدز، ومحاولة وضع علاج ناجح لمرض السرطان، .. إلخ، يصل إلى كل فرد عن طريق وسائل الاتصال الحديثة، على أساس أن المشكلات السابقة باتت تهم جميع الأفراد والدول بلا استثناء.

ولكن : ما المقصود بلفظة العولمة Globalization ؟

إن مفهوم العولمة مازال يكتنفه الغموض، بسبب حداثته وتعدد العمليات التى تندرج تحت مظلته (اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية. .إلخ)، وعلى الرغم من ذلك فهناك محاولات جادة لشرح أبعاد هذا المفهوم، نذكر منها – على سبيل المثال – ما يلى : (٤).

* تعنى العولمة فى معجم "ويبستر" إكساب الشىء طابع العالمية، وذلك يجعل امتداد الشىء أو العمل به يأخذ الصفة العالمية.
* يعرف (**هورسمان ومارشال** : ١٩٩١) العولمة بأنها "اندماج أسواق العالم فى حقوق التجارة، والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العامة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية تبعًا لذلك، مما يؤدى إلى اختراق الحدود القومية، وإلى الانحسار الكبير فى سيادة الدولة".
* يرى (**الحمارى**: ١٩٩٨) أن العولمة "نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، العولمة الآن نظام عالمى أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال. .إلخ، كما يشمل أيضًا مجال السياسة والفكر والأيدويولوچيا".
* والمقصود بالعولمة من وجهة نظر (**كومیلیان** : ١٩٩٧) : "إن هذا النظام كشبكة للتبادل والقوة يشجع نشر ما نسميه (نموذجًا تنمويًا)، ويتكون هذا النموذج من عادات استهلاكية وأشكال أو صور الإنتاج، وطرائق الحياة، ومؤسسات ومعايير النجاح الاجتماعى، كما يتكون من أيدولوچيات، ومراجع ثقافية، بل وأشكال التنظيمات السياسية".

وبعامة مهما اختلفت وتباينت الآراء حول مفهوم العولمة، فعلينا أن نكون على وعى كامل بهذا الموضوع؛ لأن ما يطرح من أفكار حول "العولمة" يحتاج إلى المزيد والمزيد من الدراسة والفحص والمراجعة، وبذا يمكننا تحديد المواقع التى ينبغى الأخذ بها، لحاجتنا الماسة إليها، وكذا تحديد المواقع التى ينبغى تنحيتها جانبًا، لتأثيرها السلبى وانعكاساتها الضارة علينا.

و السؤال :

ما علاقة العولمة بالتدفق المعلوماتى ؟

إن التدفق المعلوماتى وما صاحبه من تسارع التغييرات التكنولوجية – يفرض علينا بقوة أن نسعى بكامل طاقاتنا للحاق بالتقدم العلمى والتطور التقنى، وبالطبع لن يتحقق ذلك إذا انغلقنا أو تقوقعنا حول ذواتنا، بحجة أن العولمة قد تسهم فى تشويه هوية الإنسان الثقافية، وتضعف من انتمائه القومى.

والحقيقة أن التحديث والنمو الاقتصادى اللذين يمكن حدوثهما كنتيجة حتمية للعولمة – لا يمكن أن يحققا التغريب الثقافى، وإنما يعملان على تأكيد أهمية التمسك بالثقافة القومية، بجانب الانفتاح على الثقافات العالمية الأخرى.

إذًا فالعولمة حقيقة قائمة، ينبغى أن نتعامل معها، إذا أردنا أن نتعامل مع ثورة الاتصالات وتقدم صناعة المعلومات. فالتدفق المعلوماتى قد يصل إلينا دون احتكاك بمصادره الأصلية، عن طريق شبكات الإنترنت، ولكن ذلك لن يحقق أبدًا بناء قاعدة للبحوث والمعلومات.

إننا نعيش فى عصر التدفق المعلوماتى، أى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية – حيث تعنى هذه الثورة أن الاستثمارات المكرسة لكسب المعرفة العلمية لها مردودات فريدة – لذا ينبغى الاستفادة من إنجازات هذا العصر، من خلال التعامل المباشر مع مصادر وأصول وينابيع المعرفة العلمية.

لقد تغير العالم، وصاحب هذا التغير نهايات واقعية، كنهاية الأفكار الخيالية التى لا تتعامل مع الواقع المعاش أو الممكن، ونهاية الشمولية السياسية والاقتصادية التى تحجر على حركة الأفراد والجماعات، ونهاية الحواجز المصطنعة أمام مشاركة البشر فى صنع التنمية وإحلال السلام، هذه النهايات تنتهى ببداية جديدة (لكوكبية إنسانية) تحتفى بالتعددية الثقافية والاحترام المتبادل، أو هكذا يجب أن تكون. وتعطينا الفرصة الذهبية (لإعادة هندسة) الحالة البشرية، بالتوظيف الإيجابى للمنجزات المستمرة للعلم والتكنولوجيا، بل والفن والأدب وكل العلوم الإنسانية والاجتماعية"(٥).

وجدير بالذكر أن العوامة – كعملية تاريخية تشكل "تاريخ المستقبل" – فجأة ودون سابق إنذار، فالتطلع للمستقبل فى كل عصر من العصور السابقة، كان يمثل آنذاك هدفًا محدد – لمن عاش أو تعايش مع تلك العصور. إن التطلع للمستقبل كان – ومايزال – السبب المباشر لمحاولة تحقيق التواصل المباشر والتكاتف المقصود من أجل إنجاز آمال وأمانى الإنسان فى كل مكان.

وعليه فإن "فكرة العولمة ليست جديدة تمامًا، ولكن سبقتها كثير من الأفكار والنظريات التى تتشابه معها وتماثلها تمامًا إلى حد كبير، وإن كانت كل منها لا تعبر إلا عن بعد واحد من أبعاد العولمة التى يتسع نطاق مفهومها ليشملها جميعًا.

ومن بين هذه الأفكار **نظرية التحديث** وما أدى إليه التصنيع من ظهور أنواع جديدة من العلاقات والروابط بين المجتمعات الصناعية، كما يلاحظ وجود تشابه واضح وملحوظ بين صورة العالم كما يرسمها مفهوم العولمة، وفكرة الكاتب (**مارشال ماكلوهان**) عن القرية الكونية (١٩٩٤) من ناحية، وفكرة (المجتمع العالمى) الذى يتميز بظهور طراز جديد من التفاعلات والصفقات التى تحدث بصورة متزايدة بين الهيئات والمنظمات عبر القومية من ناحية أخرى، كذلك فقد لوحظ أن نظرية العولمة تشترك فى كثير من مقوماتها مع حجة (**فرانسيس فوكوياما**) عن (نهاية التاريخ: ١٩٩٢)، والتى مؤداها أن قوة السوق الاقتصادية ترتبط بالديمقراطية الليبرالية، التى سوف تحل كل الأنواع الأخرى من النظم السياسية المناهضة للديمقراطية، سواء فى ذلك الفاشية أم الشيوعية التى لايمكن لأى منهما أن تحرر السلع الاقتصادية كما تفعل الديمقراطية الليبرالية"(٦).

خلاصة القول: فإن الهجرات الواسعة وثورة العلم والتكنولوجيا وتشابك وتعقد العلاقات وهموم البيئة... إلخ، كانت وراء ظهور مفهوم العولمة الذى يتطلب "أن نمتلك ونستوعب آليات المشاركة والتوجيه فكرًا وعلمًا وعملاً وقدرة على إحداث التغيير المطلوب فى أدائنا وإدارة مستقبلنا" (٧).

وفى عصر العولمة ينبغى أن يواجه العقل الإنسانى إعصار معلومات الإنترنت، باستخدام الأدوات العلمية والعملية لمعالجة المعلومات التى تتدفق بفيض وكثافة كبيرتين، والتى تتناول الجوانب: الثقافية والتربوية والنفسية والإعلامية والتكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية... إلخ.

ثانياً: ما بين التأييد والمعارضة للعولمة:

"النظام العالمى الجديد" مصطلح استخدمه الرئيس الأمريكى (**جورج بوش**)، فى خطاب وجهه إلى الأمة الأمريكية بمناسبة إرسال القوات الأمريكية إلى الخليج "بعد أسبوع واحد من نشوب الأزمة العراقية الكويتية فى أغسطس ١٩٩٠م"، وفى معرض حديثه عن هذا القرار تحدث عن فكرة "عصر جديد" و "حقبة للحرية"، و "زمن للسلام لكل الشعوب". وبعد ذلك بأقل من شهر "١١ سبتمبر ١٩٩٠م" أشار إلى إقامة "نظام عالمى جديد"، يكون متحرراً من الإرهاب، فعالاً فى البحث عن العدل، وأكثر أمنًا فى طلب السلام، عصر تستطيع فيه كل أمم العالم غربًا وشرقًا وشمالاً وجنوبًا أن تنعم بالرخاء وتعيش فى تناغم.

وتعنى كلمة (نظام Order) : "الترتيب المنظم والمتوافر" و "هرم السلطة والقوة الذى يتم بمقتضاه تطبيق أحكام بعينها وفرضها" و "الالتزام بالقانون" و "ضرب أو نوع أو طراز" ، وهى ترادف كلمة (system) كما فى عبارة "the order of nature" التى تعنى "نظام الطبيعة" .

إذًا تشير كلمة (نظام) إلى مجموعة من القوانين والمفاهيم والسنن التى تتسم بقدر معقول من الثبات عبر مرحلة زمنية طويلة نسبيًا يتحرك الواقع بمقتضاها ولا يمكن فهمها دونه، فهى مصدر هوية النظام (جوهره) وتعبير عنها فى آن واحد .

ولذا فإن جوهر النظام العالمى هو مجموعة القوانين والقيم الكامنة، التى تفسر حركة هذا النظام وسلوك القائمين أولياتهم واختياراتهم وتوقعاتهم [٨] .

ويبسط السذجاء مفهوم العولمة على أساس أنها قطار الحياة الذى ينبغى أن نركبه، حتى لا يمضى ويتركنا فى العراء .

وردًا على المفهوم الضيق السابق للعولمة، يطرح بعض المعارضين للعولمة الأسئلة التالية :

- هل كل من يرفض ركوب قطار العولمة يبقى فى العراء بالفعل؟
- وبعد ركوب القطار، هل ينزوى الراكب فى أحد كراسيه ينتظر الوجهة التى يقصدها القطار وبالطريقة التى يريدها؟
- هل يجب أن يقف الراكب ساكن دون أن يؤدى أى دور؟
- هل ينبغى أن يكون الراكب كالطفل الصغير، عليه أن يتلقى تعليمات ناظر القطار لينفذها دون مناقشة؟

ومن وجهة نظر المعارضين للعولمة يصبح الإنسان مجبرًا على مواجهة مسألة الغير، وكما يقول (ريمون كارباتييه) : "أما بالنسبة لنا فالغير حتى الآن إما أتباعًا لنا وإما أعداء، فالأتباع نعنى بهم من نعتمد عليهم، ومن يتحقق اتفاقنا وإياهم طبيعيًا وعضويًا، والأعداء نعنى بهم منافسينا وخصومنا الذين لايتميزون فى طبيعتهم العمياء إلا بأنهم أدهى منا حيلة وأكثر عددًا، ويعملون لتأخيرنا وتهديمنا" .

ومن ناحية أخرى تبجل العولمة القوة الاقتصادية، وتشيد بتفوقها فى فرض مصالحها على سائر القوى الأخرى، لذا فإن قطار العولمة يسير - ويستمر فى سيره - طالما أن القوى الاقتصادية الدافعة له تحقق مكاسب متوازنة ومقبولة، من وجهة نظر مراكز القوى الاقتصادية الكبرى .

وبالنسبة لنا ضاعت من بين أيدينا فرصة تشييد اقتصاد ضخم، وبالتالى ضاعت من أيدينا فرصة حجز مكان مناسب فى قطار العولمة، لذا ينبغى ألا نلوم الآخرين على تتبعهم لمصالحهم، وإنما نلوم أنفسنا فقط؛ لأننا فشلنا فى تجسيد وتحقيق اقتصاد قومى وعالمى قوى.

إن العولمة لم تظهر فجأة – بين ليلة وضحاها – ولم تلعب إستراتيجية المباغتة أية أدوار فى تحقيق العولمة؛ لذا ليس مناسبًا تقديم العولمة على أساس أنها المؤامرة الكبرى.

وحتى يمكن فهم أبعاد العولمة على المستوى المحلى نقول: إن اقتصاد دولة بعينها بصمة فريدة لا مثيل لها، حقيقة قد يتعرف الإنسان بصمات متعددة، ولكنه لن يستطيع أبدًا وصف حلول عامة ناجحة، تصلح لجميع ألوان الاقتصاد، بتنميطها فى قوالب جاهزة، وعلى الرغم من إمكان ترابط اقتصاديات الدول، مثل اقتصاديات السوق الأوروبية المشتركة، فإن أسواق كل دولة على حدة وتركيباتها الاجتماعية وتقاليدها المرعية – تتميز عن نظائرها فى بقية الأسواق، مما يسهم فى نحت خصائص وسمات لكل مجتمع، تؤثر على مجريات الاقتصاد المحلى فيه، علمًا بأن الفهم المحلى للاقتصاد يؤثر بدوره على فهم تجليات الاقتصاد العالمى ومقاصده وتأثيراته الإيجابية أو السلبية على الاقتصاد المحلى نفسه.

وجدير بالذكر أن الدول الاقتصادية الكبرى تمارس لعبة "التلون العولمى" بذكاء منقطع النظير، تعود تأثيراته سلبًا على الدول النامية، فهى تقر أحيانًا عولمة الاقتصاد، وفى أحيان أخرى ترفضها، الأمر الذى يحكم ويتحكم فى قرار الدول الاقتصادية الكبرى، هو البحث عن مصالحها على حساب بقية الدول النامية؛ لذا تسعى الدول الصناعية إلى البيع والشراء والمكسب بما يسهم فى رفع مستواها الإقتصادى، ويحقق الرفاهية لأفرادها؛ لذا تسخر الدول الاقتصادية الكبرى جل جهودها من أجل غزو أسواق الدول النامية، تحت غطاء قانونى من الاتفاقات والمعاهدات (٩).

وهناك من يرفض أن تكون العولمة هى قدر البشرية الذى لافكاك منه، بوصفها حتمية تاريخية، أو كما يوصفها **فرانسيس فوكوياما**: بأنها "نهاية التاريخ". فالعولمة لن تكون لها أبدًا صفة السيادة؛ لأنها مجرد لحظة فى سياق التطور السياسى للإنسانية، لاينبغى تعميمها على المستقبل، مثلما لم تكن حقيقة فى الماضى، برغم كل ما شهده العالم من تطورات أدت إلى تعميق تواصله ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا" (١٠).

ويرى أصحاب الاتجاه السابق أنه كما انهارت الماركسية وتفكك تكتل الدول الاشتراكية، فإن العولمة – يومًا ما – قد يحدث لها المصير نفسه.

بمعنى : لن تكون سيادة النمط الغربى فى الثقافة والاقتصاد والحكم والسياسة فى المجتمعات البشرية كلها – فى إطار ما يسمى بالنظام العالمى الجديد – هى قدر الإنسانية على طول الخط وإلى نهاية الطريق.

والسؤال :

إلى متى يستمر النظام العالمي الجديد، على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل القطب الواحد والأوحد في هذا النظام؟

إن استمرار النظام العالمي الجديد على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية هي ركيزته- مرهون باستمرار كونها: "قاعدة اقتصادية راسخة ودائمة النمو، ونظامًا سياسيًا مستقرًا ومفتوحًا للتطور، وكتلة سكانية كبيرة ذات مستوى فني مرتفع، فضلاً عن التقدم التكنولوجي، وأخيرًا إستراتيجية عسكرية عالمية، بمعنى القدرة على الحرب في الأماكن المهمة من العالم، سواء كانت الحرب بالأسلحة التقليدية أو بالأسلحة النووية" (١١).

تأسيسًا على ما تقدم فإننا نرى أن النظام العالمي الجديد المعروف بالعولمة، ليس في حقيقة الأمر سوى نعت متكرر ودائم في كل العصور، وفقًا للقوى التي تحكم وتتحكم في مقدرات زمانها، والانتشار الذي يشهده هذا النظام يعود بالدرجة الأولى إلى آليات الاتصال المتقدمة تكنولوجيا، فالسيادة والقيادة في كل العصور كانت تتحمل مسئولياتها دول بعينها، كانت تملك القوة - أيا كانت صورتها - التي تساعدها أن يكون لها يد المبادأة في أخذ القرارات المهمة على مستوى جميع دول العالم؛ لذا شهدت البشرية حضارات تأفل وتسقط، وحضارات تبزغ وتشرق على مر العصور، وإذا كانت السيادة الآن للولايات المتحدة الأمريكية فمن المحتمل جدًا - رغم ما تملكه من قدرات وإمكانات - أن تفقد هذه السيادة، بسبب ظهور قوى أخرى منافسة، أو بسبب هزات اقتصادية وانقسامات اجتماعية داخلية، وعندما يتحقق ذلك يظهر نظام عالمي جديد أو عولمة جديدة، يزداد شيوعها وانتشارها، وبخاصة أن التطور التقني المتوقع تزايده وتسارعه في المستقبل سوف يسند العولمة الجديدة، ويبشر بها على مستوى العالم، كما يحدث الآن مع العولمة الحالية، وهكذا تستمر العملية دواليك، طالما تتعاقب القوى وتظهر الحضارات الجديدة.

وجدير بالذكر أنه في وقتنا الحالي، هناك من يرى في العولمة البديل الطبيعي لصدام الحضارات، ومن وجهة نظرنا أن صدام الحضارات يحدث فقط في حالتين، هما :

(١) وجود حضارتين أو أكثر من القوة بحيث تريد كل منها زحزحة الحضارات الأخرى؛ لتظل لها منطق السيادة وقوة القانون، وذلك يمثل العولمة بعينها.

(٢) أفول حضارة ما وانهيارها بسبب شيخوختها، أو بفعل عوامل خارجة أخرى، فلا تجد لها مفرًا غير ترك مقعد القيادة، ومحاولة حجز مقعد لها ضمن مقاعد التبعية، وذلك يمثل أيضًا العولمة ذاتها.

إذًا فالعولمة ليست البديل لصدام الحضارات؛ لأن هذا الصدام تحقق على مر العصور حسبما يشير ذلك التاريخ، ولسوف يتحقق أيضًا فى المستقبل، لتظهر أنظمة عالمية جديدة أخرى؛ لذا – فى أحسن الظروف – ومنعًا لتصادمات قد تحدث بين الدول بعضها البعض– يكون الحل الأمثل لقاء الحضارات، ومحاولة عمل صياغة جديدة لأسلوب التعامل بين الدول بعضها البعض، وبلورة هذه الصياغة فى نظام عالمى جديد.

إن دعوتنا لنظام جديد – غير المعمول به حاليًا، والذى يقوم على أساس وجود قوة أحادية واحدة – تستند فى صياغتها لفلسفة أصحاب العولمة الحاليين (مبدأ **كلينتون** العالمى): إنه كلما اتسع نطاق جماعة الدول التى تختار الديمقراطية نظامًا لحكمها.. وازداد توثق العلاقات بين الدول المكونة لهذه الجماعة ... كلما كان الأمريكيون أكثر أمنًا ورخاءً ؛ لأن الدول الديمقراطية تحافظ على التزاماتها الدولية وتكون أقل ميلاً لإثارة الحروب.

إن المبدأ السابق مقبول من حيث الصياغة، بشرط أن يتم التطبيق الفعلى من منطلق ديمقراطى، وبالتالى فإن الشعوب – وليست الحكومات فقط – تجد العديد من نقط الالتقاء والتلاقى، وبذا يتحقق لقاء الحضارات فى ظل نظام عالمى جديد، لا تهيمن عليه قوة واحدة فقط، بل تكون جميع الدول بلا استثناء، هى المسئولة عن المحافظة على هذا النظام الجديد، الذى يضمن التطور السلمى على أسس الليبرالية: السياسية والاقتصادية وعدم الاعتداء واحترام الانسان والالتزام بالانتخابات الحرة الديمقراطية كطريقة لتولى السلطة.

و السؤال :

وماذا عن القوى المضادة للعولمة بوضعها الحالى ؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال ينبغى أن نكون صرحاء مع أنفسنا، ونقر بوجود بعض التيارات السلفية والأصولية، التى تأخذ موقفًا مضادًا من النظام العالمى الجديد المعمول به حاليًا، ليس بسبب موقف عقلانى يحاول أن يحافظ على استقلال وسيادة الهويات الإقليمية من التشويه أو التبعية، وأيضًا ليس بسبب محاولة إيجاد وتحقيق أدوار اقتصادية مهمة فى المنظومة التى تحكم وتتحكم فى سوق المال العالمى؛ ولكن – للأسف – يعود العداء للعولمة بسبب وجود الولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذا النظام؛ ولا تعليق.

أما عن القوى المضادة للعولمة الأمريكية فترجع إلى عاملين، هما :

* العامل الاقتصادى: ويعود المبدأ الاقتصادى الذى يقرره (**بول كينيدى**) فى كتابه "الإعداد للقرن الحادى والعشرين"، وهو : "أن الدولة العظمى تبدأ فى الانسحاب من دورها العالمى عندما يشرع متوسط الدخل الفردى فى الداخل فى الانخفاض بسبب نفقات الاحتفاظ بهذا الدور"، وهذا يتحقق بالفعل الآن داخل الولايات المتحدة الأمريكية (١٢).

واذا استقرأنا التاريخ، لوجدنا أن هذا الأمر قد تحقق فى مصر، خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، إذ بسبب المعونات الاقتصادية والمساعدات العسكرية التى قدمتها مصر للدول الأخرى، اهتز الاقتصاد المصرى، فإذا أخذنا فى الاعتبار الفارق الرهيب والكبير بين الاقتصاد المصرى والاقتصاد الأمريكى، أدركنا بسهولة أسباب ضرب الاقتصاد المصرى فى مقتل، خلال الفترة الزمنية التى سبق الإشارة إليها.

* العامل القومى: ويعود للمقولة التى عبر بها الرئيس الفرنسى الأسبق (**شارل ديجول**) عن مغزى القومية، إذ أشار إلى "أنها لا تزال هى محرك التاريخ، وستظل تفعل ذلك لمدة مائة عام قادمة على الأقل"؛ لذا فإن العامل القومى وفقًا لرؤية (**ديجول**)، سوف تمتد تأثيراته لمدة خمسين سنة على الأقل؛ من القرن الحادى والعشرين، وبالتالى من الطبيعى – بل من المتوقع – أن يكون للقوميات الكبرى موقفًا مضادًا للنظام العالمى الجديد.

إذًا بفعل العوامل الأمريكية الذاتية الداخلية، وبفعل العوامل الخارجية التى تنبع نتيجة تحدى القوميات الأخرى، لايمكن أن يستمر النظام العالمى الحالى – الذى تحتل فيه الولايات المتحدة الأمريكية القمة ومركز الصدارة – إلى مالانهاية؛ لأن العولمة فى ذاتها قابلة دائمًا للتغير، لأنها كنظام دائم الحركة، وبالتالى من المتوقع خلال عقدين على الأكثر أن يظهر نظام عالمى آخر، قد تقوم فيه العلاقات الوظيفية المتبادلة بين وحداته، بشكل يختلف تمامًا عما يحدث الآن فى ظل النظام العالمى الحالى.

ويدعى المناهضون للعولمة أن من يسلم بالعولمة، أو يقر شرعيتها، لم يقرأ التاريخ الذى يشكل ذاكرة الشعوب، التى ينبغى أن تكون مصدر العبر والدروس لأجيال تلك الشعوب، كما أنه لايدرك أن التقدم الحضارى الإنسانى لايعود لدور الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنه فى الأصل نتاج لتراكم معرفى وإنمائى شامل، يلتقى فيه الماضى والحاضر من أجل تحقيق التطلعات المستقبلية.

إن كراهية أعداء العولمة لفكرة النظام العالمى الجديد تبلغ ذروتها عندما يعلنون بصورة سافرة أن هذا النظام يعكس أطماع أمريكية استعمارية، تجددت فى أثوابها وأشكالها الخارجية، بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وتفككه، ومن وجهة نظرهم يستطيع أى إنسان اكتشاف الحقيقة السابقة بسهولة؛ لذا يجب عليه أن يدحض ويقاوم هذه الفكرة الاستعمارية المضادة للحرية والمعادية للسامية[١٣].

إن المناهضين للنظام العالمى الجديد يزعمون بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعبث بحضارات الأمم فى مختلف الميادين، وتضرب هويات الأمم، وتعمل لسيادة قيمها البالية التى تشكل كميات من السموم الوافدة، وهى مادة قاتلة لمن يقبلها من الشعوب[١٤].

ويستمر مسلسل الهجوم على العولمة من قبل السلفيين والتراثيين، فيعلنون أنها "تسوق فلسفة الاستهلاك والتبذير وهدر الثروات، وترويج الكاوبوى والهمبرجر وأفلام هوليود وإعلام .C.N.N ، وهى فى كل ذلك تنطلق من محددات ثقافية لا تتلاءم مع هويتنا" ، كما يصرون على أن العولمة دعوة لسيادة ثقافية نابعة من قيم المادة والكم، ثقافة لامكان فيها للإنسان، رغم ادعائهم وزعمهم أنهم حريصون على حقوق الإنسان.

وأخيراً يؤكد أعداء العولمة على أنها تقوم على أساس سياسة الاختراق، التى تتسم بعدوانية الطابع، حيث تحاول ضرب ركائز الاقتصاد وتدمير مصادر القوة فى الدول النامية(١٥).

والغريب فى الأمر أن أصحاب التوجه العدائى للعولمة، يستشهدون على صحة ماذهبوا إليه، بما قال (فرانسيس فوكوياما): "يبدو لى – أخيراً – أن الجنس البشرى كما لو كان قطاراً طويلاً من العربات الخشبية التى تجرها الجياد متجهة إلى مدينة بعينها عبر طريق فى قلب الصحراء، بعض هذه العربات قد حددت وجهتها بدقة ووصلت إليها بأسرع وقت ممكن، والبعض الآخر تعرض لهجوم من الآباش الهنود الحمر، فضل الطريق راحوا يبحثون عن طريق بديلة للوصول إلى المدينة، وفى النهاية يجد الجميع أنفسهم مجبرين على استعمال الطريق نفسه، ولو عبروا طرقًا فرعية للوصول إلى غايتهم، وفعلاً تصل أغلب هذه العربات إلى المدينة فى النهاية، وهذه العربات عندما تصل لا تختلف عن بعضها إلا فى شىء واحد، وهو توقيت وصولها إلى المدينة، سرعة أو بطء وصولها إلى الديمقراطية الليبرالية، ومن ثم نهاية رحلتها الطويلة نهاية التاريخ"(١٦).

إن أعداء العولمة يرون فيما قاله (فوكوياما) تحديًا صارخًا وصريحًا للقوميات وإهداراً مباشراً وقويًا للهويات؛ لأن العولمة لن تكون أبدًا بيت القصيد للوصول إلى المدينة الوحيدة، التى تنعم بالديمقراطية الليبرالية، وأنها مجرد مشروع استعمارى يحمل فى ثناياه كل أشكال التحديات والأطماع العدوانية، ويؤكدون على أن العولمة لا تكتفى بغزو جانب أو قطاع بعينه؛ وإنما تسعى – بتسخير كل قواها وجهودها وبما تملكه من إمكانات علمية ومادية ضخمة – إلى غزو ثقافى اجتماعى اقتصادى سياسى، يستهدف القيم والفضائل والهوية وحقوق الإنسان نفسه.

تأسيسًا على ما تقدم تتحفظ بعض الدول النامية على النظام العالمى الجديد، ويرون فى العولمة إقراراً بالهوية والثقافة الأمريكية، وتغالى بعض الدول النامية فى موقفها العدائى للعولمة، إذ يرون فيها تبعية صريحة سافرة للولايات المتحدة الأمريكية، بعدها تفقد أية دولة تقر العولمة هويتها وتراثها، وتظل مجرد تابع ذليل عليه أن يتبع تعليمات سيده، وأن يسير فى فلكه حسبما يأمره.

ما تقدم يمكن قبوله منطقيًا من الناحية الشكلية، ولكن الذى يثير الدهشة أن العولمة فى ذاتها تثير إشكالية حقيقية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وهى التى تدعو لها، على أساس أنها باتت القطب الأوحد فى العالم - تقريبًا - الذى يحكم ويتحكم فى القرارات الاقتصادية والسياسية، التى تخص غالبية دول العالم.

إن النقاش حول العولمة فى الولايات المتحدة الأمريكية يثير إشكالية حقيقية، إذ مقابل الأصوات المتحمسة للعولمة، من أمثال: **فرانسيس فوكوياما، وهنرى كيسنجر، وتوماس فريدمان**، نجد أصواتًا قوية مضادة قوية، تثير أسئلة حادة ضد العولمة، مثل: **توم تشومسكى، وبنجمامين باربر، ورالف نادر**.

وبالنسبة للمعارضين للعولمة لايرون فيها غير تهميش المعرفة، "وتأصيل ثقافة الاستهلاك على حساب الدعوات الإصلاحية، من أجل علاقات إنسانية متكافئة، وتنوع ثقافى يمحى الثقافات المحلية من الاندثار أو الانصهار فى ثقافة الاستهلاك والوجبة السريعة"(١٧).

وبمناقشة العولمة من خلال نظرة علمية دقيقة ومتأنية نقول: إن العولمة - ظاهرة - ليست وليدة هذه الأيام فقط، فعلى مدار العصور كانت تحدث العولمة آنذاك فى ظل القوانين: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجديدة، وفى ظل الاكتشافات: العلمية والثقافية الحديثة التى تحمى مصلحة دولة ما أو مجموعة ما على حساب بقية الدول والجماعات؛ لذا فإن تضخيم حجم العولمة فى وقتنا هذا يعود فقط إلى وسائل الاتصالات الحديثة المذهلة فى سرعتها وحجم أدائها.

وبعامة يمكن تأكيد - بل قل تفعيل - الأفكار التى يدعو إليها النظام العالمى الجديد، من خلال إجراءات رشيدة، دون حاجة إلى الصراعات العسكرية، وذلك مثل تطبيق المثل الديمقراطية، حيث يخضع كل شىء لما يسمى "أخلاقيات الإجراءات" المنبثقة من الأخلاقيات الديمقراطية الليبرالية، التى تؤكد وتؤمن على دور المؤسسات وحقوق الإنسان وسيادة القانون داخل الدول جمعاء.

وفى ظل النظام العالمى الجديد، يكون العالم فى حالة حركة دائمة، لأن النظام نفسه لا يتشكل من منظور "أيديولوجى تم إعداده سلفًا، وإنما يمثل النظام تطورًا لم يتوقعه علماء السياسة الدولية أنفسهم؛ لذا يتغير الآن مضمون ومحتوى القواعد الثابتة فى التسابق الدولى (مثل: الاستحواذ على عنصر التفوق أو المحافظة على ميزان القوى)، كما تتغير أوليات اهتمام المسرح الدولى من حيث القيم التى يطرحها فى أسلوب التعامل الدولى وفى دور القواعد السياسية ووسائل الاتصال فى اتخاذ القرارات.

لقد أصبح النظام العالمى الجديد - بحركته الدينامية إلى الأمام - من سنن الحياة وجزءًا من النظام الطبيعى؛ لذا من الصعب جدًا التعامل مع العصر ومواكبته؛ دون فهم جيد

لثوابته وقوانينه، ودون إدراك أو فهم أو وعى بحركة التاريخ والجغرافيا، وما يحدث فيهما من تغير وتطور.

ومما يؤكد ويعضد فكرة النظام العالمى الجديد أن وسائل الاتصالات الحديثة حولت العالم إلى قرية صغيرة، كما أن التدفق المعلوماتى يجعل المعلومات متاحة للجميع من جهة، ويتيح فرص التلاقى convergence التى تسهم فى حل أية خلافات أيديولوجية من جهة أخرى.

ويرى المدافعون عن النظام العالمى الجديد أن الخطر الذى يهدد أمن دولة لا يأتى من الخارج، وإنما من الداخل، وبخاصة من القوى التى تقف موقف الضد والعداء لهذا النظام، وترفض التكيف معه، على أساس أن موقف هذه القوى فى الأصل ضد الديمقراطية وضد تأسيس المجتمع على أسس اقتصادية حرة؛ لذا فإن هذه القوى - من وجهة نظر أنصار النظام العالمى الجديد - هى التى تجر الداخل القومى إلى صراع قد يصل إلى حد الصدام مع الخارج الدولى، بدعوى المحافظة على : الهوية والشخصية القومية، والتنمية البشرية والاقتصادية المستقلة، والكرامة والاستقلالية.

فى ضوء الحديث آنف الذكر يكون من الطبيعى والمنطقى أن يتصور المبشرون بهذا النظام أن القوة الاقتصادية العظمى هى القوة الوحيدة القادرة على قيادة النظام، على أساس أن الدافع الأساسى فى سلوك البشر هو الدافع الاقتصادى.

وعلى الرغم من أن الحديث السابق يعبر عن كلمات بسيطة ومعانى جميلة، فهناك من يرى أنه ينبغى ألا نأخذ الأمور على علاتها وبحسن نية، ويؤكدون أن تحليل المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه النظام العالمى الجديد - كما يزعم أنصاره - وهو: "إننا دخلنا عصر ما بعد الأيديولوجيا وما بعد الحداثة وما بعد التاريخ بل ما بعد الإنسان، عصر المابعديات السائلة التى تحل محل الماقبليات الجامدة المطلقة، فثمة سيولة فكرية فى الفكر الحديث تتناقض بطبيعتها مع فكرة النسق الفكرى المتكامل والقيم الكلية"، سوف يكشف أن النظام العالمى الجديد دالاً يشير إلى مدلول، إذ رغم سيولته فإن له رؤية وصوت وحركة، لها تأثيراتها الفاعلة على عالمنا، ولايقف الأمر إلى ما سبق ذكره، وإنما يجزمون ويؤكدون وجود "منظومة معرفية قيمية متكاملة كامنة وراء هذا النظام الشامل السائل، شأنه فى هذا شأن أى نظام آخر، منظومة تتجاوز ادعاءاته وديباجاته واعتذاراته، بل قد تكون حالة السيولة هذه وادعاء أن الدال ليس له علاقة قوية بأى مدلولات وكليات هى أيديولوجية هذا النظام، أى من الممكن أن يكون إنكار كل القيم هى قيمته الكبرى والنهائية، وتأكيد النسبية المعرفية والأخلاقية هى قمته المعرفية والأخلاقية الكبرى والنهائية، تأكيد أن العالم فى حركة دائمة هو قانونه الثابت"(١٨).

وحتى لا ندخل فى سفسطة شكلية لانفع ولاطائل منها، فإننا نقرر هنا أن النظام العالمى الجديد الذى يطلق عليه لفظة العولمة، حتى وإن كان يقوم على الواحدية الإنسانية، فليس لأصحاب هذا النظام أى ذنب فى قوتهم وهيمنتهم وسيطرتهم وامتداد نفوذهم، طالما استكان الآخرون، وعاشوا فى غفلة، وسمحوا فى نهاية الأمر لأصحاب النظام أن يكونوا (الأنا) المقدسة القوية الغازية المسلحة.

إذا استقرأنا التاريخ لوجدنا أن صاحب القوة، أيًا كانت: موارد طبيعية، جيوش وأسلحة، علم ومخترعات، هو الذى يسود ويسوس، فلماذا لم يستفد المعارضون للعولمة من دروس التاريخ؟.

أيضًا إذا استعرضنا دورة الحضارات، لوجدنا أن حضارة العولمة قد سبقتها العديد من الحضارات الغابرة التى ينظر إليها الآن كتاريخ، وبالتالى من الممكن جداً أن تنتهى حضارة العولمة، إذا ظهرت حضارات أخرى قوية لها منطقها، الذى يقنع أو يجبر الآخرين بقبوله، فلماذا لا تحاول الدول المعارضة للعولمة تحقيق حضارة جديدة قوية فاعلة؟!

على أية حال بدلاً من الهجوم الدامى والصراع الوحشى ضد العولمة - كنظام - علينا استقراء التاريخ ودراسة دورة الحضارات، لعلنا نعيد النظر فى طريقة تفكيرنا بالنسبة لأنفسنا، لنستفيد بكامل طاقاتنا المكنونة للتخطيط المثمر لمستقبلنا، ولعلنا - فى الوقت نفسه - نخطط للمواءمة والمواكبة مع حضارة العولمة، طالما كانت مردوداتها بالنسبة لنا مزيداً من التقدم المادى والرفاهية الإنسانية.

إن استهلاك قدراتنا وبح أصواتنا - فيما ليس منه فائدة أو نفع - درب من دروب الجنون، ونوع من أنواع الفنتازيا الهابطة؛ لذا من المهم أن لانبدد إمكاناتنا الذهنية، وان نوجهها فى التخطيط الحالى والمستقبلى لحياتنا، مستفيدين فى ذلك بكل الإمكانات المتاحة، سواء أكانت تحت أيدينا أم من صنع الآخرين.

إن ما تقدم لهو دعوة صريحة بأن تكون حركتنا للأمام؛ لأن من يضع يده على المحراث ينبغى الا ينظر خلفه، وبخاصة أن المطلوب منا والمجدى لنا بناء قاعدة سليمة وقوية لأساسات التعامل مع الآخر، على أساس الند للند، بحيث تساعدنا هذه القاعدة على أن يكون لنا دور فاعل فى النظام العالمى الجديد.

وبالطبع يتطلب تحقيق ما سبق بنجاح أن ننزع الخوف والرهبة من قلوبنا عند التعامل مع الآخر.

والسؤال:

كيف يتم تحقيق ذلك ؟!

وللإجابة عن السؤال السابق نقول: إن العولمة ليست مجرد فكرة مطروحة للنقاش والجدل، "وإنما أشبه ما تكون بظاهرة طبيعية كالزلازل أو البراكين، التى من العبث أن نناقش هل هى أشياء جيدة أم سيئة، والصواب أن نعمل على التعامل معها أفضل وأنجح تعامل؛ لأن البشر يختلفون فى مواجهة وكيفية التعامل مع الواقع، ولكن المصيبة تكون كاملة وشاملة عندما يحاولون مناقشة أيقبلون أم يرفضون الزلازل والأعاصير والبراكين؛ لأنهم من جهة لا يملكون معطيات تغيير الواقع، كما أن تركيزهم على محاولة التغيير المستحيلة تجعلهم لايعملون فى المجال الوحيد المتاح، وهو التعامل الذكى والأمثل والأكثر مردودية وفائدة مع الواقع، ومحاولة خلق هامش جيد لقيمتهم المضافة فى ظل هذا الواقع، والذى لم ولن يسألهم أحد (ممن يملكون المقادير) عن رأيهم فيه" (١٩).

وحقيقة الأمر أن العولمة هى محصلة تطورات تاريخية وصناعية وسياسية وثقافية متعددة ومتداخلة وقديمة، وأن ظهورها بصورة علنية سافرة فى السنوات الأخيرة، يعود إلى تكنولوجيا الاتصالات الحالية الرهيبة فى سرعتها والفائقة فى جودة وفاعلية أدائها.

وبالنسبة للدول النامية لكى تواكب العولمة – كظاهرة – وتستفيد من نتائجها ومردوداتها ينبغى أن تتحرر من عقدة الخوف التى سيطرت – ومازالت تسيطر – على تفكير حكامها وشعوبها على السواء، بسبب الإيمان المطلق بمعتقدات بالية وتراث أصبح لايناسب العصر، وبسبب العقلية الأحادية فى التفكير التى لاتسمح بالحركة قيد أنملة عن المعتاد والمألوف، والتى تطبق فى عصر التدفق المعلوماتى المتسارع مبدأ "ليس فى الإمكان أحسن مما كان"؛ لذا فإن العالم المتقدم يتحرك للأمام، ويجنى ثمار تقدمه، بينما الدول النامية تتقهقر للخلف، أو تقف ساكنة فى مكانها بلا حركة، وتدفع ثمن سكونها المميت – غالبًا – للدول الغنية، وبذا يزداد ثراء وقوة الدول الغنية، وفى المقابل يزداد ضعف وفقر الدول النامية.

وبعامة فإن التحرر من الخوف يجعل الدول النامية وشعوبها تقرأ بطريقة جيدة وصحيحة كتاب العولمة من جديد، لتكتشف ثقافتها وتفهم أدواتها، وتضع الخطط المناسبة لعملية تبادل تقوم على مبدأ الأخذ والعطاء، بينها وبين الدول المتقدمة وشعوبها.

إن اقتناء أدوات العولمة وفهم طبيعتها، وإدراك دلالاتها، ومعرفة ظروف انبثاقها وظهورها على مر العصور – يتيح إمكان التفاعل والتعامل مع العولمة كظاهرة اجتماعية ونظام سياسى، وبذا يمكن عولمة الثقافة القومية والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. إلخ، بما يعود بالفائدة للأجيال الحالية والقادمة على السواء.

وبالنسبة للفرد فإن الفهم الإيجابى للعولمة يجعله ينفتح على الآخر، فينهل من معارفه وثقافته، وذلك يوسع مداركه، فيستخدم قدراته الذهنية والعقلية بكفاءة فى حل

المشكلات العامة والخاصة، كما يساعده على عبور الهوة الثقافية العميقة بعيدة الغور بينه وبين الآخر، بشرط أن يتم ذلك دون خوف أو رهبة، ومن منطق الند للند.

وإذا كان الخوف يقيد الإنسان، ويكبله بسلاسل يصعب فكها أو تحطيمها، فإن المغالاة في تقدير قوة الآخر، لا تقل في تأثيراتها السلبية عن الخوف. وحتى نتحرر من الخوف، وأن نقدر قيمة أنفسنا حق تقديرها، وأن نسير ورؤوسنا في السحاب - ينبغي أن نسارع خطى التنمية، وفهم ظروف الراهن، وفهم المتغيرات المحيطة بنا، وإدراك ظروف الراهن، وعقلنة الواقع، والتفكير بموضوعية في أزمات الحاضر وفي المشكلات المستقبلية المتوقع حدوثها وظهورها. إذا حققنا ما تقدم نكون قد استوعبنا الدرس جيداً، فنستطيع أن نمارس أعمالنا ومهننا بوعي، وأن نعي طبيعة التفكير الإنساني، وأن نفهم مبررات التنوع والتعدد الفكري الإنساني، دون التورط في تبادل الاتهامات بصوت عالٍ ومتشنج، ودون غلق العقل والفكر على رؤية واحدة وحيدة، وبذا تكون قضايا العولمة ذات الصبغة الاقتصادية أو السياسية أو الهوية والحراك الثقافي أو الاجتماعي، أو الخصوصية المحلية والظاهرة الكونية أموراً عادية، يمكن أن نقبل عليها، ونناقشها، ونحللها، فنوافق عليها كلية أو نرفضها كلية، أو نوافق على بعض جوانبها ونرفض البعض الآخر، وذلك يؤكد دورنا كأعضاء عاملين فاعلين في النظام العالمي الجديد.

ويعرض (**ويليام نوك**) في كتابه "عالم جديد جرئ Bold New World"، رؤيته المستقبلية لتحديات القرن الحادي والعشرين، وهي تتمثل في أن سيطرة رأس المال، "غير المنتهي" ستكون بمثابة الكفة الراجحة في القرن الحادي والعشرين، إذ تكون تأثيراته، وما يترتب عليها من تغيرات، أخطر بكثير من النظام الإمبريالي (الاستعماري) الذي شهدهالعالم فيما قبل، لذا في عصر "اللامكان" تكون السطوة للمال، مما يترتب عليه اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة (٢٠).

أيضاً بجانب عنصر المال فإن العلم والتكنولوچيا - اللذين يعتمدان بالطبع على عنصر المال - يكون لهما تأثيرهما المباشر في عصر العولمة، لذا ليس أمام الدول النامية - لتعيش ظروف العولمة - سوى توسيع قاعدة المعرفة، لتحقيق التقدم العلمي والتكنولوچي، من أجل ارتياد الآفاق المستقبلية لعصر العولمة.

ولعل من أهم المغالين في تأثيرات العلم العالم الياباني (**ميشوكاكو**)، إذ يشير في كتابه "رؤى Visionsa" إلى ظهور مفهوم جديد، لايرتكز بالدرجة الأولى على الثروات الطبيعية ورءوس الأموال المكدسة، وإنما يعتمد على قوة العقل والخيال والقدرة على الابتكار والتحكم في التكنولوچيا الجديدة (٢١).

وعلى صعيد آخر توجد وجهة نظر أخرى لا تسير على المنهج العادي للعولمة، الذي تتبناه وجهة النظر السابقة؛ لذا ترفض فكرة العولمة على أساس أنها تسعى لاكتساح الحدود

والسيادة والثقافة والحقوق فيما بين الدول، أيضًا لا تقر تصوير العولمة، وكأنها شيء جديد وقوة مكتسحة بإرادة أو دون إرادة، إذ يرون أن فحوى العولمة – بمعنى محاولة الاستفادة الاقتصادية والسيادة الثقافية – ظاهرة إنسانية تتمثل فى التبادل التجارى والثقافى السلمى بين الدول بعضها البعض، كما تعترف العولمة بسيادة الدول – مهما كان حجمها الجغرافى والبشرى – وتقر أن الصراع البشرى والتاريخى بين المجتمعات فى سبيل السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.. إلخ يؤدى إلى هلاك البشرية فى وجود أسلحة الدمار الشامل، أيضًا بفضل تقدم وسائل الإتصال والإعلام والمواصلات والنقل، تسارعت وتيرة العولمة فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وذلك أدى إلى استفادة جميع الدول بلا استثناء، فى النواحى الاقتصادية والثقافية، وإن كان ذلك قد تحقق بدرجات متفاوتة، وفقًا لقوة كل منها اقتصاديًا وتقنيًا وسياسيًا وثقافيًا.

والسؤال :

أين يكمن خطر العولمة؟

يتمثل الخطر الحقيقى للعولمة فى حدة التنافس ولا إنسانيته وإمكانية تطوره من حالة السلم إلى حالة الحرب بين الدول، ومن منطق آليات السوق العالمية يمكن حدوث تباين اجتماعى، وعدم تساوى الفرص، وضياع العدالة، فى الدول التى تبنت قيم العولمة، من غير تعديل أو توفيق أوضاعها الداخلية والخارجية على السواء، أى: من غير تطوير نظمها الاجتماعية والسياسية والإدارية بما يتماشى مع قيم العولمة، التى تطورت فى المجتمعات المتقدمة أصلاً اجتماعيًا وسياسيًا وإداريًا واقتصاديًا، ومن غير تحقيق التنمية البشرية الشاملة لكل مجتمع، حتى تكون الفرص بين أفراده متساوية أو قريبة من المساواة.

وبعامة فإن تحقيق العولمة على أسس صحيحة وبما يحقق أهدافها المأمولة لجميع الدول – يقتضى مشاركة الأفراد فى شئون مجتمعهم من جهة، وتساوى الفرص فى الحصول على المعلومات والامتيازات والمكاسب وتحقيق العدل بين الدول بعضها البعض من جهة أخرى. وفيما يتعلق بالعلاقات بين الدول ينبغى أن يتحقق التعامل بينها من منطق التعامل الاستراتيجى المرن والمتعدد المداخل، بما يحقق المصالح المتبادلة للأطراف المتعاملة.

نحن نعيش الآن فى مجتمع ما بعد التصنيع، حيث يتعايش الإنسان الآن مع الانتقالة الثالثة العظمى فى تاريخ البشرية، والتى سبقتها انتقالة الصناعة، ومن قبلها انتقالة الزراعة.

وفى الانتقالة الثالثة – أو الموجة الثالثة Third Wave كما يسميها (**توفلر**) – حدث تحرك جذرى عميق، أثمر تعديل مواقع الطبقات فى كل مجتمع، وزلزل ما استقر من علاقات بين الأمم، وترتكز الانتقالة الثالثة على قوة إنتاج فريدة قوية، تفتح الآفاق – من

خلال الاتصال والتوصيل وتدفق المعارف والمعلومات – لتشكيل النظام العالمى الجديد الذى عن طريق الآليات التى استحدثها، يمكنه إدارة الحياة على مستوى جميع دول العالم، كما يمكنه تجميع الجدل بين الثقافات والأيديولوچيات والحضارات، وصهرها جميعًا فى بوتقة إنسانية واحدة.

لذا فإن لفظة (العولمة) تجمع كل ما تقدم، فهى العملية العامة العالمية التى تجرى فى أركان الأرض الأربعة جميعًا، وتتم فى زمان واحد، هو هذا الزمان، وتتجه إلى ما يأتى من أزمنة فى مستقبل مفتوح، لا تعرف له الأنظار والحدود نهاية.

وآيات هذه العولمة ثلاث، وهى :

الأولى – أن العلم صار قوة الإنتاج القائدة الحاكمة للعملية البشرية بكافة مناحيها الإبداعية والفلسفية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية... إلخ، وأن تطبيقات العلم والتكنولوچيا صارت مسيرة بأهداف الإنسان، بات الإنسان سيدها إذ كانت سيدته فى الطور الصناعى، وأن السلعة المنتجة غدت (العولمة) التى لا تغنى بالاستخدام بل تتألف ويتسع انتشارها ويعمق تأثيرها، وفى هذه الآية أمران: أولهما أن العلم بدأ يدنو إلى الكف عن استنزاف عناصر الطبيعة ومواردها البكر، فراح يسعى إلى خلق مواد بديلة، فتبدت فى هذا الشأن إمكانات بغير حصر ولانهاية، من هندسة الكائنات وتخليق أجناس وأنواع وسلالات من النباتات والحيوانات من خامات ومواد مصنَّعة. ثانيهما أن العلم بدأ يرنو إلى الكف عن استخدام الطاقة الحفرية، فهى مخربة ملوثة إلى أنها محدودة متناهية، فراح يسعى إلى طاقة نظيفة غير متناهية، طاقة الشموس والأهواء والأمواج، وينتهى الأمر فى هذه الآية الأولى إلى وحدة (السوق) مادامت السلعة – المعلومة – تتألف بالتداول ولايفنيها الاستخدام، ومادامت مصادر المواد والطاقة (كوكبية) بطبيعتها.

والثانية – أن البيئة الطبيعية على الكوكب – وقد خربها النشاط الصناعى – باتت خطرًا هائلاً يرجع بالثأر إلى البيئة البشرية، فيفنى الحياة الإنسانية إفناءً. وتنبه الوعى إلى أن الكوكب متناه يمكن أن تنتهى الحياة عليه، فسعى علم اليوم إلى إعادة التوازن ومصالحة الطبيعة، وأجمع أهل الحل والعقد فى العالم – مؤتمر قمة الأرض: ريودى جانيرو: يناير ١٩٩٢م – على أن البيئة شأن بشرى عام، يتجاوز كل الحدود الجغرافية والسياسية والإقليمية، على أن مواجهة مشكلات العيش فى هذه البيئة لايمكن لبلد واحد ولا لقوة واحدة مواجهتها، صار كوكب الأرض بيئة واحدة، وصارت هذه البيئة مسئولية بشرية مشتركة.

والثالثة – أن ثورة المعلومات وتدفق الاتصالات قد محت الحدود والتخوم بين الجماعات البشرية، وأخذت تثمر مشتركًا ثقافيًا إنسانيًا يؤكد أن ما يجمع بين البشر أقوى بكثير جدًا مما يفرق بينهم، ومن ثمة بات يدعو إلى معالجة التناقضات بين الطبقات

والشعوب والأديان والثقافات والحضارات عن طريق الإجراءات السليمة الديمقراطية، ويحدث الآن في المجتمع البشرى مايؤكد المشترك ويقويه، حَلَّ منزع الصراع، وحل منزع التفتيش عن عناصر الاتفاق محل منزع التفتيش عن عناصر الاختلاف، وباتت وجهة المحاورة والتفاعل تعلو.

لابد لهذا التحرك البشرى الجذرى العميق – العولمة – من صياغات قانونية ومؤسسات سياسية ومنظمات ذات صلاحيات سيادية لإدارة حياة البشرية الجديدة، بمعنى: لابد من نظام جديد لإدارة العالم"[٢٢]، بدلاً من النظام العالمى الحالى، وذلك ما أشرنا إليه من قبل خلال الحديث السابق.

"وباختصار شديد فإن العولمة قد تكون شراً وقد تكون حقًا ممزوجًا بالباطل والإغراض، وقد تكون امتداداً للهيمنة والسيطرة والنفوذ، ولكنها فى النهاية واقع لايجدى الجدل معه، ومن غير المنطق والعقل مناقشته، وإنما العمل الجاد والكفء والدؤوب والمنطلق من معرفة ورؤية صائبة على التعامل المفيد مع هذا الواقع"[٢٣].

وعلى الرغم من التباين فى وجهات النظر بين تأييد ومعارضة العولمة، فهى تسهم – بشكل مباشر – فى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء.

ثالثاً: هل ستنتهى العولمة ؟

يمكن تحديد إجابة وافية شاملة، ولكنها ليست قاطعة ومؤكدة، عن السؤال السابق، من خلال وجهات النظر الثلاثة التالية :

(١) العولمة تكشف نفسها بأقلام دعاتها [٢٤]

** فى السنوات القليلة الماضية كثر الحديث حول عولمة الثقافة، وهل يمكن أن تمتد إلى ثقافتنا العربية. وفى الأيام الأخيرة تجدد هذا الحديث بصورة مكثفة، وبشكل لم يحدث له مثيل من قبل، حيث كثر هذا الحديث فشمل حواراتنا القومية، فهناك من يرى استحالة تحقق عولمة الثقافة العربية مهما تكن محاولات الهيمنة الأمريكية. وفى المقابل نجد هناك من يرى تعايش ثقافتنا مع هذه العولمة طالما أصبحت واقعًا مع تحفظ أو شرط الحفاظ على مقومات وعناصر وأساسيات ثقافتنا العربية. ولهؤلاء وهؤلاء يمكن القول بأنه ليس من سبيل إلى تحقق هذه العولمة فى المجالات الثقافية على وجه التخصيص، ولعل سبب استحالة تحقق هذه العولمة فى المجال الثقافى يرجع إلى تعريف الثقافة نفسها حيث يراها "ويستر" فى قاموسه أنها: "نموذج كلى لسلوك الإنسان ونتاجاته المتجسدة فى الكلمات والأفعال، فى العادات والتقاليد، وكل ما تصنعه يداه – أى الإنسان – وقدرته على التعلم ونقل المعارف والقيم إلى الأجيال التالية"، ولهذا نجد ثمة اختلافات بين ثقافات الأمم مثل ثقافات الأمم العربية والأخرى

الأوروبية والثالثة الأمريكية بل وتختلف الثقافات في الأمم التي تشترك في التاريخ المشترك كالأمم الأوروبية، فالثقافة في أوطان أوروبا الشرقية غيرها في أوطان أوروبا الغربية.

فلاشك أن شقة الخلاف بين ثقافات هذه الأمم تكبر وتتسع حين لاتشترك الأوطان في التاريخ والمصير المشترك... ومن هنا.. من هذه الاختلافات في الثقافة بين الأمم... تصبح هيمنة ثقافة مثل الثقافة الأمريكية على ثقافات أخرى تمثل نوعا من العدوان الصارخ على شخصيتها الثقافية وهويتها الوطنية.

ولذلك فإن العولمة، وماتعنيه من هيمنة قد تصلح في أي مجال، ولكنها تستحيل بالنسبة للمجال الثقافي، ولابد أن دعاة العولمة وكتابها يدركون هذه الحقيقة غير أنهم يكابرون ويغالطون ويحاولون تجاهلها، أملا في التقريب بين الثقافة المهيمنة، وبقية الثقافات "الأخرى" حتى تتحقق العولمة على المدى الذي يريدونه، إلا أنه في الجانب الآخر، وهو جانب الذين يستهدفون لهذه الهيمنة يجب أن يتنبهوا إلى ذلك تماما، فيكونوا على يقظة تامة من هذه المحاولات.

وأولى خطوات هذه اليقظة كشف نيات دعاة وكتاب هذه العولمة، وذلك مما يكتبونه بأقلامهم أو يقولونه بألسنتهم.

مثلاً لنقرأ دراسة بعنوان "في مديح الامبريالية الثقافية" كتبها "دافيد دوث كوبف" أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كولومبيا، وترجمها الاستاذ أحمد خضر حيث يرى هذا الكتاب الأمريكي أن الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على حركة المرور الكونية في مجالات المعلومات والأفكار والفنون الأمريكية كالموسيقى والأفلام وبرامج التليفزيون وبرامج الكمبيوتر حيث أصبحت شديدة الهيمنة والرواج. حتى أنها اصبحت توجد اليوم في كل مكان على الأرض بالمعنى الحرفي للكلمة، وهي كما يدعي هذا الكاتب – تؤثر بالفعل في أذواق وحياة وتطلعات كل الأمم (!!) رغم ما ينظر إلى بعضها باعتبارها شرا مفسدة!! حيث يعترف بأن فرنسا وكندا أصدرت كل منهما قوانين رادعة تحذر نشر ونقل هذه المواد الأمريكية، والأمر نفسه اتبعته كل من الصين وسنغافورة... ومعنى هذا أن كل واحدة من هذه الدول تسعى إلى تقييد وصول هذه المواد إلى شعوبها، والهدف من ذلك هو الوقاية مما يبثه الأمريكيون من وجهات نظر يمكن أن تحدث التلوث الفكري في عقول ابنائها، حفاظا على الشخصية الثقافية.

ولعل صاحب هذه الدراسة يغالط حيث يعلم في قرارة نفسه أن الثقافة الأمريكية تختلف اختلافا جوهريا عن بقية الثقافات ابنة بيئاتها في العديد من الأمم ذات الحضارات القديمة... ومع ذلك فإن هذه الخلافات من الممكن أن تزول إذا ما اقتنع اصحاب هذه

الثقافات الأخرى، بأن الثقافة الأمريكية هى مزيج من المؤثرات والمناهج من مختلف أنحاء العالم... قد انصهرت فى وسط اجتماعى يسمح بازدهار الحريات الشخصية والثقافية!! والأعجب أن يرى صاحب هذه الدراسة أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بما هو فى مصالحها، هو فى أساسه قيام بما هو فى مصلحة هذه الأوطان المستهدفة لهيمنتها (!!).

وينتهى صاحب هذه الدراسة إلى ما يكشف نياته حيث يقول: وعندما نسمح لأنفسنا بأن ننجرف مع ردود الأفعال السلبية ازاء العولمة، فسيؤدى هذا إلى تفويض قدرة أمريكا على تعزيز مصالحها الذاتية حيث ينبغى على الأمريكيين أن يدركوا ان تلك المصالح تتصل بطائفة من المعارف مثل الاقتصاد والعلوم والثقافة، وبالتالى فإن المطلوب هو منهجية علمية متكاملة لصناعة سياستها الخارجية!!

وفى دراسة بعنوان: "ياعوليمى العالم اتحدوا" يتناول "**ديفال دريزنز**" بالعرض والتحليل خمسة كتب تدور حول العولمة وعلاقتها بالثقافة هذه الكتب هى:

"الجهاد ضد السوق الكونية **لبنيامين باربر**" و "النهاية الأخيرة للتاريخ والإنسان **لفرنسيس فوكوياما**" و "صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمى الجديد" **لصمويل هنتنجتون**" و "نهاية الأرض.. رحلة إلى القرن الحادى والعشرين **لروبرت كامبلان**" و نهاية الدولة القومية **لكنيشى أوماى**" حيث ينتهى صاحب هذه الدراسة الضافية التى ترجمها **الراحل عبد السلام رضوان** إلى خلاصة لهذه الكتب الخمسة توضح مستقبل العالم فى ظل الهيمنة الأمريكية قائلاً: هناك اتفاق بين هذه الكتب الخمسة على أربع نقاط هى: أن الأمم القومية تفقد نفوذها وتأثيرها فى النظام العالمى الجديد، وأن الضعف تسببه بصورة مباشرة أو غير مباشرة قوى السوق الكونية، وأن هذه التأثيرات كونية الطابع أى أنها غير محصورة فى العالم المتقدم أو النامى، وأن العلم الاجتماعى التقليدى لايمكنه تفسير هذه المتغيرات.

ونخلص من هاتين الدراستين إلى أن هناك اتجاها قويا يقضى بعولمة المجال الثقافى والهيمنة عليه، وبهذا ينبغى أن نحتاط ونحترس، وأن نكون على يقظة تامة لهذه المحاولات، مدركين أن هذه العولمة وما يتبعها من هيمنة لايمكن أن تتحقق فى ثقافتنا العربية ذات المقومات والسمات المتميزة.

وعليه، فإن ما يحدث من جدل ونقاش هادىء أو غير هادئ فى هذه الأيام بعد مؤتمر الثقافة العربية يعتبر ظاهرة صحية مطلوبة، اذ ليس هناك أهم من الاعتداء على هويتنا الثقافية.

(٢) هل ستنتهى العولمة ؟ [٢٥]

تنامت الحركات المناهضة للعولمة والتى تركز على التكلفة الاجتماعية الباهظة للتحول الاقتصادى وفقدان سيطرة الدول على سياسات التنمية واندثار الصناعات التقليدية

وما يتبعها من تشرد العمالة وتآكل للمجتمعات المحلية، وبرزت "الحركة المضادة للورش المعرقة Antisweatshop Movement" للتصدى لسلطان ونفوذ الشركات الدولية الكبرى ولتنتقد المؤسسات الدولية فى تناولها البطئ لمشاكل العولمة (الورش المعرقة هى مصانع صغيرة منتشرة فى آسيا وأمريكا اللاتينية لإنتاج العلامات التجارية للشركات متعددة الجنسيات تستغل فيها العمالة باجور منخفضة وفى ظل أوضاع غير صحيحة).

وهكذا أثبتت العولمة – والتى تستهدف الاندماج والوحدة – أنها ليست أقل حدة فى انقساماتها عن انقسامات الحرب الباردة التى حلت محلها، وإنها ظاهرة قد تنتهى مثل آخر موجة للعولمة التى انحسرت أمام الحرب العالمية الأولى. ولقد مر العالم بتجارب متعددة للعولمة تميزت بخصائص مشتركة كنمو التجارة وانتشار التقنيات والعلوم والهجرة والتفاعل الثقافى بين الأمم، ولقد أدت ثورة المواصلات (السكة الحديدية والنقل البحرى) فى القرن التاسع عشر وانخفاض تكاليف النقل إلى نمو سريع لحجم التبادل التجارى، ففى عام ١٩١٣ وصلت نسبة التجارة الدولية فى الناتج العالمى إلى ذروة لم تتكرر إلا فى السبعينيات من القرن العشرين، كما واكب ذلك نمو هائل فى التدفقات الرأسمالية حول العالم بلغ ١٠٪ من ناتج بعض الدول وزيادة فى الهجرة وبالأخص إلى الأمريكتين، أما فى عصرنا هذا فإن القوى الدافعة للعولمة أتت من تكنولوجيات الحاسب الآلى والاتصالات والتى خفضت تكلفة تلك الأنشطة بنحو ٩٩٪ عما كانت عليه فى الستينيات! هل هذا تطور مرغوب فيه؟ إن النظرية الاقتصادية تفترض أن اقتصادا عالميا مندمجا سيوفر أكبر قدر من الامكانات لتحقيق الرخاء الإنسانى، وهذا افتراض مؤسس على حرية حركة المنتجات وعوامل الإنتاج من عماله ورأسمال، وعلى توافر الشفافية والمعلومات وعلى درجة عالية من المنافسة، وفى واقعنا الراهن فإن كثيراً من العوائق تقف أمام تلك الشروط، وكما لايجب أن يقتصر التطور على تحقيق عوله حميدة اقتصاديا، من حيث إنها تزيد الثروة بينما هى خبيثة اجتماعيا من حيث مردودها على الفقر والأمية والمساواة والخصوصية الثقافية، فعالم يضم اليوم ما يزيد عن ٦مليارات نسمة يعيش ٢,٨ مليار منهم (قرابة نصف سكان العالم) بأقل من اثنين دولار يوميا و ١,٢مليار (١/٥ سكان العالم) بأقل من دولارين واحد يوميا!.

إن الهدف فى هذه المرحلة الحرجة يجب ان يتمحور حول تحديد افضل المسارات للعولمة على المستويين العالمى والمحلى وسبل مواجهة سلبياتها وأدوار اللاعبين من الحكومات ومؤسسات دولية وشركات كبرى ومجتمعات مدنية، وتتمثل أهم التحديات فى ممارسات الشركات متعددة الحدود والجنسيات والتى أدت إلى نوع من "السباق نحو القاع" بين الدول النامية بهدف جذب الاستثمار، وكما أن تنقلية هذه الشركات تعنى بالضرورة عجز الدول المضيفة فى إحداث التوازن الداخلى ووضع قواعد للرفاهة العامة، مثل: زيادة

الضرائب وحماية حقوق العاملين وذلك خوفا من هروب الاستثمار الأجنبى، ولقد ازدادت السيطرة السياسية للاحتكارات الدولية نتيجة اندماج عالمى لايضع قواعد للحد من هذه الهيمنة. واتاح فتح الحدود دون ضوابط فرصا لعمليات غسيل الأموال والمضاربات على أسعار الصرف واشعال الصراعات لتحقيق ارباح فى أقاليم غنية بالموارد مثل انجولا وسيراليون وجمهورية الكونجو الديمقراطية وغيرها، وبدلا من تحجيم ممارسات الشركات الكبرى على ساحة العولمة فلقد جاء "اتفاق واشنطن" كمحصلة لتأثير الثروة الخاصة على اجندة العمل السياسى الامريكى!. وتنص حزمة السياسات للاتفاق على عشرة عناصر تشمل :

* الانضباط المالى فى الانفاق الحكومى
* إعادة توجيه الإنفاق العام بعيدا عن الدعم
* تخفيض نسب الضرائب
* تحرير أسعار الفائدة
* الابتعاد عن أسعار الصرف الثانى نحو أسعار تتحدد بواسطة السوق
* تحرير التجارة
* تحرير التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمار الأجنبى المباشر
* خصخصة المنشآت العامة
* حل قيود الأسواق
* ضمان حقوق الملكية الخاصة

وقد أقرت الولايات المتحدة هذه الحزمة فى المفاوضات التجارية الدولية عام ١٩٩٩ وتم التأكيد عليها فى مجالس إدارات كل من البنك الدولى وصندوق النقد، وتلقى الخطوط الرئيسة للانفاق قبولا من حيث المبدأ، إلا أن حسر دور الدولة الذى تهدف إليه حيثيات الانفاق لايمكن أن يكون حلا عمليا، بل العكس هو الصحيح، فكلما إزداد انفتاح الاقتصاد ازدادت الحاجة إلى آليات قوية للإشراف من قبل الدولة (فضائح الشركات الأمريكية فى البورصة أبلغ دليل على ذلك)، وكما يحتاج اتفاق واشنطن إلى مراجعة جوهرية فى مجالات العمالة والأسواق المالية والحد من تدفقات الأموال المضاربة بفرض ضريبة على هذا النوع من التعاملات، ولن يؤدى العدول عن اتفاق واشنطن إلى تباطؤ العولمة، حيث إن سياسات: دعه يعمل – دعه يمر، التى شكلت فلسفة الاتفاق ليست ركيزة للعولمة – كما يدعى البعض – بل إنها تعوق مسار العولمة لكنها تؤدى إلى عدم استقرار النظام وتغذى المعارضة له وتحيط عملية الاندماج بسياج من الشك والرفض من

قبل الشعوب، وقد انتقد "جوزيف ستجلتز" – الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد وكبير خبراء البنك الدولى سابقا – اتفاق واشنطن بقوله إن دوجما التحرير أصبحت هدفا فى حد ذاته وليست وسيلة لتحقيق نظام مالى أفضل، وأضاف أن التركيز على تحرير الأسواق قد يكون له الأثر المعاكس كعدم الاستقرار الاقتصادى على المستوى الكلى وأضعاف القطاع المالى!.

وعليه يتطلب إصلاح العولمة تدخلا حكوميا فى مجال حركة الأموال (التى تختلف تماما عن حركة تدفقات الاستثمار الخارجى المباشر)، حيث يأتى الخطر من تحركها الكثيف والسريع فى آن واحد مما يؤدى إلى هشاشة الأسواق المالية وتذبذب الأسعار فيها بغض النظر عن عوامل الانتاج، ونظرا لأن هذه التعاملات قصيرة الأجل وتتطلب شراء وبيع العملات فإن حركتها ستؤدى بالضرورة إلى تذبذبات حادة فى أسعار الصرف. والنتيجة هى الأزمات المالية وما ينجم عنها من ديون وإفلاس للمنشآت والبنوك، وفى بداية الانهيار الأسيوى قام رئيس وزراء ماليزيا محاضر محمد بفرض قيود على حركة الأموال فى البورصة مما أثار ضده حفيضة الأوساط المالية فى العالم المتقدم، غير أن سياسته أثبتت قدرتها فى الحفاظ على استقرار ماليزيا بعكس ما حدث لجيرانها، ولقد فرضت شيلى ضريبة نسبتها ٣٠٪ على أرباح الأموال قصيرة الأجل فى البورصة – مخالفة رأى صندوق النقد فى هذا الصدد – وحافظت دون غيرها من دول أمريكا اللاتينية على استقرارها المالى والاقتصادى، واعترف جورج سورس المضارب العالمى فى كتابه الأخير بخطورة حركة الأموال الساخنة على استقرار أسواق المال وأسعار الصرف وبتأثيرها السلبى على العولمة الاقتصادية.

إن عولمة أكثر استقرارا وأكثر عدلاً تتطلب إعادة النظر فى سياسات المؤسسات الدولية، فلايمكن لأية أمة إحداث التنمية على المدى الطويل فى ظل القواعد التى تفرضها المؤسسات الدولية حاليا على دول العالم الثالث، فالولايات المتحدة والمانيا وفرنسا واليابان صارت دولا متقدمة خلف حواجز الحمائية، وشيدت شرق أسيا صناعاتها التصديرية بحماية أسواقها ومصارفها من المنافسة الأجنبية، وجميع هذه الممارسات أصبحت غير مشروعة فى ظل القواعد الجديدة للتجارة الدولية، ولقد صممت منظمة التجارة العالمية لتكون الملتقى الذى تتفاوض الأمم من خلاله بمساواة على قواعد التجارة من أجل المصالح المشتركة إلا إنها صارت رهينة للدول الغنية خاصة فى مجال الزراعة والدواء والخدمات المالية، ولقد قدر البنك الدولى تحويلات الدول الفقيرة إلى شركات الدول المتقدمة نتيجة قواعد الملكية الفكرية بنحو ٤٠ مليار دولار سنويا، والولايات المتحدة التى تضغط على الدول الأخرى لفتح أسواقها للمنتجات الزراعية خصصت دعما للذرة والمحاصيل الأمريكية الأخرى يصل إلى ٥٧ مليار دولار على امتداد السنوات العشر القادمة! أما صندوق النقد، فلقد أسس للوقاية من أزمات الكساد الكبرى، وذلك بإقراض الدول التى تعانى الانكماش

بهدف تشجيعها على نهج سياسة توسعية وزيادة الانفاق وتخفيض أسعار الفائدة، غير أن مهمة الصندوق تحولت – بمرور الوقت – إلى النقيض تماماً، وذلك بتبنى مبدأ الدواء المر للإصلاح المتمثل فى سياسة انكماشية بصرف النظر عن الداء، وقد انتقد "**جيفرى ساكس**" الاقتصادى العالمى سياسات الصندوق باعتبار أن "ربط الأحزمة لايمكن ان يشكل ستراتيجية للتنمية" ! إن الهدف الرئيس من انشاء الصندوق يكمن فى كون الأسواق لاتعمل بكفاءة وبشكل نموذجى، غير أن صندوق النقد تحول إلى المنادى باحادية السوق فى جميع الحالات مرددا أصوات وول ستريت ووزارة الخزانة الامريكية، ولقد دفع ذلك "**آلن ملتزر**" من جامعة كارجى إلى الاقتراح بأن يقتصر دور الصندوق على المساعدة فى الأزمات قصيرة الأجل ويبتعد عن أداء دور الإدارة الاقتصادية طويلة الأجل.

إن عولمة إيجابية تتطلب التحكم فى المضاربات المالية وحماية العمال وابتكار السياسات والبرامج التى تتعامل مع الآثار السلبية، وسيعتمد استمرار العولمة على السرعة التى ستفى بها متطلبات الاجندة الاجتماعية للمجتمع الدولى، ولقد أوضحت نشرة حديثة لمؤسسة بروكنجز إن علاج الاختلالات التى تسببها التجارة الدولية هو فى قيام الفائزين بمشاركة أرباحهم مع الخاسرين كصورة من صور التعويض مؤكدة أهمية الأخذ بهذا الاقتراح بجدية كمطلب سياسى والتزام معنوى، واقتراح "**دانى رودريك**" الاقتصادى بهارفارد مخططا للهجرة تقوم بمقتضاه الدول الغنية بفتح ٣٪ من أسواق العمل بها للهجرة المؤقتة من الدول النامية (يعود العامل إلى بلده الأصلى بعد سنوات محددة)، وأفاد بأن هذا المخطط سيولد ٢٠٠ مليار دولار سنويا من الأجور لصالح العمالة الوافدة علاوة على المهاجرين، كما تجب متابعة ومراجعة تنفيذ "خريطة الطريق" التى أعدتها الأمم المتحدة لتطبيق "إعلان الألفية الجديدة" الذى أقره ١٤٧ رئيس دولة وحكومة محددا لأهداف عام ٢٠١٥ المتعلقة بنسب الفقر والتعليم والبيئة والمساواة بين الجنسين.

إن الملايين التى خرجت يوم ١٥ فبراير ٢٠٠٣ فى ٦٠٠ مدينة حول كوكب الأرض لتقف ضد الحرب تجسد عولمة أخرى فجرتها أيضا ثورة الاتصالات والمعلومات، وهى عولمة أدت الى اندماج رؤى البشر من أجل عالم يسوده السلام والاستقرار والعدل. وبعثت برسالة مشتركة صاغتها الشعوب لاعادة النظر فى السياسات والممارسات القائمة، فدون إصلاح المسار لن تعدو العولمة ألا وأن تكون نظاما عالميا جديدا تفرضه الامبراطورية الامريكية على العالم.

(٣) تداعيات العولمة [٢٦]

إن إحلال التسليم محل التساؤل، هو فى أساس الشقاق والاقصاء. وفى أساس ما يدفع بالعالم إلى أن يصبح عالما من دون عقل موجه. لكن التاريخ جرد المجتمع وجرح ثبات الذهن البشرى. وصارت "البنى البعيدة عن التوازن"، فى المجتمع، تحتل مقدمة التحليل السياسى، الذى لابد أن يتجاوز مرتبة اعتبارات الجغرافيا السياسية. وأكدت مقولة "البنى

البعيدة عن التوازن" خضوع المجتمع لقوانين، غير القوانين المتكررة، المتشابة. فى القوانين المتكررة، يعيش الإنسان فى حاضر ليس إلا أثرا للماضى. وقد نهض العالم من نظام بعيد عن التوازن. وتشكل سباق التسلح فى شكل جديد، من بعد عام ١٩٨٩. ولم يتوقف تماما فيما بعد فترة ١٩٤٦ - ١٩٨٩، والحرب العالمية الثالثة، والتى عرفت باسم "الحرب الباردة" بل طرحت على بساط البحث العالمى، مسألة التضاد الاجتماعى - الاقتصادى بين الجنوب الفقير والشمال الغنى، ورجت مشكلة السكان "التوازن السكانى العالمى"، وصعد اختلال التوازن البيئى الكونى إلى صدر المشكلات الكونية المعاصرة، أعقب ذلك فى اطار الاختلالات الكونية، وقود الطاقة، المواد الأولية الغذائية، المواصلات. وفيما يتعلق بالميزان التجارى الكونى، استدانت الدول النامية من الدول المتطورة حجما ينمو بسرعة كبيرة، عدا مشكلة الجريمة المنظمة والارهاب، والبيئة الصحية، وتقديس القوة وشهوة المخدرات، ومسألة تكديس المدن الكبرى، ومسألة غزو المحيطات، وغيرها من الاختلالات الكونية الكبرى، كالزيادة النوعية فى أعداد الفقراء. فقد عكست العولمة مسيرة بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، حيث خرجت هذه البلدان من الحكم الاستعمارى، واتجهت نحو الاستقلال الاقتصادى. بيد أن العولمة استطاعت أن تستعيد سيطرة الدول الإمبراطورية السابقة. وامتدت هذه السيطرة فى ما بعد إلى بلدان العالم الاشتراكى السابق. وسلبت العولمة "الشمالية" البلدان الفقيرة "الجنوبية"، تحكمها فى سياساتها الاقتصادية. وتركزت ثروة هذه البلدان بايدى المستثمرين من أبناء العالم الأول، ومع انها أغنت بعض النخب من العالم الثالث، إلا أنها اخضعت تلك البلدان للشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات الدولية، والدول السائدة. وزادت العولمة من قوة الشركات العالمية الكبرى لقاء قوة الحكومات الوطنية، وسلطة الدول الوطنية. وزادت العولمة من قوة البنوك العالمية الكبرى لقاء قوة الهوية الوطنية. وفى الحياة الثقافية الأمريكية الراهنة، هناك مدرسة واحدة من المثقفين المحافظين الذى أسسوا لهيمنة الدول العالمية فى العالم الأكاديمى، كحركة سياسية. وهم الشتراوسيون، أتباع الفيلسوف الألمانى، واليهودى الأصل، الأمريكى الجنسية، الراحل **ليو شتراوس**، وقد اشارت الجمهورية الجديدة المناهضة للشتراوسيين، بوصفهم واحدة من أخطر "عصابات الألفية" كان **شتراوس** ضروريا للاحياء المحافظ المعاصر. من تلاميذه المهمين: **كلارينس توماس**، القاضى، **روبرت بورك** مرشح المحكمة العليا: **بول وولفويتز** نائب وزير الدفاع: **ألن كيميس**، المساعد السابق لوزير الخارجية، **وليام بينيت**، وزير التربية السابق، **وليام كريستول**، المحرر الرسمى الاسبوعى ورئيس هيئة أركان كوايل السابق، **الآن بلوم**، صاحب الكتاب - العمدة، "انغلاق العقل الأمريكى". **جون بودوريز**، محرر بريد نيويورك السابق، **جون ت. أجريستو**، نائب الرئيس السابق للمنح القومية الأمريكية للانسانيات. من هنا تخلى السادة المحافظون الجدد عن الليبرالية، فيما نحن فى أمس الحاجة إليها، وإلى مزاياها، وإلى الاستفادة منها، من بعد تعديلها، وتوفيقها، وتكييفها، مع الواقع المتفرد للوطن، والأمة.

المراجع

* جاء موضوع (العولمة) فى المرجع التالى:

- مجدى عزيز إبراهيم، **المنهج التربوى العالمى... أسس تصميم منهج تربوى فى ضوء التنوع الثقافى**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١، ص ص ٨١ - ١٠٥.

والمصادر التى استخدمت فى إعداد هذا الموضوع، هى:

(١) سليمان إبراهيم العسكرى، «العرب والقرن الواحد والعشرون»، **مجلة العربى** (الكويت)، العدد ٤٩٣، ديسمبر ١٩٩٩، ص ص ١٨ - ٢١.

(٢) محمود حيدر، «مفهوم السيادة بعد الحرب الباردة.... الدولة المعولمة»، **مجلة معلومات دولية**، دمشق (سورية): مركز المعلومات القومى، السنة السادسة، العدد ٥٨، خريف ١٩٩٨، ص ٤٣.

(٣) عبد الله حسين، «فى العولمة ... ومستقبل الثقافة والأدب الإسلامى»، **جريدة الأهرام** فى ٢٤ / ١ / ١٩٩٩.

(٤) جاءت هذه التعريفات فى المصدر التالى:

- إبراهيم بن آل عبد الله، «التعليم والأمن فى عصر العولمة»، **مجلة المعرفة** (السعودية)، العدد ٥٣، نوفمبر ١٩٩٩، ص ص ١٠٢ - ١١٤.

(٥) أحمد شوقى، «وهم النهايات»، **جريدة الأهرام** فى ١٦ / ٨ / ١٩٩٩.

(٦) أحمد عباس عبد البديع، «ظاهرة العولمة: بين الحقيقة والوهم»، **جريدة الأهرام** فى ٣ / ٤ / ١٩٩٨.

(٧) أحمد شوقى، «سؤال الهوية»، **جريدة الأهرام** فى ١٩ / ٧ / ١٩٩٩.

(٨) عبد الوهاب المسيرى، «عولمة الاتفاق بدلا من المواجهة»، **مجلة المعرفة** (السعودية)، العدد ٤٦، مايو ١٩٩٩، ص ص ١٦-٢٢.

(٩) احسان على بوحليقة، «التماسيح تستحوذ على أسماك البحيرة»، **مجلة المعرفة** (السعودية)، العدد ٤٦، مايو ١٩٩٩، ص ص ٣٠-٣٤.

(١٠) عبد العظيم حماد، «الاتجاهات المضادة للعولمة»، **مجلة المعرفة** (السعودية)، العدد ٤٦، مايو ١٩٩٩، ص ص ٣٥ - ٤٠.

(١١) **المرجع نفسه**.

(١٢) لمزيد من تفصيلات المبدأ الذى أقره (بول كينيدى) يمكن الرجوع إلى المصدر التالى:

- بول كينيدى، ترجمة نظير جاهل، **الإعداد للقرن الواحد والعشرين** (جزءان: التحولات الإقليمية، الرابحون والخاسرون)، سرت (الجماهيرية الليبية): الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٥.

(١٣) ڤيڤيان فريستر، «الليبرالية المتطرفة ليست قدراً محتماً»، **مجلة النهج** (سورية)، العدد ٢٢، ربيع ٢٠٠٠، ص ص ١٢٤ - ١٢٨.

(١٤) رمزى زكى، «الطريق إلى سياتل: آثار العولمة.. وأوهام الجرى وراء السراب»، **مجلة النهج** (سورية)، العدد ١٢، شتاء ٢٠٠٠، ص ص ٦ - ٣٣.

(١٥) مفيد حلمى، «تحديات العولمة وضرورات التكامل الاقتصادى العربى»، **مجلة النهج** (سورية)، العدد ١٧، شتاء ١٩٩٩، ص ص ١٠٥ - ١٢٦.

(١٦) أسعد السحمرانى، «تسويق الاستهلاك وترويج الكاوبوى والهامبرجر»، **مجلة المعرفة** (السعودية)، العدد ٤٦، مايو ١٩٩٩، ص ص ٤٢-٤٥.

(١٧) سليمان هتلان، «تعليقا على ملف العولمة: سنكون فاعلين إذا لم تكن خائفين»، **مجلة المعرفة** (السعودية)، العدد ٥٣، نوفمبر ١٩٩٩، ص ص ١٥٠ - ١٥١.

(١٨) عبد الوهاب المسيرى، **مرجع سابق**.

(١٩) طارق حجى، **الثقافة... أولاً وأخيراً**، القاهرة: دار المعارف (سلسلة إقرأ: العدد ٦٥٣)، ٢٠٠٠، ص ٨١.

(٢٠) مرسى عطا الله، **رحلات على ورق الكتب**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، يوليو ١٩٩٩، ص ١١٠.

(٢١) **المرجع نفسه**، ص ١١٨.

(٢٢) عبد المنعم تلميه، «التحولات العالمية وخصوصية الثقافة المصرية»، فى:

- مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة المصرية فى مطلع القرن الحادى والعشرين، **مطبوعات مؤتمر أدباء مصر فى الأقاليم ١٩٩٩**، ص ص ٢٢ - ٢٤.

(٢٣) طارق حجى، **مرجع سابق**، ص ٨٢.

بالإضافة إلى المصادر السابقة، تم الاستعانة بالمقالات الثلاث التالية:

(٢٤) سامح كريم، «العولمة تكشف نفسها بأقلام دعاتها»، **جريدة الأهرام** فى ١٦/٧/٢٠٠٣

(٢٥) شريف دولار، «هل ستنتهى العولمة؟»، **جريدة الأهرام** فى ٢٦/٢/٢٠٠٣.

(٢٦) وائل غالى، «تداعيات العولمة»، **جريدة الأهرام** فى ١٦/٧/٢٠٠٣.

الفصل الثانى

تداعيات تربوية شائكة

- تمهيد.
- دعوة للتغيير والتجديد..ولكن.
- موقع قضية منظومة التربية من مشكلة الثبات والتغير.
- حدود أزمة منظومة التربية وتأثيراتها السلبية على المناهج التربوية.
- تداعيات شائكة لمنظومة التربية فى وضعها الحالى.

تمهيد:

منذ سنوات قليلة مضت كانت الأمية تعنى عدم القدرة على القراءة والكتابة، ولكن تغير الحال الآن تماماً، وأصبح ينظر إلى الفرد الأمى على أنه ذلك الإنسان الذى لم يتعلم كيف يتعلم الجديد.

وعليه فإن تقدم أية أمة من الأمم رهن بقدرة أفرادها على معرفة ومتابعة كل جديد ونافع، بهدف إحلاله محل القديم الذى لم يعد مناسباً للعصر.

إن تحقيق ما تقدم ليس بالعمل الهين أو السهل؛ لأنه يتطلب القدرة على امتلاك حرية النظر والمراجعة التى من خلالها، وعن طريقها يمكن إعلان نتائج النقد لأى موضوع من الموضوعات، وبذا يمكن تخطئة ما ينبغى تخطئته، أو غض البصر وإهمال ما يثبت فشله وعدم جدواه، كذا هدم ما ينبغى هدمه بسبب عدم نفعه وصحته ومناسبته للعصر، ليحل محله كل جديد وحديث مدروس.

وحيث إن الخطأ فى حد ذاته شىء مرفوض وغير مقبول، فلا يوجد إذن أى مبرر للارتباط بالأمور الخاطئة أو التمسك بها، حتى لو كانت تساندها قوة غاشمة، أو أنها سادت لفترة طويلة من الزمان بحيث اكتسبت صفة الشرعية (مجازاً).

من المنطلق السابق ينبغى النظر بعين الاعتبار إلى المنهج التربوى -على أساس أنه أداة التربية الرئيسة لتحقيق أهدافها- من زاوية ضرورة وأهمية تضمينه كل ما يناسب العصر، وتحديد هوية قومية وعالمية له فى الوقت ذاته، ويتطلب تحقيق ذلك تبنى رؤية جديدة وشاملة تهدف إلى عصرنة التعليم بما يتوافق مع ظروف الزمان والمكان.

أولاً: دعوة للتغيير والتجديد ... ولكن:

دعا وزير التربية فى الولايات المتحدة الأمريكية «تيريل بل Terrel Bell» إلى تشكيل لجنة من ثمانية عشر عضواً فى أغسطس ١٩٨١، لدراسة وسائل تحقيق التفوق والسبق فى التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية، ولقد أصدرت تلك اللجنة فى عام ١٩٧٣ تقريرها الشهير «أمة معرضة للخطر»[١]، الذى أثار وقتها ومازال يثير حتى وقتنا الحالى حركة متنامية من الحوار حول قوة التربية ودورها فى بناء الإنسان الأمريكى.

لقد أشار ذلك التقرير إلى أن العديد من الأمور المهمة التى ينبغى أن يتحمل مسئوليتها التعليم لم تتحقق فى ظل النظام التعليمى المعمول به آنذاك فى الولايات المتحدة الأمريكية، أيضاً نوه التقرير ولفت الأنظار إلى الأمور التالية:

* التاريخ لا ولن يرحم الكسالى أو المتقاعسين.
* تمتد المنافسة الآن إلى ميدان الأفكار والمشاريع البحثية العلمية، وذلك بجانب المنافسة فى مجالى الاقتصاد والتجارة.

* تتمثل الخامات الجديدة للتجارة الدولية فى الأمور المرتبطة بشتى جوانب المعرفة والتعلم والمعلومات والذكاء.

* لاتكتسب الأمة قوتها بامتلاكها آليات الصناعة والتجارة وحدهما؛ وإنما ينبغى أن تسند وتساند هذه الآليات قوى معنوية (روحية وفكرية) كى تصل الأمة إلى ذروة قوتها.

كذلك أظهر التقرير بعض نواحى القصور فى التعليم، لعل أهمها ما يلى:

* وسط الثورة العلمية الحالية فى أمريكا يتم حاليًا تربية جيل من الأمريكيين يعد أميًا من الناحية العلمية والتكنولوجية (**بول هرد Paul Hard**).

* ازدياد اتساع الهوة بين صفوة محدودة العدد من العلميين والتكنولوجيين من ناحية، وبين جمهور المواطنيين الذين هم على غير معرفة بالقضايا التى تحتوى على جانب علمى من ناحية أخرى (**جون سلوتر John Slaughter**).

* تأكيد المدارس على مبادئ كالقراءة والكتابة ومهارات العد على حساب مهارات أخرى لاتقل شأنًا عن المهارات السابقة، كالفهم، والتحليل، وحل المشكلات، والتوصل إلى استنتاجات.

* التأكيد على الجوانب التكنولوجية والمهارات المتعلقة بالعمل على حساب وقت دراسة الفنون والإنسانيات.

* لأول مرة فى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، تصبح المهارات التعليمية لجيل من الأجيال لاتفوق بل لا تساوى، ولاتقترب من مهارات آبائهم (**بول كوبرمان Paul Copperman**).

أيضًا طرح الرئيس (**بوش**) فى ١٨ / ٤ / ١٩٩١ «إستراتيجية للتعليم» ضمن مشروعه القومى تحت شعار «أمريكا عام ٢٠٠٠» ولقد أوضح (**بوش**) أن التحسين الحقيقى فى التعليم الأمريكى لن يتحقق دون حدوث ثورة فى المناهج وطرق تدريسها، ودون تغيير كامل لنظام التعليم، لذا تضمنت الإستراتيجية المقترحة الأهداف التالية[٢]:

* العمل على تنمية الاستعداد عند الأطفال الأمريكيين للتعلم عند سن الإلزام.

* أن يكمل ٩٠٪ من الطلاب المرحلة الثانوية.

* أن يتم انتقال الطالب من مرحلة لأخرى بعد التأكد عن طريق الاختبارات من أنه قد تمكن بكفاءة من العلوم الأساسية، مثل: اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم والتاريخ والجغرافيا، وعلى كل مسئول أن يعمل على تنمية ملكة التفكير عند الطالب ليصبح عضوًا، مسئولا بالمجتمع ومستعدًا لتلقى التعليم والعمل المنتج بعد ذلك فى ظل الاقتصاد الحديث.

* أن يحتل الطالب الأمريكي المكانة الأولى في العالم في مادتي العلوم والرياضيات.
* أن يتمكن كل أمريكي من المعرفة والمهارات اللازمة للتنافس الاقتصادي على مستوى العالم، ولممارسة حقوقه ومسئولياته كمواطن أمريكي.
* أن تلتزم كل مدرسة بتوفير البيئة الملائمة للتعليم والقضاء على ظاهرة العنف وانتشار المخدرات بين الطلاب.

كذلك قال «كلينتون» و«جور» في برنامجهما الانتخابي لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٩١ عندما تحدثا عن إستراتيجية لتغيير أمريكا «أنه ينبغي أن تكون الأولوية للناس»، وقد عبرا عن ذلك على النحو التالي:

«في غضون عقد الثمانينيات خانت حكومتنا القيم التي تجعل أمريكا عظيمة: إتاحة الفرصة، وتحمل المسئولية، وإثابة العمل، وفي حين أصبح الغنى أكثر ثراءً، فقد قاست الطبقة المتوسطة المنسية -الناس الذين يكدحون ويلتزمون بالأصول - الأمرين»[٣].

وقد حددا إستراتيجية لتحقيق الهدف السابق تشمل ضمن ما تشمل دعم التعليم المستمر طوال العمر بالجمع ما بين الآباء والأطفال، وتحسين المدارس، وتدريب خريجي المدارس الثانوية، وتزويد كل أمريكي بالفرصة لاقتراض المال من أجل الالتحاق بالجامعة، وذلك عن طريق القيام بثورة في التعليم تستند على الدعائم والأسس التالية[٤]:

* بعد التعليم اليوم أكثر من مجرد مفتاح لترقي سلم الفرص الوظيفية، إذ بات أمرًا حتميًا للإنسان في ظل نظام الاقتصاد العالمي الحالي.
* تفشل الحكومة في تحقيق إستراتيجاتها القومية عندما تعجز المدرسة عن تحقيق الخطط والأهداف التربوية المرسومة لها.
* ينبغي أن يواكب ما يدفعه الناس من ضرائب اهتمامًا مناظرًا بالنسبة لما يهمهم بالدرجة الأولى، ألا وهو تعليم أطفالهم.
* يذهب الملايين من الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية إلى المدارس وهم غير مهيئين للتعلم؛ لذا ينبغي إعطاء الأطفال الذين يعانون من عوائق الفرصة للتقدم إلى الأمام، كما ينبغي إعطاء المراهقين الذين هجروا المدرسة فرصة ثانية لإكمال تعليمهم عن طريق الاهتمام بأمورهم وتنمية الانضباط الذاتي والمهارات لديهم.
* ينبغي التفكير في طرق مبتكرة للجمع بين الوالدين والأطفال عن طريق الخطط التي تسهم في إكسابهم المعارف التي يحتاجون إليها لمساعدة أطفالهم على دخول المدارس، وهم مهيئون للتعلم.

* ينبغى أن تتوافر لكل طفل فرصة للحصول على تعليم عالى المستوى بوضع معايير صارمة ونظم حازمة للاختبارات القومية فى المواضيع الأساسية مثل الرياضيات والعلوم.

إن رؤية "كلينتون" فى دعوة التغيير والتجديد لإصلاح حال التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية، لهى دعوة مهمة وواعدة، وتصلح للتطبيق فى الدول المتقدمة والنامية على السواء، بشرط مراعاة ظروف هذه الدول الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أيضًا يدق حديث "كلينتون" أجراس الخطر، إذ يحذر من مغبة السقوط فى هاوية عدم الاهتمام بالمواضيع والمواقع الأساسية من الجوانب المعرفية التى تعكسها المقررات والمناهج التى تقدمها المدرسة.

ويجدر الإشارة إلى أننا قد نجد من يزعم بأن الحديث آنف الذكر – بدءًا بتقرير "أمة معرضة للخطر" ونهاية بالإستراتيجية التى قدمها "كلينتون" و"جور" – وليد ظروف المجتمع الأمريكى التى قد تختلف كثيرًا عن ظروف مجتمعنا.

ويتمثل الرد على الزعم السابق فى أنه إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول – وهى رائدة المجال المجال التربوى – تدارك عواقب الأخطار التى قد تهدد مسار التعليم فيها، وتعمل جاهدة لتفادى مواقع الخلل فى بعض جوانب العملية التربوية، فيجدر بنا النهوض سريعًا كى نصلح حال التعليم فى بلادنا، وبخاصة أنه الطريق الأمثل والأكثر فعالية فى سبيل بناء الإنسان المصرى من جديد بما يتوافق مع ظروف العصر.

دعنا نكون صرحاء مع أنفسنا ونقول: إن الاختراعات قد أصابت مواقع عديدة من نظامنا التعليمى؛ لذا بات إصلاح حال التعليم فى مصر وجميع البلدان العربية على السواء، رهنا بالجهود العظيمة التى ينبغى بذلها فى سبيل إعادة بناء هيكلة وتعديل نظمه من جديد بما يسهم فى تحقيق الأهداف المنشودة منه، وبما يجعله يساير ظروف الزمان والمكان.

ولكن:

ما إمكانية تحقيق الدعوة الخاصة بالتغيير والتجديد فى نظامنا التربوى؟

لايمكن تحقيق عملية التغيير والتجديد فى أى نظام تربوى خلال فترات زمنية متقاربة، حتى لو كانت الحجة فى ذلك محاولة عصرنة ذلك النظام، أيضًا قد تجد عملية التغيير والتجديد فى النظم التربوية من يعارضها بشدة، على أساس أن التضحية بما ثبت نفعه وصلاحيته ببديل جديد غير مضمون العواقب أو لم تظهر أبعاده بعد – يعد أمرًا غير مرغوب فيه.

إذن القضية لها جانبان: أولهما – الثبات غير مرغوب فيه وينبغى التغيير لمواكبة العصر، وثانيهما – أن التغيير والتجديد المنشودين قد لايكونان مضمونى العواقب؛ لذا نجد من يتمسك بالقديم ولايحاول أن يطل على الأحداث التى تجرى من حوله.

تأسيساً على ما تقدم يمكن الزعم أن عملية التغيير والتجديد فى نظامنا التربوى لهى عملية صعبة وشاقة من الناحيتين التخطيطية والتنظيمية، وتتطلب إمكانات مادية وبشرية هائلة فيما يخص النواحى التنفيذية والتطبيقية لها، وبخاصة إذا نظرنا إلى نظامنا التربوى كمنظومة لها مدخلاتها ومخرجاتها بحيث تؤثر وتتأثر ببقية المنظومات.

ثانياً: موقع قضية منظومة التربية من مشكلة الثبات والتغير:

يعيش إنسان هذا الزمان فى عالم:

* تنتشر فيه المشكلات المعنوية بسبب التفرقة وعدم المساواة.
* تتزايد فيه الفوارق المادية المذهلة والمخيفة بين الأفراد والدول على السواء.
* تتعاظم فيه الكثير من أوجه الخلاف، والقليل من أوجه الشبه فى النواحى العقائدية والأيديولوجية.
* تتفشى فيه الصراعات التى تهدد بقاء الإنسان بسبب الحروب.
* تطغى فيه قوة المنظمات الدولية، وتقل فيه قوة الإنسان.
* تتآكل فيه القيم والمعايير القديمة قبل أن تظهر قيم ومعايير مناسبة لتحل محلها.
* تتوارى فيه العديد من القيم والمبادئ، وتحتجب فيه الكثير من المثل والأخلاق.
* تعيد فيه العديد من الدول حساباتها من جديد فى ظل النظام العالمى الجديد لتقيم توازنات فى علاقاتها بالنسبة للغرب والشرق.
* يتلوث فيه الهواء والماء بسبب التكنولوجيا التى صنعها الإنسان.
* تقسو فيه الطبيعة على الإنسان بارتفاع معدل الكوارث الناتجة عن السيول والأعاصير والزلازل والبراكين، والغازات السامة التى تخرج من جوف الأرض.
* تشتد فيه ضراوة بعض الأمراض المستعصية الفتاكة (السرطانات – الإيدز – الفشيولا – السارس – انفلونزا الفراخ – جنون البقر) بسبب عجز الأطباء والعلماء عن إيجاد وسائل وأساليب العلاج الفعالة المناسبة لها.

لذا يعيش الإنسان الآن فى توتر وقلق لشعوره بأن أمنه وسلامه مهددان بفعل الظروف الخارجة التى تحدث من حوله، كما أنه يصاب بالهلع والفزع والرعب إذا فكر فى مستقبله المجهول الهوية بسبب ما قد تحمله الأيام له من مفاجآت غير متوقعة أو غير مأخوذة فى الحسبان.

ولقد ترتب على ما تقدم ظهور تيارات قوية متطرفة أو تجمعات ساذجة محدودة الثقافة تدعو الناس إلى ردة فكرية، وتطلب منهم التقهقر إلى الخلف للعيش فى عصور الظلام، ومفاد هذه الدعوة ضرورة التخلص من إنجازات التكنولوچيا؛ لأنها كانت السبب فى حدوث الكوارث التى يعانى منها العالم الآن، سواء تحقق ذلك بطريقة مباشرة أم بطريقة غير مباشرة.

وفى المقابل، نجد المتفائلين يدافعون بشدة واستماتة عن التكنولوچيا بسبب ماقدمته من خير ورفاهية على المستوى القومى لدول العالم، وبسبب إنجازاتها الرائعة والهائلة التى وفرت للإنسان حرية حركته ودفعته خطوات وخطوات للأمام فى سبيل رفع مستواه الاقتصادى والاجتماعى والمهنى.

لقد أصبحنا الآن أمام فريقين: أولهما – يحاول جرنا للخلف كى نتقوقع على ذواتنا وننام فى سبات عميق كأهل الكهف بحجة المحافظة على التراث ونبذ التكنولوچيا بكل ما أفرزته من أدوات عظيمة أسهمت فى تطوير شتى مظاهر الحياة من حولنا. أما الفريق الثانى – فيحاول أن يجعلنا نعايش العصر ويهيؤنا لمقابلة الظروف والأحداث التى تمر بنا، وبذا نظل على العالم الخارجى ونتفاعل مع الأعمال العظيمة التى تحققت نتيجة للتقدم التكنولوچى الذى شهدته البشرية خلال الأربعين سنة الأخيرة من القرن العشرين.

إذًا لانغالى مطلقًا إذا قلنا: إن قضية "الأصالة والمعاصرة" باتت موضوع الساعة الآن نظرًا لتأثيراتها المباشرة والخطيرة بالنسبة للعديد من القرارات المصيرية فى حياتنا.

ولكن:

ما موقع قضية "الأصالة والمعاصرة" من الفكر التربوى؟ وما أثرها على القرارات الصعبة ذات التأثير المباشر على نظامنا التعليمى؟

لقد فرضت هذه القضية نفسها على تفكير التربويين؛ لذا كانت محل مناقشات ومجادلات فيما بينهم، لذا لا تحتل هذه القضية موقعًا متميزًا فى البحوث المقدمة فى المؤتمرات التربوية فقط، بل كانت من المبررات المهمة والملحة وراء عقد العديد من تلك المؤتمرات.

من المنطق السابق، يتم مناقشة قضية "الأصالة والمعاصرة" من منظور تأثيرها المباشر على نظام التعليم، وفى هذا الصدد نقول:

إن مشكلة الثبات والتغير بالنسبة للنظم التعليمية والتربوية لهى مشكلة شائكة لارتباط هذه النظم بالعديد من المتغيرات، ولتأثيرها وتأثرها بالكثير من العوامل، وذلك مثل: طبيعة المتعلمين ومطالب نمائهم، والظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة، والأيديولوچيات والفلسفات والثقافات المعمول بها، من هنا فإننا لايمكننا إغفال أو تجاهل هذه المشكلة، إذ تعد من المؤثرات القوية على هوية التعليم وكينونته(٥).

ومن زاوية أخرى يرجع السبب فى كون قضية "الأصالة والمعاصرة" قضية خطيرة وملحة فى الوقت ذاته، أن الناس فى أى مجتمع من المجتمعات يؤمنون بشدة فى قوة التعليم وتأثيره فى حل العديد من مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية، وينتظرون الكثير جداً من إسهامات التربية فى إيجاد حلول ناجحة للعديد من الصعوبات الحياتية التى قد تقابلهم(٦).

وحيث إن المدرسة مؤسسة اجتماعية، فإن التوتر والبلبلة اللذين يسودان جميع جنبات العالم الآن، والقلق الذى قد يعلو وجوه الناس بسبب ظروفهم الخاصة التى قد تعود إلى عدم وجود تحديد دقيق لأبعاد قضية "الأصالة والمعاصرة"، كذا عدم وجود رأى قاطع بالنسبة للتوجهات التى ينبغى الانصياع لها فى هذا الشأن – لسوف يؤثر على خطة سير العمل بالمدرسة، وعلى نوعية المقررات والمناهج التى تقدمها.

والحقيقة إن قضية الثبات والتغير لم تحسم بعد على مستوى الحياة اليومية العادية، وبالتالى فإنها لم تحسم على مستوى المدرسة؛ لذا لاتوجد حتى الآن إجابات واضحة ومقنعة على مثل التساؤلات التالية:

أين نبحث عن حلول لمشكلات نظامنا التربوى؟ أنبحث عنها فى الكتب (التراث) أم نبحث عنها فى عناصره الفعلية الواقعة أمام أبصارنا (المعاصرة)؟

وهنا تظهر الحيرة والربكة؛ لأنه إذا اخترنا التراث لتوثيق الروابط بيننا وبين أصولنا اتهمنا بالتخلف، وبأننا نهمل الواقع وكأنه لم يقع، وإذا اخترنا المعاصرة سوف تكال لنا الإتهامات أيضاً على أساس أننا ننسى أو نتناسى جذورنا، وسوف يقال لنا: أين هى (هويتكم) القومية إذا تفككت العرى بين اليوم والأمس؟ وماذا يبقى لكم إذن إذا قطعتم الجذور ووشائج النسب بينكم وبين تراثكم؟

إننا اليوم مطالبون بتحقيق أمرين فى وقت واحد:

أولهما: أن يكون فى حياتنا امتداد تربوى ثابت لجذور تراثنا.

وثانيهما: أن نعطى لجديد عصرنا من التعليم حقه الكامل من الإهتمام.

وقد يبدو تحقيق ما تقدم بسيطاً سهلاً لغير التربويين ولغير المتخصصين، إذ قد يعتقدون أنه يمكن إزالة أو رفع أية عقبات على الطريق بالنسبة لهذا الموضوع، عن طريق أو من خلال الموازنة بين الجديد والقديم فيما تقدمه المدرسة من تعليم ومناهج تربوية. ولكن التربويين من ذوى الفكر الثاقب والرؤى واضحة المعالم – سوف يدركون أن المشكلة أخطر من ذلك بكثير، وبخاصة إذا تطلب الأمر أن نعطى لجديد عصرنا حقه الكامل من الاهتمام حتى ولو أدى ذلك إلى تمزيق الروابط بيننا وبين أسلافنا، وذلك على أساس أنهم عاشوا حياتهم، ومن حقنا كذلك أن نعيش نحن – أيضاً – حياتنا، وفى هذه الحالة تقف المدرسة عاجزة

تمامًا، وذلك لأن اقتلاع الجذور من التعليم الذى تقدمه المدرسة بات أمرًا فى حكم المستحيل؛ ويصعب تحقيقه، وحتى لو فرضنا أنه يمكن تحقيق ذلك فهل تستطيع المدرسة أن تواكب تمامًا الحياة المعاصرة، بحيث تقدم تعليمًا جديدًا يناسب روح العصر ويعكس آخر ما أفرزه وأجاد به العلم؟

لقد ظهرت ثلاثة اتجاهات بالنسبة لمشكلة "الثبات والتغير" وهى[٧]:

* إن عنصر الثبات جوهر يتعذر على العقل أن يتصور إمكان زواله؛ لأنه لولا ذلك الثبات ما استقرت الأمور البتة، وفى هذه الحالة يكون التغير مناقضًا للعقل ويكون بمثابة وهم تتوهمه الحواس فى إدراكها الأشياء.
* التغير هو الحقيقة التى لاحقيقة سواها، فما الشيء من الأشياء إلا سلسلة طويلة من حالات يعقب بعضها بعضًا، وفى هذه الحالة يكون الثبات معناه الجمود الذى قد يصل إلى حد الموت.
* إن "الثبات" و "التغير" ينبغى أن يسيرا معًا جنبًا إلى جنب حيث يكون الثبات من شأن "المبادئ" أو "الأطر"، وأما التغير فهو من شأن الحالات التفصيلية التى تندرج تحت تلك المبادئ أو التى تملأ تلك الأطر، فالمبدأ أو الإطار: تصور عقلى ذو ثبات؛ ولكنه فى ذات الوقت حقيقة مفرغة من تفصيلات الحياة، ثم تأتى حياة الناس العملية بما يملؤها من أحداث، فنقيّمها – ارتفاعًا أو انخفاضًا – بذلك المعيار الرياضى المفرغ وهو "المبادئ" أو "الأطر" أو "الأنماط"؛ وعليه فالثبات بيننا وبين أسلافنا هو تلك المبادئ، والمتغير هو تفصيلات المواقف والأحداث التى تملؤها.

ولعل الاتجاه الأخير هو أقرب تلك الاتجاهات بالنسبة لقضية "الأصالة والمعاصرة" فى منظومة التربية، إذ ينبغى أن يعكس المنهج التراث بشرط ألا يقتصر الأمر على ترديد أقوال السالفين المأثورة فقط دون أن يغير ذلك شيئًا من سلوك التلاميذ، بمعنى أنه لايجب أن يكون الأمر مجرد تسميع لمبادئ السلف، سواء أكان ذلك كتابة أم خطابة أو إذاعة، دون أن يكون لتلك المبادئ دورها المؤثر فى حياة التلاميذ وطريقة تفكيرهم.

ومن ناحية أخرى ينبغى أيضًا أن تعكس منظومة التربية روح العصر بحيث نرى كل جديد من حولنا رؤية عصرية، تساعد على التقدم والتطور وعدم الجمود، فلانقف فى أماكننا كالموميات صامتين، لا حياة فينا ولا روح.

إن ما تقدم بمثابة تربية جديدة، تقوم على سلوك تتجسد فيه تلك المبادئ المراد لها أن تكون موصولة بين الماضى والحاضر، ولتحقيق ماسبق يجب مراعاة المرتكزات الأساسية التالية عند تحديد هوية المنهج التربوى:[٨].

* الثقافة بمعناها الذى يجعلها طابعًا يميز شعبًا من سائر الشعوب هى ضرب من ضروب "الأدوات" التى يستعين بها الصانع فيما يصنعه، وعليه ينبغى أن تكون مناهجنا هى الأداة الأساسية التى من خلالها تظهر هويتنا المصرية وانتماؤنا العربى.

* إن "الأفكار" التى تستحق اسمها هذا هى بمثابة أدوات عيش وأدوات عمل، حتى وإن لم يكن ذلك الجانب واضحًا فيها أمام العين، وعليه ينبغى أن يركز المنهج على الأفكار الحياتية التى يحتاج إليها الطالب فتكون بالنسبة له أسلوب معيشة ومنهج حياة، وبمعنى آخر ينبغى ألا يهتم المنهج بالأفكار لمجرد أنها مجموعة من العبارات التى تقدم للطلاب كى يحفظوها، ويستظهروا ألفاظها، وبذا تكون من قبيل اللغو الفارغ؛ وإنما يجب أن يركز المنهج على تعليم الأفكار ذات المهام الوظيفية فى حياة الطلاب.

* إن مقياس قبول "ثقافة" شعب ما أو تعديلها حذف وإضافة هو صلاحيتها لأن تجعل ذلك الشعب أقوى وأعلم وأغنى وأرهف شعوراً. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن المنهج هو الوسيلة الرئيسة لتحقيق أهداف المدرسة، وأن المدرسة هى إحدى مؤسسات المجتمع التى يرعاها مهما كان النظام السائد فيه أو مهما كانت فلسفته لأدراكنا بسهولة أن المنهج هو المرآة التى تعكس الثقافة السائدة فى أى مجتمع من المجتمعات. وعلينا – إذن – كى نكون بالفعل أقوى وأعلم وأغنى وأرهف شعوراً أن نسعى جادين لعصرنة المنهج؛ لأنه وسيلتنا الأساسية لتغيير حياتنا بالفعل نحو ثقافة جديدة تتناسب مع مقتضيات عصرنا الجديد.

فى ضوء الحديث آنف الذكر تكون قضية عصرنة منظومة التربية هى القضية التى ينبغى أن تشغل بالنا، وتحتل الحيز الأعظم من تفكيرنا، ويستوجب ذلك إجابة السؤال المحدد التالى:

ما المقصود بالمعاصرة؟

كى نفهم ما تعنى لفظة "المعاصرة" ينبغى التعرض للآتى:

أصبح عالم السنوات الأخيرة من القرن العشرين، عالم جد وعمل دائب وسريع التطور والتغيير والتبديل فى أساليب الحياة ونظمها؛ لذا لم يعد الفرد يعمل طوال عمره فى حياة رتيبة، بحيث يقضى عشرات السنين من حياته العملية يطرق طرقًا لاتبديل فيها أو تعديل. لقد تغيرت الآن الأنماط والأساليب الحياتية، ولسوف يستمر تغيرها عدة مرات فى أثناء حياة الفرد العصرى؛ ونتيجة لذلك أصبح العامل والفلاح وكل من يعمل فى الإنتاج أو فى الخدمات يحتاج إلى مستوى راق من المعرفة ومن التأهيل للعمل. إن الإنسان المعاصر يقف الآن على أبواب مستقبل يرجى أن يكون مأمونًا، وبخاصة أن التغييرات السريعة التى تحدث الآن على مدى حياة جيل واحد فى العصر الحديث الذى يتسم بما

يسمونه "الثورة العلمية التقنية"، هى أكثر بكثير عما كان يحدث على مدى ألف سنة مضت. إن الإنسان المعاصر وهو يتطلع إلى مستقبل سعيد - يحاول باستمرار حل ماقد يعترضه من مشاكل، ويعمل لدرء ما يتوقع من أخطاء، وذلك عن طريق رسم الخطط الملائمة لذلك المستقبل، وعن طريق تنسيق الجهود البشرية على المستويين: المحلى والعالمى باستخدام الأسلوب العلمى فى التفكير، والتطبيق العملى للتكنولوچيا الحديثة.

وجدير بالذكر أن هناك عدة موضوعات مهمة تستحق الدراسة والاهتمام بها منذ الآن لمعرفة صورة ذلك المستقبل الذى يتطلع إليه الإنسان، ولعل أهم هذه الموضوعات: الإنسان والطاقة، الإنتاج فى القرن الحادى والعشرين، مستقبل كل من المواد الخام ومصنوعاتها (منتجاتها)، تطور وسائل النقل والمواصلات واختزان المعلومات، تلوث البيئة ومهارات المحافظة على البقاء.

إذًا يقتضى تفاعل الإنسان العصرى مع الطبيعة حدوث ثورة التصنيع التى تعتمد بالدرجة الأولى على الطاقة النووية والطاقة الشمسية مع الأخذ فى الاعتبار علاقة الطاقة بإنتاج الطعام. ويعتمد الإنسان المعاصر فى سبيله لمواجهة المستقبل على رفع الكفاية الإنتاجية، وتنشيط الإبداع والاختراع وتعميم استخدام العلم عن طريق الإنتاج والإدارة، ولتحقيق ما تقدم ينبغى إرساء قواعد النهضة العلمية التكنولوچية بالتركيز على التعليم وتطوير العلم وتطبيقه، وتحسين طرق الإدارة الإنتاجية العلمية برفع مستوى المعلومات فى فنون الإنتاج، وفى تدريب العاملين، وتأهيلهم للأعمال التى سيقومون بها فى مختلف (المجالات)[٩].

فى ضوء الحديث آنف الذكر يكون المقصود بالمعاصرة أن يعيش الفرد على مستوى ظروف عصره، مادامت هذه الظروف لاتتعارض مع قيمه وأخلاقه ومبادئه ومثله المنبثقة جميعا من القيم والمبادئ السماوية، وبذا لايتهم الفرد بالتخلف أو الجمود أو الرجعية. ولايقف الأمر عند هذا الحد وإنما يتعدى ذلك بالنظر إلى المستقبل، فيعمل الفرد على التخطيط لذلك المستقبل تخطيطًا علميًا، وبذلك يستطيع الفرد أن يعايش هذا المستقبل مهما كان يحمل له من مفاجآت أو أمور غير متوقعة.

والآن:

ما المقصود بالمعاصرة فى المنهج التربوى ؟

يمكن القول: إن المقصود فى هذه الحالة أن يكون المنهج -من حيث أهدافه وموضوعاته وطرق تعليمه وأساليب تقويمه- مناسبًا لظروف العصر، أى ينبغى أن يتوافق المنهج مع ظروف الزمان والمكان معًا. ويتطلب ذلك التخطيط على المستويين: القصير الأمد، والطويل الأمد، وبالنسبة للتخطيط القصير الأمد: فذلك كى يواجه المنهج متطلبات المتعلمين الحالية التى قد تصادفهم فى حياتهم اليومية. وبالنسبة للتخطيط طويل المدى: فذلك بهدف التطلع إلى مشارف المستقبل، ومواجهته بأسلوب علمى خالص.

وبعامة يفقد أى نظام تربوى تعليمى تعلمى قدرته على الرؤية الواضحة لذاته، إذا تمسك بالممارسات العرفية لمجرد أنها تقليدية أو بزعم أنها تراثية. أيضاً، عندما يرفع أى نظام تعليمى الثقافة الشعبية إلى مرتبة العلم، أو عندما يقدم القصور الذاتى كبديل للمبادئ الأولية، فإنه بذلك يكون وبالا وكارثة على التربية، ويحكم على مستوى التعليم بالتدنى والتقهقر والعودة إلى عصور التخلف والظلام.

إذاً ينبغى عند بناء المنهج التربوى عدم التمسك بالممارسات العرفية أو الثقافية الشعبية لمجرد كونها أموراً تقليدية أو تراثية فقط، دون أن يكون لها أية فوائد تذكر بالنسبة للمتعلم، أو دون أن تكون مناسبة لطبيعة المكان وظروف الزمان، إذ أن الإصرار على تضمين هذه الأمور ضمن موضوعات المنهج أو محتوياته -لن يحقق أبداً فكرة «عصرنة المنهج»، وإنما يصيبه بالجمود والتخلف.

ولكن:

ما موقف التراث (الأصالة) من قضية عصرنة المنهج؟

إذا كان بناء المنهج يتطلب الأخذ بكل الاتجاهات والتيارات الجديدة، فإن ذلك لايعنى بأى حال من الأحوال إهمال التراث أو إلقائه خلف ظهورنا؛ لأنه دون الأصالة لايمكن للمعاصرة أن تقوم لها قائمة.

ثالثاً: حدود أزمة منظومة التربية وتأثيراتها السلبية على المناهج التربوية:

كما قلنا من قبل، فإننا نؤكد - مرة أخرى- على أن المستقبل آت آت، وعلينا أن نستقبله ونحن مستعدون تماماً، وبخاصة أن التاريخ لا يرحم الكسالى والمتقاعسين.

ومن ناحية أخرى جاءت فكرة التطور لتفرض نفسها على هذا العصر، وأصبحت سيادتها تتحكم فى تشكيل رؤيتنا للموضوعات المهمة التى ينبغى البحث والنظر فيها، وأوضحت لنا أنه لا يوجد شيء له صفة الثبات.

من المنطلق السابق تستوجب رؤية عصرنا أن يكون اتجاه سيرنا لتطوير التعليم نحو المستقبل دون الالتفاف للماضى بحجة تقدير مواقع لأقدامنا، إذ أن هذه الحجة قد تجعلنا نتمسك بأهداب الماضى تحت شعار تواصل الأجيال، ومما يؤكد أهمية النظر نحو المستقبل أن التغير هو الحقيقة الباقية، ولا توجد حقيقة سواها.

ولكننا قد نعجز عن تحقيق ما تقدم بسبب بعض المعوقات التى قد تقف كعقبة كؤود تحول دون انطلاقنا نحو تطوير التعليم وتحديثه.

ومن أهم هذه المعوقات نذكر الآتى:

(١) التعليم له دوره التنموى المستقبلى فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة، فما إمكانية اتفاق العاملين فى هذه المجالات فى تحديد احتياجاتهم المستقبلية المطلوبة من التعليم؟

(٢) التعليم له جانبه السياسى، فكيف يمكن التوفيق بين التيارات والاتجاهات السياسية المختلفة فى تحديد توجهات مستقبلية للتعليم؟

(٣) التعليم له جانبه المادى البحت، وهذا الجانب سوف يفرض نفسه على الساحة وتزداد حدته وفعاليته فى آن واحد فى المستقبل، فما السبيل للحصول على التأييد الدينى لهذا الجانب؟

(٤) التعليم له أهدافه الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، فإن كان من الصعب التركيز على جميع هذه الجوانب فى المستقبل لأى سبب من الأسباب، فما الجانب الأكثر أهمية الذى ينبغى النظر إليه بعين الاعتبار؟

(٥) التعليم يتأثر ويؤثر فى الأنظمة الثقافية: القومية والعالمية على السواء، فكيف يمكن المحافظة على هويتنا القومية والاستفادة فى الوقت ذاته بالأنظمة الثقافية الوافدة مهما كانت أيديولوچياتها؟

(٦) التعليم بوضعه الحالى يحتاج إلى إمكانات مادية ضخمة، وسوف ترتفع تكلفته كثيراً جداً فى المستقبل، فكيف يمكن توفير هذه الإمكانات؟

(٧) التعليم يهتم أولا وأخيراً بالإنسان، فكيف يمكن إعداد وتجهيز الكوادر المثالية من ذوى العقول القوية والدولية الذين يستطيعون تحقيق ذلك الهدف فى المستقبل؟

للأسباب السابقة لانغالى مطلقًا إذا قلنا: إن مدارسنا تمنى بالفشل يومًا بعد يوم فى وضع الخطة التعليمية الجديدة التى تصلح للتعامل مع عالمنا المعاصر، إذ لا تزال المدرسة تمارس التعليم على أسس لاتختلف كثيراً عما كانت عليه الأمور عندما عرفت المدرسة لأول مرة. إنه لشىء مؤلم ومؤسف أن نرى مدارسنا واقفة مكانها لاتستطيع أن تتقدم، كما ينبغى لتؤدى الدور الواجب أن تؤديه كرائدة للتغيير والتجديد.

أيضًا بالرغم من استخدام التكنولوچيا الآن فى شتى المجالات والميادين، فإن المدرسة فى وضعها الراهن تبدو عاجزة غير قادرة على مواكبة ركب التطور.

وعليه لن يجانبنا الصواب كثيراً إذا زعمنا أن أزمة التعليم باتت أزمة عالمية حقيقية وغير مفتعلة، ولاتقتصر على دولة ما دون بقية الدول، وتعود هذه الأزمة بالدرجة الأولى إلى عدم ملاحقة الأنظمة التعليمية للأحداث التى تجرى من حولها وظهرت كأنها ثورات متلاحقة ومتزامنة فى شتى المناحى، سواء أكانت علمية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، بينما الأنظمة التعليمية تقف فى محلها ساكنة أو تتقدم ببطء شديد فى

أحسن الأحوال، ولقد ترتب على ذلك الوضع مجموعة من التفاوتات، لعل أهمها مايلي[١٠]:

* التباعد المتزايد بين مضمون التعليم ومحتواه بالنسبة للتقدم العلمي وللحاجات التعليمية الواقعية للطلاب.
* سوء التوافق بين التربية وحاجات التنمية لدى المجتمعات.
* وجود خلل ما بين التعليم وما يتطلبه سوق العمالة.
* النقص الخطير فى تكافؤ الفرص التعليمية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.
* وجود فجوة متزايدة بين نفقات التعليم التى ترتفع سنويًا بمعدلات كبيرة، وبين حجم الإنفاق الحقيقى والفعلى على التعليم.

وتعود التفاوتات السابقة إلى الأسباب التالية:

* الإقبال الهائل على التعليم أدى إلى التوسع فى الأنظمة التعليمية الخاطئة التى اهتمت بالكم على جانب الكيف الذاتى الكامن فى هذه الأنظمة.
* النقص الحاد فى الموارد المادية وفى الكوادر البشرية المؤهلة (أحيانًا).
* قوة تأثير بعض العادات والاتجاهات والأعراف فى بعض المجتمعات.

وكنتيجة لما تقدم حدث أزمة ثقة فى التعليم نفسه، وبالرغم من ذلك ينبغى ألا نتشاءم وأن نسلم بأن الدمار والخراب قد لحق بالتعليم، ويكفى التربويون فخرًا ما حققته التربية من إنجازات عظيمة الشأن على مستوى العالم خلال القرن العشرين، رغم الصعوبات والمشكلات العديدة التى صادفتهم.

ومن أهم إنجازات التربية ما طرأ من تغيير شامل على تعريف التعليم نفسه، فلم يعد تعريف التعليم مساويًا للمدرسة Schooling، وهو الانتماء لنظام التعليم الرسمى المألوف خلال سنوات الدراسة فى المدرسة بالتعليم قبل الجامعى؛ وإنما أصبح التعليم مساويًا للتعلم منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين، وذلك بصرف النظر عن المكان والكيفية والسن الذى يحدث فيه التعلم، وبذا يمكن النظر إلى التعليم كعملية تستغرق العمر كله، فتستوعب بذلك حياة الإنسان من مهده إلى لحده.

إن المفهوم الموسع للتعليم يتدارك العيوب الكامنة فى التعليم النظامى، ويعترف بأهمية النظر إلى التعليم على أنه عملية تستغرق العمر كله، وعليه لاتتمثل المهمة الرئيسة للمدرسة النظامية فقط فى مواجهة نوعيات خاصة من الحاجات التعليمية المهمة للأطفال والشباب خلال سنوات الدراسة، وإنما تعمل على تنمية التعليم عن طريق تحقيق المبدأ التربوى «تعلم لتكون Learing To Be»، وبذا يمكن مقابلة ظروف عالمنا المعاصر سريع

التغير الذى يتسم بحاجات تعليمية سريعة النمو والتبديل، كما يتصف أيضًا بمفارقات ضخمة وغير مقبولة.

لقد أصبحت نظم التعليم النظامى القائمة حاليًا تتسم بالتقادم المتزايد، وبعدم ملاحقة التغييرات السريعة والتجديدات الضخمة فى شتى المجالات والميادين، كما أصبحت بعض نظم التعليم الوافدة أو المفروضة على بعض البلدان غير ملائمة فى ظل الثقافات القومية لتلك البلدان.

ومن هنا كان من الضرورى الانتباه إلى تدعيم أساليب التعليم الأخرى التى أصبحت تسمى بالتعليم اللانظامى أو التعليم غير الرسمى، ولقد فتحت الأساليب الجديدة آفاقًا عديدة وحديثة للأبحاث التربوية، وللممارسات التعليمية ولدور أكثر نفعًا وأهمية للتعليم فى التنمية القومية.

وتتمثل أبرز مظاهر أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر فى الوعود القوية التى تعكسها أهداف التعليم والطموحات العظيمة المأمولة من عملية التعلم، إذ قد تكون هذه وتلك مجرد ادعاءات تفرضها الأنظمة التعليمية على نفسها، ولايتحقق منها الكثير داخل جدران المدرسة.

ومما يزيد صعوبة ما تقدم أن الأنظمة التعليمية فى سعيها المزعوم لتحقيق متطلبات التنمية القومية، قد تضيف أهدافًا جديدة دون أن تحذف من الأهداف القديمة شيئًا، وبذا توسعت دائرة اختصاصات المدرسة بدرجة لا تجعلها تعجز فقط عن تحقيق المهام المأمولة والطموحة التى تضعها الأنظمة التعليمية، بل قد يصل الأمر إلى فشل المدرسة بدرجة كبيرة فى القيام بالأعمال والوظائف التعليمية التقليدية، بسبب قلة الوقت وبعثرة الجهود.

والسؤال :

ما تأثيرات أزمة التعليم على المنهج التربوى؟

تتمثل أهم المردودات السلبية لأزمة التعليم على المنهج التربوى فى الآتى :

* مهما كانت الجهود المبذولة فى إعداد المنهج وبنائه فإن محتوى المنهج ومضمونة لن يتناسبا مع التقدم العلمى فى بنية العلم وأنظمته المتقدمة المتطورة.
* تقتصر مهمة المنهج بوضعه الحالى –فى ظل أزمة التعليم– على تقديم نوعية بعينها من الحاجات التعليمية للتلاميذ التى قد لا تكون مناسبة للغد القريب، ومن الأجدر أن يهتم المنهج بتحقيق مبدأ «التربية مدى التعلم»، ليستطيع التلميذ أن يعلم نفسه بنفسه، ولكن إمكانات التعليم المتواضعة الحالية تحول دون تحقيق ذلك.

* عندما يقف التعليم محله ساكنًا، ولا يحاول أن يقتحم المشكلات التى يموج بها المجتمع أو يقترب منها، فإن ذلك يعنى ببساطة أن المنهج لايسهم فى البحث عن الحاجات الحياتية الواقعية للتلاميذ، وذلك يترتب عليه سلبيات خطرة، من أهمها مايلى:

- عدم تنشئة التلاميذ التنشئة الاجتماعية المناسبة والمطلوبة.
- عدم تجهيز التلاميذ ليكونوا الكوادر التى تستطيع أن تتحمل مسئوليات العمل القومى والسياسى فى المستقبل.
- عدم إعداد التلاميذ إعدادًا مهنيًا يناسب الاحتياجات حقيقية لسوق العمالة.
- عدم تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بدرجة واحدة أمام جميع التلاميذ، وربما تقتصر هذه الفرص أمام أبناء الأثرياء فقط، وبخاصة فى التعليم الثانوى العام والتعليم الجامعى.
- عدم إحساس التلاميذ بالمشكلات الموجودة فى المجتمع، قد يخلق طبقة أرستقراطية من بين التلاميذ لن تعنيهم من قريب أو بعيد هموم المجتمع وأوجاعه.
- عدم معرفة التلاميذ بأصول بعض المشكلات وأسبابها قد يسهم فى ضياع بعض التلاميذ وابتعادهم عن الطريق الصحيح، أو فى جعلهم ناقمين وحاقدين وكارهين لأنفسهم ولغيرهم.

* إن أزمة التعليم لابد وأن تنعكس بدرجة ما على المنهج، مهما كانت الجهود الصادقة فى إعداده، وذلك يعنى تخريج نوعية غير مؤهلة التأهيل العلمى اللازم الذى يحتاجه التلميذ لمواصلة دراسته العالية فى الجامعة بتفوق ونجاح.

رابعاً: تداعيات شائكة لمنظومة التربية فى وضعها الحالى:

إن أى فرد يهتم بمنظومة التربية، ويتتبع حركتها ومسارها، ليقف على تداعياتها، يدرك وجود أزمة حقيقية تعانى منها منظومة التربية فى جميع أركانها وجوانبها، وتقيدها بأغلال قوية تحول دون إنطلاقها كما ينبغى، أو كما هو مفروض، وبذلك تعجز عن تحقيق أهدافها المأمولة. وأزمة منظومة التربية لم تأت من فراغ، وإنما تحققت وظهرت نتيجة مجموعة من الظروف الصعبة والضغوط القاسية التى تتعرض لها. وذلك ما يوضحه الحديث التالى:

فى هذا الصدد، علينا أن نقر أننا نعيش فى عصر مأزوم، وعلينا أن نتعايش معه بكل تداعياته وتناقضاته فى سلام، كلما أمكننا ذلك. فالعالم من حولنا، يموج بإيجابيات وسلبيات فى الوقت نفسه، بالنسبة لأية مشكلة أو قضية.

دعنا نأخذ مثالا يوضح ما نعنيه فيما تقدم:

تتحدث الدولة المتقدمة عن حقوق الإنسان من منطلق أهمية الالتزام بها، فالدولة التى لا تطبق هذه الحقوق أو التى لا تعمل بمقتضاها، تكون ناشزاً عن المجتمع الدولى، ويجب توقيع العقوبات الشديدة عليها. وعلى الرغم من ذلك، فإن غالبية تلك الدول تتشدق بأقوال طنانة، دون أن تفعل شيئًا لجعل أقوالها حقيقة واقعية، ولا تحاول ترجمتها فى إجراءات عملية ملموسة من أجل خير الإنسان ورفاهيته وأمنه وأمانه، والأدهى من ذلك، ربما لا تحافظ تلك الدول ذاتها على حقوق مواطنيها، كما أنها تعمل جاهدة -فى أحيان كثيرة- على إهدار وتدمير حقوق الإنسان فى الدول النامية، بطرق وأساليب غير شرعية.

يعطينا المثال السابق مؤشراً عامًا للقضايا الشائكة التى يموج بها عصرنا. وهذا المثال واحد فقط من مئات الأمثلة التى يعانى منها إنسان هذا الزمان، الذى بات عليه أن يتحمل الأتعاب والأسقام والعلل، التى جعلته يعيش فى حيرة وارتباك ويتساءل عن حقيقة وهوية وكينونة الأحداث التى يشاهدها من حوله، على المستويين: المحلى والعالمى، على حد سواء. ولعل من الأسئلة المهمة التى يطرحها الإنسان على نفسه، وعلى الآخرين، تلك التى ترتبط ارتباطًا مباشراً بمنظومة التربية، وخاصة بعد التراجع الرهيب للأدوار المأمولة من التربية. فمنذ أكثر من قرنين من الزمان، قال (**لمنتسز**): أعطونى التربية وأنا أغير وجه العالم، ولكن التربية الآن تقف عاجزة أمام الأحداث الجلل التى يمر بها العالم فى وقتنا هذا، ولا تستطيع أن تقدم تصوراتها بالنسبة لتلك الأحداث، وقد لا تقدر أن تعاينها لتواكبها عن قرب بسبب الضغوط الرهيبة التى تتعرض لها منظومة التربية.

وإذا كان الحديث السابق قد أبرز حدود أزمة منظومة التربية مع الإشارة إلى تأثيراتها السلبية على المنهج التربوى، فإننا ننوه إلى أن القضية برمتها لاتقتصر فقط على المنهج التربوى، وإنما تمتد لتشمل جميع عناصر المنظومة التربوية، وذلك ما يوضحه الحديث التالى:

(١) التعليم :

تعددت الكتابات التى تناولت موضوع التعليم، على أساس أن قضية التعليم باتت الشغل الشاغل لجميع الأفراد على جميع المستويات. وإذا كنا نذكر فيما يلى عناوين لبعض المقالات التى نشرت فى **جريدة الأهرام** وتطرقت لموضوع التعليم، فذلك أقل القليل مما يذكر، إذ تحتل قضية التعليم مساحة هائلة من الأعلام المقروء والمسموع معًا:

* نشرت صفحة تحقيقات يوم السبت الموافق ٢١ يونيو ٢٠٠٣، المقالات التالية :

- سحر زهران : ٢٤ مليار جنيه دعمًا مهدراً.
- سيد على : ترشيد المجانية.
- محمد هندى : التطبيق السيئ للدستور.
- سمير رياض هلال: التعليم الأهلى غير الهادف للربح.

- نادية جمال الدين : ويبقى التعليم هو خط الدفاع الأول لمصر (المقال الثانى نشر فى ١٢/٦/٢٠٠٣).

- حامد عمار : كفاءة التعليم بين الماضى والحاضر والمستقبل (المقال الثانى نشر فى ٤/٦/٢٠٠٣).

* نشرت صفحة ثقافة موجز الدراسة التى قدمها ضياء الدين زاهر فى (ندوة خبراء حول دور الثقافة والتعليم فى التنمية العربية)، التى انعقدت فى إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية فى الأيام من ١٥ إلى ١٧ ديسمبر ٢٠٠٢. وقد نشر هذا الموجز فى ثلاث حلقات، هى:

- الوضعية التنموية للتعليم العربى من منظور ثقافة الاستدامة: ٢٧/١٢/٢٠٠٢.

- اشتباكات التعليم العربى بالتنمية.. السياقات والاشكاليات: ٢/١/٢٠٠٣.

- التعليم العربى والتنمية بين توظيف التكنولوجيا وضرورة الحكمة: ١٧/١/٢٠٠٣.

* نادية جمال الدين: التعليم بين الطموحات القومية والمقاومة المجتمعية، ١٩/١٢/٢٠٠٢.

* شبل بدران: حول الرؤية الوطنية للمثقفين فى تطوير التعليم، ٢٧/٨/٢٠٠٢.

* أحمد درة: المثقفون والمجتمع.. معا لتطوير التعليم، ٢٥/٨/٢٠٠٢.

* حسن شحاتة : نحو تنمية الوعى بمسيرة تطوير التعليم. ٢٥/٨/٢٠٠٢.

* شبل بدران: التعليم مازال مشروعًا نهضويًا، ١١/٨/٢٠٠٢.

* حسن شحاتة : تحديث التعليم رؤية قومية، ١١/٨/٢٠٠٢.

ومهما كانت توجهات الكتابات السابقة، فإنها تشير فى أغلب الأحيان، إلى أن التعليم بوضعه الحالى فى جميع الدول العربية بلا استثناء، يعيش فى أزمة حقيقية، لذلك بات من المهم بمكانة الإجابة عن السؤال التالى:

التعليم.. إلى أين يسير؟

يفشل التعليم سنة بعد أخرى على مستوى جميع بلدان العالم -بدرجات متفاوتة ومتباينة- فى تحقيق أهدافه، لذلك ظهرت الدعوة إلى مدارس بلا جدران. وعلى الرغم من أن هذه الدعوة لها مقاصد نبيلة للغاية؛ لأنها تؤكد أهمية الانفتاح على المجتمع الخارجى، وأهمية التلاقح مع الأفكار القوية التى تدعمها المؤسسات المجتمعية الأخرى، فإن تلك الدعوة تشير بطريقة ضمنية إلى التردى الذى وصلت إليه المدارس من حيث تحقيق أهدافها، وتسعى أن تساعدها مؤسسات أخرى من أجل الوصول إلى مقاصدها.

والحقيقة، إن الفشل الذى يعانى منه التعليم، يرجع إلى قلة الموارد المخصصة للتعليم، فى جميع دول العالم. وبالنسبة لمصر، على الرغم من أن قضية التعليم ينظر إليها كقضية أمن قوى، فإن ما يخصص للتعليم لايسد كل احتياجاته.

وقد يقول قائل: «إن ميزانية التعليم قد ارتفعت، وبلغت ٢٣ مليار جنيه سنويًا، فكيف يزعم الكاتب أن التعليم فى مصر يعانى من قلة الموارد».

لقد زادت بالفعل ميزانية التعليم، ووصلت إلى ٢٣ مليار جنيه، ولكن المطلوب أكثر من ذلك بكثير جداً، وخاصة بعد انخفاض قيمة الجنيه المصرى. وعليه، فإن أقل تقدير لميزانية التعليم يجب أن لا يقل سنويًا عن عشرة أمثال المبلغ السابق ، حتى يمكن: بناء مدارس جديدة، وتقليل كثافة الفصول، والعمل فترة واحدة فى جميع المدارس، وتوفير الأجهزة والمعدات والكمبيوترات اللازمة لتسيير العمل، وربط المدارس مع بعضها البعض بشبكة عنكبوتية قوية (Interent)، ورفع مرتبات المدرسين والعاملين فى حقل التعليم، . .إلخ.

والحقيقة، دون توفير الميزانية السابقة، لا يمكن تحقيق الجودة الشاملة للتعليم، ويكون الحديث عن التعليم المتميز مجرد أمانى طيبة. ولكن الميزانية العامة للدولة، فى ظل ظروفها الراهنة، تقف عاجزة تماماً عن توفير المتطلبات المادية التى تحتاجها عملية تطوير التعليم وتحديثه، ومن هنا يصبح السؤال السابق أحد أسئلة العصر الشائكة، كما أن محاولة الإجابة عليه تكون معضلة ما بعدها معضلة.

(٢) المنهج التربوى:

على الرغم إننا قد تطرقنا عند الحديث عن أزمة منظومة التربية إلى التأثيرات السلبية لهذه الأزمة على المناهج التربوية، فإننا نتحدث – هنا– عن فشل المناهج التربوية فى تحقيق أدوارها الوظيفية والحياتية.

وفى هذا الصدد، نقول:

من منطلق أن المنهج التربوى ينبغى أن يعكس الخبرات الحياتية فى مفهومها العميق وشكلها الواسع، فإن المنهج ينبغى أن يكون المظلة التى تندرج تحتها كل ما له صلة مباشرة أو غير مباشرة بحياة المتعلم، بدءاً من علاقة المتعلم بنفسه ولنفسه، وعلاقته بأقرانه ومعلميه داخل المدرسة، وعلاقته بالآخرين خارج المدرسة، وانتهاءاً بعلاقة المتعلم بجميع السلطات التشريعية والتنفيذية المسئولة عن إدارة المجتمع وتسيير شئونه.

وعليه، يمكننا قبول الزعم بان المنهج بالنسبة للمتعلمين هو الحياة ذاتها، بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات، ومن عوامل بناء وأساليب تدمير، ومن اتفاقات متوازنة وخلافات بغيضة، ومن علاقات حب وتحفظ قد يصل إلى حد الكراهية والحقد، ومن.. ومن.. إلخ.

والحقيقة، إن لفظة المنهج لهى لفظة رائعة فى مضمونها ودلالاتها وتاثيرها، وفي المعانى السامية والنبيلة التى تبحث عنها جاهدة، لجعلها أمراً واقعاً ملموساً، ومن هنا تظهر أهمية دراسة وظيفية المناهج، من حيث فاعليتها فى إعداد المتعلمين للحياة المعاصرة.

تفاؤل عريض :

يقول الكاتب ان تفاؤلا عريضاً سيطر على فكره وتفكيره، بالنسبة لدور المناهج الوظيفية فى المجالات التالية :

١ – المنهج التربوى ومقومات الفكر الإنسانى :

حيث تطرقت كتابات الكاتب لدراسة الموضوعات التالية :

* المنهج التربوى وثقافة السلام.
* المنهج التربوى والديمقراطية.
* المنهج التربوى والحرية.
* المنهج التربوى والثقافة (المحلية والعالمية).
* المنهج التربوى وتأكيد القيم.
* المنهج التربوى وتحقيق الانتماء.
* المنهج التربوى وإكساب مهارات التفكير فى حل المشكلات.
* المنهج التربوى وتثبيت مهارات التعاون.

٢ – المنهج التربوى وإشكاليات المجتمع :

حيث تمحورت كتابات الكاتب حول الموضوعات التالية:

* المنهج التربوى فى مقابلة قضية التطرف والإرهاب.
* المنهج التربوى وإسهاماته فى حل مشكلات المجتمع.
* المنهج التربوى فى خدمة البيئة.
* المنهج التربوى والتعريف بقضية السكان.

٣ – المنهج التربوى وقضايا الاقتصاد والتكنولوجيا وعلوم المستقبل :

حيث تركزت كتابات الكاتب فى البحث فى الموضوعات التالية:

* المنهج التربوى وتحقيق التنمية الاقتصادية.
* المنهج التربوى كمنظومة تكنولوجية.

* المنهج التربوى ودراسة المستقبل.
* المنهج التربوى والتدفق المعلوماتى فى عصر العولمة.
* المنهج التربوى والتعليم عبر الإنترنت.

والحقيقة، تمثل الموضوعات السابقة جزءًا من الكتابات والدراسات التى قام بها الكاتب، والتى تمركزت حول قضية «المناهج الوظيفية»، التى يمكن أن تسهم فى إعداد المتعلمين للحياة المعاصرة بكل تداعياتها وتجلياتها، **فهل كان الكاتب متفائلا أكثر مما ينبغى؟! وهل كان الكاتب يعيش فى أحلام يقظة دغدغت مشاعره، فترجمها فى شكل سطور على ورق سوليفان؟! وهل كان الكاتب بعيدًا جدًا عما يحدث حوله فى الحقل التربوى الذى بارت أراضيه وخربت بسبب كثرة تقلبات التربة، مما جعل- أحيانًا- الموضوعات المهمة تنزل إلى قاع اليم، بينما الموضوعات الأقل أهمية تحتل مركز الصدارة؟! وهل.. وهل.. إلخ.**

يقول الكاتب بدرجة كبيرة من الثقة: «يجب أن يدرك كل من يكتب فى المناهج أنه يمشى فى أرض رخوة أو فى طريق الأشواك والأدغال، ورغم ذلك، عليه أن يمشى الطريق حتى نهايته؛ لأن مصير قضية التعليم بوضعها الحالى والمستقبلى على السواء، يتوقف على تصورات المنظرين للمناهج، ولكن المشكلة الحقيقية تتجلى فى وجود جانب سياسى قوى قد يؤثر إيجابًا أو سلبًا فى تلك التصورات. ومهما كانت صعوبة الأمر، يجب على المنظرين أن يقولوا ما يبدو لهم صوابًا، طالما لديهم الأسانيد والأدلة العلمية التى تؤكد وجهة نظرهم، أما الجانب التنفيذى والتطبيقى، فذلك بعيد جدًا عن سيطرة المنهجيين التربويين، ويترك أمره للكوادر صاحبة اتخاذ القرار».

قد يقول قائل: «إذا إقتصر دور المنظرين المنهجيين على الكتابة فقط، فهل فى ذلك فائدة؟ أليس من الجائز جدًا أن لا تأخذ السلطات التنفيذية كتاباتهم في الاعتبار؟».

هذا صحيح، لذلك من المهم جدًا، وجود قنوات اتصال قوية بين التربويين ورجال الإعلام، ليساعدوهم على نشر أفكارهم، ولتأكيد وجهات نظرهم، بما يخدم قضية التعليم.

دعنا نعود للسؤال: هل كان الكاتب متفائلا أكثر مما ينبغى؟ ونؤكد أن المجالات الوظيفية للمناهج التربوية التى سبق تحديدها، هى أقل القليل بالنسبة للأدوار المأمولة والمنشودة من المنهج التربوى، إذا كانت تربة التنفيذ- فى جميع مناحيها- صالحة وجيدة، وخاصة ما يرتبط بالبعد السياسى فى قضية المناهج.

واقع مؤلم:

على الرغم من تفاؤل الكاتب بالنسبة للأدوار المهمة التى يمكن للمنهج التربوى أن يحققها بفاعلية، فإن الواقع الفعلى الملموس يشير إلى أن الاهتمام فى المدرسة ينحصر فقط فى تحصيل المتعلمين لما يتعلمونه من مقررات دراسية فقط.

وجدير بالذكر أن الموضوعات السابقة، رغم أن لها جانبها المعرفى، الذى يمكن بسهولة تعليمه، فإن تصميم المناهج بصورتها الحالية، لا يأخذ فى اعتباره تضمين غالبية الموضوعات السابقة ضمن محتويات المواد الدراسية المقررة على المتعلمين، وذلك على مستوى جميع المراحل الدراسية، بلا استثناء. وبالطبع، يستثنى من ذلك، ما له علاقة بموضوعات القيم والانتماء والبيئة، حيث تتطرق بعض مقررات المواد الاجتماعية والعلوم فى المرحلة الابتدائية- وأحيانًا فى المرحلة الإعدادية- إلى تلك الموضوعات فى لمس سريع وطرق مباشر.

والسؤال :

وماذا عن أية موضوعات ذات طابع معنوى، حيث يمكن للمعلم أن يكون له دورًا مهمًا فى تحقيقها، وحتى إن كانت غير مترجمة وثائقيًا فى صورة دروس مقررة، وذلك مثل: ثقافة السلام والديمقراطية والحرية والتعاون؟

نعم، يمكن أن يسهم المعلم فى إكساب جوانب معرفية ومهارات أدائية للمتعلمين بالنسبة لبعض الأمور التى ترتبط بالفكر الإنسانى، ولكن ذلك لا يتحقق، ولن يتحقق، للأسباب التالية:

(١) بات الشغل الشاغل للمعلمين الانتهاء من تدريس المواد الدراسية المقررة حسب الخطة المرسومة لها، وبالتالى لايهتم المعلم كثيرًا، أو لا يهتم مطلقًا، بالجوانب الفكرية أو المضامين التربوية للمواد الدراسية.

(٢) قد لا يكون المعلم مهيئًا علميًا أو تربويًا أو نفسيًا للتطرق لموضوعات، مثل: ثقافة السلام والديمقراطية والحرية، أو أنه يخشى التطرق لهذه الموضوعات. وفى كلتا الحالتين، يتحاشى المعلم الاقتراب من المناطق الساخنة والملتهبة التى تثيرها الموضوعات السابقة، إما لأنه لا يملك شيئًا يقوله، أو يخشى المساءلة من قبل مدير المدرسة أو الموجه الفنى.

(٣) قد يعتقد بعض المتعلمين أن المعلم يتعمد تضييع وقت الحصة فى أمور ليست منها فائدة أو نفع، لأنها لاتقع فى صلب المحتوى الذى سوف يؤدون الامتحان فيه. وعليه، فإن مثل هؤلاء المتعلمين قد يسببون مشكلات هائلة للمعلم، إذا حاول الابتعاد قليلا عن المحتوى المقرر.

(٤) وعلى نفس المستوى السابق، قد يقاوم أولياء الأمور أى معلم يحاول ربط المنهج بقضايا المجتمع تأكيدا لوظيفية المناهج التربوية فى الحياة العملية، إذ يعتقد غالبية أولياء الأمور أن هذه الموضوعات لاتغنى أو تثمر، وليست لها طائل أو نفع، والأهم منها – من وجهة نظرهم – أن يوجه المعلم جل إهتمامه، وأن يسخر كل جهده، فيما سوف يمتحن فيه المتعلمون.

(٥) قد يواجه المعلم كارثة حقيقية، إذا دخل الموجه الفنى الفصل، ووجده يتحدث فى أمور تخرج عن حدود المواد الدراسية. فى هذه الحالة، سوف يتهم المعلم بأنه يسعى لتضييع وقت الحصة، حتى تضطر نسبة كبيرة من المتعلمين لأخذ دروس خصوصية عنده (وخاصة فى سنوات النقل). وبالطبع، لا يخفى عن بال أحد، مدى حجم العقوبة التى يتم توقيعها على المدرس، إذا أتهم بأنه يضغط على التلاميذ لأخذ دروس خصوصية.

(٦) أخيراً، إذا وصل لإدارة المدرسة علماً بأن المعلم يتجاوز الحدود المرسومة للمواد الدراسية المقررة، فغالباً يقوم مدير المدرسة بكتابة مذكرة للإدارة التعليمية أو المديرية التعليمية يطلب فيها نقل ذلك المعلم من المدرسة، حتى لا يجر المدرسة إلى القيل والقال، ويسحبها فى طريق مسدود من جانب السلطات التعليمية الأعلى.

والسؤال :

ما السبب فى جعل المناخ المدرسى على جميع مستوياته غير مهيأ للخروج عن الحدود النمطية المرسومة بالنسبة للمواد الدراسية المقررة؟

الحقيقة، يرتبط هذا السؤال بالمناخ العام السائد فى المجتمع، حيث تظهر الأمية الثقافية بين المتعلمين أنفسهم بشكل واضح وسافر. وبالتالى، من غير المعقول، مع إنتشار الأمية الثقافية بين المتعلمين أنفسهم، ممن لا يقرأون خارج الإطار التعليمى التعلمى لهم، أن نطلب من أولئك المتعلمين- وحتى لو كانوا ممن أنهوا دراستهم وتخرجوا فى المدرسة أو الجامعة- أن يكسروا الطوق المحيط برقابهم. إن ذلك عملية صعبة، أن يفهم المتعلم بطريقة علمية وعملية أهمية الانفتاح على آفاق ثقافية فسيحة ورحبة.

والغريب، بل المدهش، أن الدولة تشجع القراءة، وتقدم أمهات الكتب والموسوعات بثمن زهد رخيص، ورغم ذلك فإن الاقبال على القراءة محدود للغاية، لذلك فإن المناخ التربوى مقيد بثقافة « القراءة من أجل الامتحان »، لذلك تسود ثقافة الحفظ والاستظهار فى أساليب التدريس المتبعة، دون خروج عن النصوص الرسمية المفروضة من قبل السلطات التعليمية.

وعلى صعيد آخر، فإن الآباء الذين يعانون- أصلا- من الأمية القرائية، لا يمكنهم مساعدة أبنائهم للتزود بزاد ثقافى مناسب، بعيداً عن المواد الدراسية المقررة. والأدهى، إن الآباء أحياناً يخضعون لوجهة نظر أبنائهم، على أساس أنهم متعلمين، والعلم يكسبهم كثيراً مما يفتقده الآباء أو يفتقرون إليه. وعليه، يكون الأب من هذه الفئة أشد شراسة ومقاومة للمعلم، إذا أخبره إبنه بأن المعلم لايعمل، ويضيع وقت الحصة فى مناقشة بعض الموضوعات غير المقررة.

خلاصة القول، يمكن القول بدرجة كبيرة أن واقعنا التربوى مؤلم، بسبب ارتباطه بالمناخ العام الثقافى السائد، ناهيك عن الضغوط القوية وثقيلة الظل، التى يعانى منها المعلم من قبل الآخرين، حيث تصنع تلك الضغوط سياجًا متينًا يحول دون إبداع المعلم.

(٣) الأنشطة التربوية :

تعد الأنشطة التربوية من الحقائق الأساسية فى العملية التعليمية؛ لأنها تعمل على تهيئة المواقف التربوية الجذابة والمثيرة للتلاميذ، كما تعمل على تدريبهم على حب العمل والدقة فى تخطيطه وتنظيمه، أيضًا تسهم الأنشطة التربوية فى التحديد الأمثل للمسئوليات بما يتوافق وإمكانات وقدرات كل متعلم، وفى الانتفاع بوقت الفراغ والتدريب على أساليب القيادة الحكيمة، وفى اتاحة الفرص المناسبة لظهور إبداعات التلاميذ ومواهبهم.

ومن منطلق أن التربية عملية تهدف تحقيق النمو الشامل للتلاميذ، فإن الأنشطة التربوية والتعليم اللامنهجى يمثلان ركيزة الاستثمار الأمثل بالنسبة للنمو الكامل والمتكامل بالنسبة للتلاميذ، إذ إنهما يساعدان على: (١) تذوق الموسيقى والفن، (٢) نمو القدرات الحركية الدقيقة، (٣) صقل المهارات اليدوية المتميزة، (٤) تأكيد المهارات الاجتماعية.

ومما يذكر، يؤدى تحقيق الأهداف السابقة إلى تفجير طاقات وإبداعات التلاميذ، بما يشبع طموحاتهم، ويؤكد ذاتهم، ويعظم هويتهم، وكل هذا ينعكس إيجابًا على المجتمع.

والسؤال :

ما موقع الأنشطة التربوية على خريطة التعليم؟

يشير الواقع الفعلى الملموس إلى أن اهتمام العملية التعليمية التعلمية تتمركز حول المادة الدراسية فقط، حيث يتمحور إهتمام المعلم حول الجوانب المعرفية المختلفة للدروس التى يقوم بتدريسها، وأقصى ما يقوم به المعلم أن يطلب من التلاميذ تجهيز بعض اللوحات الورقية كلوحات إيضاح.

ويمكن الزعم بأن الأنشطة التربوية على خريطة التعليم شبه معدومة، وأحيانًا ليس لها وجود فى الأصل، رغم أن عدد أنشطة التعليم اللامنهجى -كما تقررها وزارة التربية والتعليم، يصل إلى ٢٤ نشاطًا فى المدرسة الثانوية.

وفى زيارة للكاتب لبعض المدارس الثانوية، اكتشف أن الأنشطة التربوية تعانى من أزمة حقيقية، إما بسبب عدم توافر الكوادر البشرية التى تستطيع تحمل مسئولية التعليم اللامنهجى، أو بسبب النقص الشديد، الذى قد يصل أحيانًا إلى حد العدم، بالنسبة للموارد المادية اللازمة لتفعيل دور الأنشطة التربوية.

وكنماذج تؤكد ماذهبنا إليه فيما تقدم؛ نذكر:

* أجهزة الكمبيوتر فى غالبية المدارس، إما معطلة ولاتعمل، أو قديمة الصناعة بحيث لايمكن استخدام البرامج الحديثة.

* الميزانيات المخصصة للمكتبات زهيدة جداً، بحيث لاتكفى ميزانية أى مكتبة شراء كتاب واحد، لايتجاوز ثمنه عشرون جنيها.

* عدم وجود قاعات – ولا نقول تجهيز قاعات – لبعض الأنشطة الفنية والموسيقية والاجتماعية.

* عدم توافر الأجهزة اللازمة لممارسة بعض الأنشطة التربوية، لدرجة أن بعض مدرسى التربية الموسيقية يحضرون الأجهزة الخاصة بهم لاستخدامها فى المدرسة.

* غالبا، يُسند النشاط التربوى للمدرس بجانب العمل الأساسى له كمدرس لأحد المواد الدراسية، لذلك فإنه لايولى هذا النشاط الاهتمام الواجب واللازم.

* يقوم موجهو الأنشطة التربوية بأعمالهم بصورة شكلية، وحتى لايقعون تحت طائلة القانون والمحاسبة، وذلك بعكس نظرائهم من الموجهين الفنيين للمواد الدراسية المنهجية.

خلاصة ما تقدم، الأنشطة التربوية اللامنهجية لاتعمل وفق ما ينبغى أن يكون، وبالتالى فإنها لا تحقق أهدافها المرسومة والمأمولة، رغم الدور المهم الذى يمكن تؤديه هذه الأنشطة؛ لأنها ترتبط بوجدانيات ومشاعر وأحاسيس وميول الفرد. وعليه، فإن الأنشطة التربوية كأحد عناصر المنظومة التربوية تعانى من الشلل شبه التام، وبالتالى فإن هذه الأنشطة تعانى من أزمة حقيقية تحول دون تحقيق أهدافها.

(٤) تكنولوجيا التعليم (التقنيات التربوية) :

كتب (**محمد حسن رسمى**) مقالا، عنوانه: "التكنولوجيا.. وخريطة العالم الجديدة"، وقد نشر هذا المقال فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٠/٦/٢٠٠٣، وفيما يلى ما جاء فى ذلك المقال :

كانت التكنولوجيا إلى وقت قريب، سباقا مفتوحًا من حق الجميع الاشتراك فيه، والآن أصبح سباقا مغلقا مقصورا على أطراف بعينهم، ودونهم غير مصرح له بالاقتراب، وإلا أصبح محورا من محاور الشر، ولأن التكنولوجيا أصبحت سلاح إخضاع بما فى ذلك جانب الخير منها فإن جانب شرها أصبح لا يقاوم إلا برحمة من عند الله، فهو الأوحد القادر على ردعها.

والتكنولوجيا بطبعها لها وجهان أحدهما خير والآخر شر، ولكن حتى الخير منها يسهل تطويعه ليكون شرا حسب نوايا صانعه، فتكنولوجيا التعرف على الأشياء والأنماط

والأصوات وهى من النوع الذكى تستخدم فى التجارة الإلكترونية ونظم التأمين والحماية، وهى نفسها تستخدم فى صناعة الصواريخ لانتقاء أهدافها بدقة متناهية اعتمادا على الصور أو الصوت أو حتى درجات الحرارة والمخزنة سابقا فى ذاكرة المقذوفات. وتكنولوچيا الليزر الرائعة فى العمليات الجراحية والقضاء على الألم، والصناعات البالغة الدقة هى نفسها المستخدمة فى توجيه قذائف أسلحة الدمار الواسع بدقة غير مسبوقة، والموجات الكهرومغناطيسية التى بنى عليها معظم صناعات الاتصالات والكهرباء بمختلف أنواعها وأشكالها كما تبدو فى حياتنا التقليدية وغير التقليدية هى نفسها التى تستخدم فى عمليات التشويش على كل أجهزة الاتصالات اللاسلكية التى تفقد المستهدف السيطرة التامة عليه، بما فى ذلك الطائرات وأجهزة الحسابات المعلاقة وأجهزة الكنترول لأى شيء وكل شيء.

وجاءت أجهزة الإنترنت لتكون النافذة الصغيرة التى تمتد اليد من خلالها لتقبض على ما تريد وترسل منها كل ما تريد، وبصرف النظر عما تأخذ أو ما تعطى فهى بكل المقاييس أخطر الأدوات الدافعة والمسببة لعصر العولمة، وبرغم ذلك فإن الجميع ربما لايدرك أن جميع حاسبات الدنيا والمتصلة بالإنترنت هى فى قبضة مركز الاتصال الرئيس للشبكة العالمية للإنترنت. ترى هل من تكنولوچياتها السرية السحرية ما يمكنها من التجسس على كل هذه الحاسبات، أو على الأقل المهم منها أو تعطيلها وقت اللزوم عن طريق تصدير الفيروسات لها.

وإذا كانت تكنولوچيا البيولوچى قد لعبت ومازالت تلعب دورا حيويا فى علاج الأمراض وبالذات المستعصية منها، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك فى التدخل فى الخريطة الوراثية للإنسان من أجل تعظيم قدراته إلا أنها أصبحت الرعب الجديد المصدر للحروب وتأديب الشعوب أو إرهابها وقت اللزوم، فكم من الحكايات تحكى الآن عن الجمرة الخبيثة وفيروس سارس وأنواع أخرى لم يعلن عنها وربما استخدمت للسيطرة واخضاع الغير وانهاء الصراعات اعتمادا على جهل الآخرين بها.

وجاءت تكنولوچيا المواد النووية والذرية والمشعة للطب والعلاج وساهمت بلا حدود فى تخليص الإنسان من الألم والعذاب، بل ذهبت إلى أكثر من ذلك لتشمل الحيوان والنبات والتطبيقات الصناعية والهندسية وتوليد الطاقة كبديل للبترول. لكن نزعات الشر فى البشر استخدمت هذه التكنولوچيا للتدمير المفرط لكل ما هو حى أصبحت حقا مكتسبا لدول بعينها ومحرما على دول أخرى، وأصبح سباق الامتلاك والتطوير، سباق شر، إلى حد إعلان الحرب على كل من يريد أن يدخل أصلا السباق.

إن تطور التكنولوچيا وصل إلى منعطف خطير حتى أصبحت كالسيف على رقاب لدول الفقيرة تمسك مقبضه الدول القوية بل الدول أحادية القطبية. إنها سوف تكون

جوهر الصراع المؤدى حتما إلى الحرب العالمية الثالثة القادمة وبعدها ربما يولد العالم من جديد، ولكن بشكل جديد لا أحد يعلم معالمه. إن غضب التكنولوچيا المرتقب وربما تمردها على صانعها سوف لا يجمحها إلا الله سبحانه الخالق العظيم.

آخر الحديث... مالك التكنولوچيا هو مالك العالم المرتقب إلا إذا أراد الخالق العظيم غير ذلك.. والراغب فى الاحتفاظ بمكان له على الخريطة عليه أن يمتلك على الأقل الذكاء والدهاء ليخضع ملاك التكنولوچيا.

والسؤال :

هل إنعكس تأثير التقدم التقنى الهائل الذى يشهده العالم الآن فى جميع المجالات على تكنولوچيا التعليم؟

الإجابة عن السؤال السابق هى النفى القاطع، إذ أن أقصى طموح يمكن تحقيقه بالنسبة لهذا الموضوع، هو إمكانية توافر الأنماط التقليدية للوسائل التعليمية.

بمعنى؛ لا تتوافر فى غالبية المدارس – على مستوى جميع المراحل التعليمية – الوسائل التعليمية؛ لذلك يضطر المعلم إلى تكليف بعض التلاميذ بتجهيز بعض اللوحات الورقية، أو أن يقوم شخصيا بصناعة بعض الوسائل الخشبية.

وهنا، قد يقول قائل: "إن مركز الوسائل التعليمية فى كل مديرية تعليمية يتوافر به بعض المستحدثات التكنولوچية التربوية وبالتالى يمكن للمدرسين إستعارة ما يحتاجون إليه فى المواقف التدريسية".

إذا فرضنا جدلا توافر بعض المستحدثات التكنولوچية التربوية فى مركز الوسائل التعليمية، فإن استعارة أى جهاز تتطلب إجراءات روتينية عديدة، مما يجعل أى مدرس يصرف النظر عن طلب الجهاز الذى يحتاج إليه، ناهيك عن صعوبة التفكير أصلا فى هذا الإجراء بالنسبة للمدرسين الذين يعملون فى المراكز والأرياف.

أيضا، قد يقول قائل آخر: "إن نسبة كبيرة من المدارس يتوافر بها – فى وقتنا هذا – أجهزة الكمبيوتر"

إن غالبية أجهزة الكمبيوتر الموجودة فى المدارس هى مجرد شاغل مكان، للأسباب التالية :

– لاتعمل غالبية تلك الأجهزة، إما بسبب تلفها، أو لعدم صلاحيتها للاستخدام بالنسبة للبرامج الحديثة.

– غالبية المدرسين يفتقرون للفنيات اللازمة للتعامل مع الكمبيوتر.

– لو فرضنا جدلا أن أجهزة الكمبيوتر سليمة، وأن المدرسين يمتلكون فنيات التعامل مع الكمبيوتر، فإننا نجد أنفسنا عاجزون عن توظيف الكمبيوتر فى العملية التعليمية لعدم

توافر العدد اللازم من الأجهزة، بحيث يخصص لكل أربعة تلاميذ (على الأكثر) جهاز، ناهيك عن عدم وجود معامل وقاعات للكمبيوتر فى غالبية المدارس.

ومما يؤكد نفينا القاطع بالنسبة لعدم تأثير التقدم التقنى على تكنولوجيا التعليم، أنه – حتى الآن – لم يتم ربط جميع المدارس، سواء أكان ذلك على مستوى الجمهورية أم على مستوى المحافظة الواحدة، بشبكة إنترنت Internet ، رغم أن ذلك يتحقق فى مدارس بلدان أوروبا وأمريكا، حيث تم ربطها بشبكة إنترنت العالمية.

(٥) التقويم التربوى :

إن التقويم من المجالات الواسعة، التى يمكن لأى فرد – مهما كانت درجة تعليمه أو ثقافته – أن يبدى رأيه فيه. وتظهر هوجة إبداء الرأى أيام الامتحانات، وخاصة أيام إمتحانات الثانوية العامة. ويساعد الإعلام المرئى والمسموع والمقروء فى جعل عملية التقويم التربوى مجالا مستباحًا ومشاعًا أمام الجميع، رغم أن الكثرة الكثيرة منهم لايستطيعون وضع حدود فاصلة بين القياس، والتقييم، والتقويم.

إن التقويم التربوى كعلم، له أصول وقواعد وفنياته، لذلك فإننا نشير هنا إلى كتابات بعض المتخصصين التربويين فقط، وهى:

* حسن الزين: التقويم والجودة الشاملة فى العملية التعليمية، ٦/٦/٢٠٠٣.
* عقيل محمود رفاعى: تطوير التقويم نقطة انطلاق لتحديث التعليم، ٢٥/٨/٢٠٠٢.
* حامد عمار: أسئلة وأجوبة فى تقويم الثانوية العامة، ١٨/٧/٢٠٠٢.

فى ضوء ما جاء فى المقالات الثلاثة السابقة، فإننا نطرح الأسئلة الثلاثة التالية:

* هل التقويم بصورته الحالية يسهم فى تحقيق الجودة الشاملة للعملية التعليمية؟
* هل التقويم بصورته الحالية يمثل بالفعل نقطة انطلاق لتحديث التعليم؟
* هل تقويم إمتحانات الثانوية العامة المتبع حاليا يأخذ فى اعتباره وحساباته المعايير التى يجب مراعاتها فى عملية التقويم؟

الإجابة الشاملة عن الأسئلة الثلاثة السابقة، هى (لا)، أما تفصيلات الإجابة عن كل سؤال على حدة، فإننا نقدمها فيما يلى، دون مراعاة لترتيبها السابق، بهدف مراعاة منطقية وموضوعية العرض:

فيما يختص بتقويم امتحانات الثانوية العامة، فإن ما يحدث ليس له علاقة وثيقة بعملية التقويم كعملية قياسية وقائية علاجية، حيث تركز الامتحانات على الجانب الأول من التقويم، وهو القياس، دون أخذ الجانبين الآخرين فى الاعتبار، وهما: الجانب الوقائى والجانب العلاجى. وحتى بالنسبة لجانب القياس، فإن الاهتمام يتحور حول قياس

ما يحصله التلميذ من معلومات ومعارف، أى الاهتمام يتمركز حول مدى استيعاب الذاكرة لما يتم تخزينه فيها من شتى ألوان المعرفة، دون إهتمام يذكر بالعمليات العقلية المرتبطة بالتفكير والإبداع فى حل المشكلات.

وفيما يختص باسهامات التقويم فى تحقيق الجودة الشاملة للعملية التعليمية، فذلك لايتحقق من قريب أو بعيد، لأن أساليب التقويم المتبعة حاليًا تفتقر أساسًا لتحقيق معايير الجودة الشاملة فى بنائها وتكوينها وتصميمها، فكيف يمكن لأداة أو تقنية لا تقوم أساسًا على معايير الجودة الشاملة أن تحقق الجودة الشاملة إذا ما طبقت أو تم توظيفها فى موضوع بعينه.

وفيما يختص بالتقويم كنقطة إنطلاق لتحديث التعليم، فذلك لن يتحقق أبدًا فى ظل الأوضاع الحالية للتقويم، لأنه – كما قلنا فيما سبق– لا يتم تطبيق التقويم بمفهومه الشامل والمتكامل، حيث أنه يتحول إلى مجرد عملية لقياس مستوى تحصيل التلاميذ فيما يقوم المدرسون بتعليمه. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقويم فى حد ذاته – كما قلنا فيما تقدم أيضًا – لا يحقق معايير الجودة الشاملة فى الأساليب التى يتبعها (الاختبارات)؛ ولأن فاقد الشىء لايعطيه، فلا يمكن للتقويم فى صورته الحالية أن يسهم فى تحديث التعليم، ولايمكن أن يكون نقطة إنطلاق لتحديث التعليم.

تأسيسًا على ما تقدم، فإن التقويم التربوى المعمول به فى نظامنا التربوى، يعانى من كبوات تحول دون إنطلاقه ليتبوأ مكانته فى مفهومها العلمى الصحيح، وعليه فإن التقويم كأحد عناصر المنظومة التربوية مأزوم، لأنه يفشل فى تحقيق الأهداف المرجوة منه.

ومما يؤكد ما تقدم ويعضده، ذلك التعليق الذى كتبه **لبيب السباعى** فى عموده الأسبوعى فى جريدة الأهرام تحت عنوان "امتحانات الصدمة والرعب" بتاريخ ٢/٦/٢٠٠٣، إذ كتب :

حول أزمة الامتحانات المصرية والتى وصفها أحد الخبراء بأنها تمثل الصدمة والرعب فى البيت المصرى.. الصدمة للطالب والرعب لأهله يقول الدكتور **نبيل فتح الله** الأستاذ بهندسة الأزهر أن هناك كليشهيات شبه ثابتة ومكررة تصاحب عملية الامتحان ومنها على سبيل المثال أن الامتحان لابد أن يكون من المنهج ولابد أن تكون الأسئلة فى مستوى الطالب المتوسط وألا تكون هناك أى أسئلة ملتوية أو غير مباشرة أو من خارج الكتاب المعتمد! وويل لكل ممتحن تسول له نفس أن يأتى بسؤال يكون فيه تفكير أو تدبير لأنه –وبعد التحقيق وتوقيع الجزاء – لن يشاركَ هذا الممتحن مرة أخرى فى وضع أى امتحانات فى المستقبل القريب أو البعيد. والحقيقة أن وضع الامتحان فن له أصول علمية ومبادىء وأسس يجب ألا يحيد عنها واضع الأسئلة... فإذا كانت الأسئلة كلها فى مستوى الطالب المتوسط فنكون بذلك قد ظلمنا الطالب الجيد والجيد جدا والممتاز ظلما بينا...

والحقيقة التي يجب أن نعلمها جميعا هي: أن وضع امتحان يتكون من خمسة أسئلة مثلاً (كما يجب أن يكون الامتحان) وقد يستغرق ٢٠ إلى ٣٠ يوماً حتى يأتي الامتحان قياسا حقيقيا لقدرات الطلبة وحتى تظهر النتيجة بحق كل فئة من فئات الطلبة مميزة عن غيرها من الفئات... فواضع الامتحان عليه أن يضع ثلاثة أسئلة (من الخمسة) في مستوى الطالب المتوسط (وبها ينجح معظم الطلبة المتوسطين) ولكن على واضع الأسئلة أن يضع هذا السؤال (الرابع) لمستوى الطالب الجيد ثم سؤالا خامسا يمكن أن يجيب الطالب الجيد جيدا على نصفه أو أقل أو أكثر قليلا ويستطيع أن يجيب الطالب الممتاز عليه كاملاً، وبهذا نكون قد صنفنا الطلبة حسب مستوياتهم فلم نظلم الطالب المتوسط وكذلك لم نظلم الطالب الممتاز، هكذا يجب أن يكون وضع الامتحان، فليس مطلوبا من الطالب المتوسط أن يجيب عن كل أسئلة الامتحان فيحصل على نفس التقدير الذي يحصل عليه الطالب الممتاز فيختلط الحابل بالنابل، ويظهر ذلك جليا في نجاح الكثيرين في الثانوية العامة (فئات مختلطة من المستويات المتباينة) بمجاميع فلكية (نتيجة سهولة الامتحان وليس لعبقرية كل الطلبة) ويصبح من حصل على ٩٥٪ مشكوكا في إمكانية دخوله كلية من الكليات التي يطلق عليها كليات القمة! وأخيراً يجب حدوث تغيير لتغيير المفاهيم حول الامتحانات فليس من الضروري أن تكون كل الأسئلة في مستوى الطالب المتوسط، ولن يكفي فقط أن يكون ٥٠٪ من أسئلة الامتحانات في مستوى الطالب المتوسط.

(٦) المعلم:

تباينت وجهات النظر بالنسبة للمعلم، لذلك نجد أقلية تدافع باستماتة عن الدور المهم والحيوي الذي يقوم به المعلم، في ظل الظروف السيئة المحيطة به. ومن أمثلة الكتابات التي نشرت في جريدة الأهرام، وتدافع عن المعلم، نذكر الآتي:

* سعيد أحمد سليمان: المعلم... محور الارتكاز في النظام التعليمي، ٢١/٦/٢٠٠٣.
* يوسف حسن نوفل: هموم المعلم والتعليم، ٢٠/٨/٢٠٠٣.

أما الهجوم العنيف الذي يتعرض له المعلم، فإنه بلا حدود، ومن نسبة كبيرة من المسئولين التربويين، ومن أولياء الأمور، بسبب تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية في المدارس، والإدعاء بأن المعلم يهمل في عمله، ويوفر جهده وطاقته من أجل الدروس الخصوصية.

وفي هذا الصدد، نشير إلى المقال المهم التالي:

* أحمد حسن البرعي: التصدي لظاهرة "الدروس الخصوصية... مسئولية من؟، ٢٩/١/٢٠٠٣.

وللأمانة، بات المعلم يمثل لغزا كبيرا ومعضلة صعبة، لذلك فإن الكاتب يطرح السؤال التالي:

المعلم ... أهو ظالم أم مظلوم ؟

فى دراسة قام بها البنك الدولى فى سبعينيات القرن العشرين، ظهر أن مرتب المدرس فى سبعين دولة متقدمة ونامية، على حد سواء، أقل بكثير من مرتب العامل شبه الماهر. وللأسف، مازالت مرتبات المدرسين فى مصر أقل بكثير جداً مما ينبغى، لدرجة أن المدرس الحاصل على مؤهل عال، قد يصل إلى سن التقاعد ومرتبه لايصل إلى ستمائة جنيه. وبالنسبة للمدرسين الجدد من خريجى الجامعات، إذا وزعنا راتبه الشهرى على عدد أيام الشهر، نجد أن متوسط دخله اليومى لايزيد عن أربعة جنيهات، وعليه أن يدبر نفقات معيشته بها، فى ظل أسعار السلع الفلكية، وفى ظل أسعار الخدمات النارية.

هذا من الناحية المادية، أما من الناحية المعنوية، فإن المدرس مضغوط لأقصى حد، إذ أنه تحت المراقبة اللصيقة، بدءًا من التلميذ إلى أعلى السلطات التشريعية والتنفيذية: التعليمية والمحلية. وإذا كانت المحاسبة مطلوبة فى ظل التدهور الأخلاقى الذى يعانى منه المجتمع حاليًا، بعد ارتفاع معدلات الجريمة وزيادة نسب السارقين والمرتشين ممن يساعدونهم، وبعد ... وبعد ... إلخ، فإن المرفوض تمامًا أن ننظر إلى المدرس كمتهم دائمًا، وأنه لايعمل داخل المدرسة من أجل إعطاء الدروس الخصوصية خارجها، وأنه يترك المدرسة من أجل قضاء مصالحه الشخصية.

وعلى صعيد آخر، يمكن لأى تلميذ فى وقتنا هذا أن يدعى ظلمًا على أى مدرس، ويتم وقف المدرس عن العمل حتى تثبت براءته، والأصعب أنه بعد ثبوت براءة المدرس وإخلاء ذمته من التهم المنسوبة إليه، قد يصدر أمرًا إداريًا بنقل المدرس إلى مدرسة أخرى.

ولأن الأوراق اختلطت، وبات من الصعب وضع النقاط فوق الحروف، فى هذا الزمان، فمن الصعب بمكانة فرز الغث عن الثمين، إذ رغم وجود الكثير من المدرسين الأبطال، الذين يعملون بقوة وصمت، وليس لهم قصد غير إرضاء الله فقط، والذين يؤمنون بأن مهنة التدريس رسالة سامية ونبيلة، فإننا لاينبغى أن نسقط من حساباتنا وجود بعض المدرسين من أصحاب الذمم الخربة، الذين يعاملون التلاميذ بقسوة شديدة، والذين لايعملون – فقط – من أجل إعطاء الدروس الخصوصية، وإنما – للأسف – يشاركون – أحيانًا – فى تكوين تشكيلات عصابية لممارسة أعتى أنواع الجرائم من قتل وسرقة وتزوير... إلخ.

وهنا قد يقول قائل: "إن المدرسين غير الملتزمين أخلاقيًا وقيميًا ومهنيًا، يجب محاسبتهم بشدة، وقطع عنانيرهم، وإبعادهم تمامًا عن العمل التدريسى".

هذا ما ينبغى حدوثه، ولكن كما قلت من قبل بأن الأوراق قد اختلطت، لذلك تكون عملية فرز المعلم غير الملتزم عملية صعبة وشاقة، بسبب أساليبه الملتوية التى يتبعها فى

مداهنة المسئولين، فيقرون بانه من اكفأ العناصر الموجودة في المدرسة، أو بسبب صوته العالى وممارسته بعض أعمال البلطجة، فيخشى المسئولون الاقتراب منه، ويتركونه يفعل ما يشاء إتقاءاً لشره.

وبفرض أنه تمت مساءلة المدرس، ووقع الجزاء المادى عليه (خصم من المرتب – وقف ترقية – النقل إلى وظيفة إدارية – .. إلخ) فيمكن لهذا المدرس أن يرفع قضية، ويكسبها فى أغلب الأحوال، لأن القاضى يحكم على أساس المكتوب فى الأوراق، وعلى أساس شهادة الشهود، ولا تعليق.

الحقيقة، يمثل السؤال السابق أحد أسئلة العصر الشائكة، وخاصة أننا شعب عاطفى، لايميل كثيراً إلى أذية الآخرين وضررهم، لذلك قد نجد من يسوق لهم الحجج دفاعاً عن أخطائهم، ويلتمس الأعذار لما يرتكبونه من ذنوب وشرور كنوع من التعاطف، أو خوفاً من وقوعه يوماً فى تلك الأخطاء ذاتها. وعليه، فإن محاولة الإجابة عن السؤال السابق عملية صعبة، وقد تكون مستحيلة، فى ضوء ما سبق ذكره.

(٧) المتعلم :

من المسلم به أن لقاء الأجيال له مردوداته الإيجابية الفاعلة، حيث يمكن الاستفادة من خبرة الكبار وحكمتهم الرصينة، وفى الوقت نفسه، يمكن استخدام الاندفاع العاقل للشباب فى أداء المهام الصعبة.

إذاً، وجود نقطة (أو نقاط) إلتقاء بين الكبار والشباب يسهم فى بناء المجتمع وتأكيد أمنه وأمانه، لأن كلا الفريقين يعمل أولا وأخيرا من أجل الجماعة، عن طريق تعاون مشترك مثمر بينهما.

وتتجلى خطورة عدم وجود قنوات اتصال مشتركة للتفاهم بين الكبار والشباب فى أن كل فريق يعمل بمعزل عن الآخر، وذلك قد يؤدى إلى تصادم الأفكار، بدلا من أن تتلاقى أو تتلاقح من أجل تحقيق المصلحة العامة.

وهنا، قد يقول قائل: «إن تصادم الأفكار يمكن أن يولد أفكاراً جديدة، لها صبغة تقدمية، وخاصة أن الشباب يتطلعون دوماً للمستقبل».

هذا صحيح، وعلى الرغم من ذلك، فلا يمكن ظهور أفكار جديدة على أساس تطلعات الشباب فقط، دون إهتمام يذكر بالتراث المتراكم من خبرات عند الكبار.

ولكن: متى تحدث الفجوة بين فكر وتفكير كل من الكبار والشباب؟

يتحقق ذلك عندما يستهين الكبار بآراء الشباب ويقللون من شأنها، ولا يأخذوها فى الاعتبار عند القيام بالمشاريع المشتركة بين الكبار والشباب، حيث ينظر الكبار إلى الشباب

على أنهم مجرد منفذين فقط لما يرونه صالحا وفالحا. أيضا، يتحقق ذلك عندما يرى الشباب أن أفكار الكبار لم تعد صالحة لظروف العصر، ولاتناسب متطلبات الزمان والمكان، لأن زمن الكبار قد ولى وفات، وأن هذا الزمان هو زمنهم فى الأساس، وينبغى أن لا يشاركهم أحد فيه.

إذًا، من المهم إلتقاء الكبار والشباب، بما يحقق مقاصد وتطلعات وآمال كل فريق من الفريقين. وعليه، إذا نقلنا القضية إلى علاقة المدرسين (الكبار) بالتلاميذ (الشباب أو الصغار)، يكون من المهم وجود أرضية فكرية مشتركة بين المدرسين والتلاميذ، تكون المنطلق الرئيس لتحقيق المقاصد التربوية المأمولة.

بمعنى:

إذا كان المطلوب من التلاميذ تقديم الاحترام الواجب واللازم للمدرسين، ففى الوقت نفسه، ينبغى على المدرسين تقديم الرعاية الكاملة للتلاميذ، بما يكفل تحقيق مقاصدهم المشروعة والمأمولة.

والسؤال :

المتعلم ... هل حققنا مقاصده؟

من المسلم به أن التربية فى كل مكان وزمان تهدف إعداد الإنسان إعدادًا يتوافق مع متطلبات العصر الحالية، كذا تهيئته ليواكب متغيرات المستقبل الآتية.

وعليه، تعمل التربية جاهدة من أجل إعداد المتعلم الصالح، الذى ينعم بسلامه الداخلى، ويسعد فى تعاملاته مع الآخرين، فيشعر بقيمته كإنسان فاعل، له دوره المهم فى تسيير الأمور؛ لأن لديه القدرة على التفكير وحل المشكلات.

ماتقدم، يتوافق بدرجة كبيرة مع مقاصد المتعلمين جميعًا، وبلا استثناء، إذ لا يوجد إنسان أيا كان، لا يريد أن تكون له هويته وكينونته المستقلة، ولا يوجد إنسان يرفض أن يتعامل بحب وإخلاص وفاعلية مع الآخرين ومن قبل الآخرين، إلا إذا كان هذا الإنسان يعانى من أزمات نفسية. أيضًا، لا يوجد إنسان يرفض تحقيق ذاته وإثبات وجوده من خلال الأعمال التى يتحمل مسئولية إنجازها، ولا يوجد إنسان لا يسعى لتحقيق النجاح والفلاح، وتبوأ أعلى المناصب والمراكز، ولا يوجد إنسان يرفض أن تحترم آدميته وإنسانيته.

إن المقاصد النبيلة السامية التى تحقق مقاصد المتعلم، تحققها التربية عن طريق المناهج التربوية التى يتعلمها المتعلم، وعن طريق التعاملات التى تحقق التفاعل بين المتعلم والمدرسين من جهة، وبين المتعلمين بعضهم البعض من جهة أخرى، فهل المناهج التربوية بوضعها الحالى تسهم بالفعل فى تحقيق مقاصد المتعلم؟ وهل التفاعلات الصفية واللا صفية التى تحدث داخل المدرسة لها دورها المؤثر فى صقل شخصية المتعلمين نحو الأفضل؟

للإجابة عن السؤالين السابقين، نقول :

توجه المناهج التربوية بوضعها الحالى جل إهتمامها نحو تشغيل وتفعيل آليات المتعلم الذهنية والعقلية، دون إهتمام يذكر بوجدانيات المتعلم وأحاسيسه وشعوره وميوله. وعليه، يمكن أن تسهم المناهج الحالية بدرجة ما، فى إكساب المتعلمين بعض جوانب المعرفة، دون إهتمام يذكر بالمتعلم ككائن بشرى له وجدانياته وميوله وأحاسيسه، و يريد -فى الوقت نفسه- أن يحقق مقاصده الإنسانية، التى سبق التنويه عنها.

هذا من ناحية، أما من ناحية التفاعلات الصفية بين المعلمين والمتعلمين، سواء أكان ذلك داخل الفصول الدراسية أم خارجها، فإنها تدور فى فلك الاهتمام بالمواد الدراسية، حيث يريد كل معلم- بلا استثناء- أن يثبت جدارته وتمكنه فى المادة التى يقوم بتعليمها. وبالتالى، لا يوجد وقت يذكر كى يهتم أى معلم بالمشكلات التى تواجه المتعلمين، ولا يحاول أن يسألهم عن المعضلات الشخصية والحياتية التى يعانون منها. والمعلم فى ذلك معذور تمامًا، بسبب المناهج الطويلة والمكدسة التى يجب أن ينتهى منها وفق الخطة المدرسية المحددة، ناهيك عن تخوف المعلم من توجيه الاتهام إليه، إذا حاول الاقتراب من المنطقة الساخنة، أقصد الحياة الخاصة للمتعلمين. وعليه، رغم أهمية التفاعلات الصفية فى تكوين فكر الإنسان، وفى حل بعض مشكلاته الخاصة، فإنها تنحصر فى دائرة الاهتمام بالمادة الدراسية فقط، وذلك يحرم المتعلم بدرجة كبيرة من تحقيق مقاصده، وقد يسهم فى صناعة إنسان متقوقع على ذاته، ومنعزل عن الآخرين.

ولكن، المشكلة الحقيقية بالنسبة لهذا الموضوع، أن المسئولين يدعون بأن التعليم فى صورته الحالية، يسهم فى بناء شخصيات واعية وواعدة، ولديها القدرة على التفكير، سواء أكان ذلك عن طريق الأنشطة اللا صفية، أو من خلال التفاعلات الصفية داخل الفصول.

والحقيقة، يجانب الإدعاء السابق الصواب بدرجة كبيرة، والدليل على ذلك إنه بمقارنة أحوال المتعلمين من حيث آمالهم وطموحاتهم وممارساتهم بأحوال نظرائهم من أربعين أو خمسين سنة مضت، نجد أن البون شاسع، ولصالح نظرائهم القدامى.

وقد يقول قائل: «إن المتعلمين حاليًا أسعد حظًا، لما توفره التقنيات الحديثة (الكمبيوتر والإنترنت) من أدوات تعلم، يمكن أن تسهم فى تحقيق غالبية مقاصد المتعلمين».

هذا صحيح، توجد بالفعل أدوات تعليم وتعلم حديثة، ولكنها لا تتوافر فى غالبية المدارس، وإذا توافرت، فإنها لا تستخدم فى تفعيل دور التعليم فقط، بل يمكن أيضًا إستخدامها بطريقة هدامة وسيئة.

تأسيسًا على ما تقدم، فإن السؤال السابق قد يعكس حال التعليم، الذى يشير بقوة إلى إنحدار وهبوط مستواه، وذلك مؤشر واضح للعيان بأن السؤال السابق يمثل أحد أسئلة العصر الشائكة.

(٨) محو الأمية وتعليم الكبار :

من المسلم به أن مدى تقدم أى مجتمع من المجتمعات، يقاس بنسبة المتعلمين فيه. فكلما زاد عدد المتعلمين، وخاصة الحاصلون على درجات الماجستير والدكتوراة أو على أقل تقدير الحاصلون على درجات البكالوريوس والليسانس، يمكن الحكم بتقدم مجتمع هؤلاء المتعلمين. لذلك، فإننا نجد بعض الدول استطاعت أن تقضى تماماً على أمية أفرادها، وسخرت جميع إمكاناتها،ليس فقط لتحقيق الهدف السابق النبيل، بل -أيضاً- لحفز المتعلمين لمواصلة تعلمهم مدى الحياة.

وللأسف، مازالت غالبية الدول العربية تعانى من ارتفاع نسب الأميين بين أفرادها. وإذا خصصنا الحديث عن مصر، فعلى الرغم من الامكانات الهائلة التى تخصصها الدولة من أجل محو الأمية وتعليم الكبار، فمازالت مشكلة الأمية قابعة مكانها، وتتحرك فى خطوات حثيثة جداً فى طريق حلها.

ولمعرفة المزيد من تفصيلات هذه المشكلة، يجب علينا عرض المقالين المهمين التاليين، اللذين يبرزان تفصيلات جديرة بمعرفتها:

المقال الأول :

وقام بإعداده (**إسماعيل صبرى عبد الله**)، وعنوانه: «الأمية والمجانية»، وقد نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢١/٦/٢٠٠٣:

أثار بعض أعضاء مجلس الشعب أخيرا موضوع الأمية وضرورة التصدى لها.

وواقع الأمر أن انخفاض نسبة الأمية إلي نحو ٤٥٪من السكان الذين جاوزوا سن الـ١٥ سنة مازالت نسبة عالية بالمقارنة بغيرنا من بلاد العالم الثالث (النسبة فى تركيا ١٥٪، وفى سوريا ٢٦٪ وليبيا ٣٠٪ والسعودية ٢٢٪ وإيران ٢٥٪...الخ). وإذا قلنا إن مصر لاتقل النسبة عن ٤٥٪ فمعنى ذلك أن لدينا ٣١ مليون أمى، أى مرة ونصف المرة إجمالى عدد السكان فى الأربعينيات من القرن الماضى (نحو ٢٠ مليونا). ومن ناحية أخرى يتضح أن كل الجهود التى بذلت تحت شعار محو الأمية خاصة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تنجح فى تخفيض عدد من أتيح لهم إجادة القراءة والكتابة..

ومعنى ذلك أن رصيد الأمية قبل الثورة وصل إلى رحاب الله. والدليل على ذلك أن نسبة من جاوزوا ٦٥ سنة إلى إجمالى السكان الذين تجاوزت أعمارهم ١٥ سنة، لاتتجاوز ٢,٥٪ بالأغلبية الساحقة للمصريين ولدت فى نصف القرن الماضى. فعدد الأميين يتزايد رغم ما ينفقه المجتمع على التعليم. ومن ثم لابد من محاربة الأمية بدءاً بالطفولة.

وفي ضوء البحث في قضية السكان بكل جوانبها، تكون الأولوية المطلقة هي تصفية المنبع. وقد تراوحت بيانات القيد في المدارس الابتدائية. وكانت وزارة التربية والتعليم لعدة سنوات تزعم أن المقيدين في الابتدائي يمثلون ٩٨٪ من إجمالي من هم في السن المقررة لدخول المدرسة. ولحسن الحظ أعلن وزير التربية والتعليم فقدان هذا التقدير أي سند من الواقع. ولكن القضية أكثر تعقيداً. فمن يعيشون تحت خط الفقر المدقع لايمكن أن يفكروا في إرسال أولادهم وبناتهم إلى المدرسة. وأقصى ما يؤملون هو تشغيلهم بأي عمل يدر عليهم ما يساعد على توفير طعام الكفاف. ومن الناحية الدستورية والقانونية يجب أن يعاقبوا على عدم إرسال أطفالهم إلى المدرسة. وهذه الأخيرة عندها من التلاميذ وزيادة. وقيد التلميذ في السنة الأولى الابتدائي لايعنى بالضرورة استمراره فيها.

وكل من له صلة بأحوال التعليم يتحدثون عن خطر التسرب، أي هجر أعداد كبيرة نسبياً من تلاميذ الابتدائي المدرسة. ولعل البنك الدولي قد وجد التسرب في بلاد كثيرة فاعتمد في دراسة الحالة التعليمية على أعداد أولئك الذين استمروا في الدراسة لمدة ٦ سنوات. ويضاف هنا ظاهرة لم تكن محل بحث جدي، وهي «الردة» أي العودة إلى الأمية. فكل من أمضى سنوات في الابتدائي ويرتزق من عمل لايتطلب قراءة أو كتابة، ولا يملك مطالعة جريدة يومية، يفقد هذه المهارة ولا يبقى له من مظاهرها إلا قدرته على كتابة اسمه فيوقع بدل «الختم» الذي يستخدمه والده.

تلك هي الصعوبات الحالية في محو الأمية بين الأجيال الناشئة، والتي تحول دون استمرارهم في التعليم. وإذا أخذنا في الاعتبار واقع الفئات الفقيرة فسنجد أن الأمية متوارثة من جد إلى ابن إلى حفيد. ولا يصح الزعم بأن الأهل يدفعون كثيراً للدروس الخصوصية. فليس صحيحاً إطلاقاً أن الذين يعانون الفقر المدقع قادرون على دفع أجر لأحد. بل ربما كانت تلك الضرورة ضمن تفسيرات عدم القيد والتسرب. وهذه الحقيقة المرة تفسر عدم اكتراثهم بتنظيم النسل. ويتأكد هذا إذا أدركنا أن معدلات المواليد أعلى منها لدى القادرين، وذلك لأن معدلات وفيات من سنهم أقل من خمس سنوات هي أيضاً أعلى بشكل واضح لأسباب متعددة. وهكذا نرى أن من يعارضون مجانية التعليم يحكمون في الواقع على المجتمع باستمرار انتشار الفقر والجهل والمرض. جيلا بعد جيل حتى يتمكن المجتمع من تصفية الفقر المدقع تماماً.

ويقول المنادون بإلغاء الأمية إن الحكومة لا تملك الموارد المالية الكافية لمواجهة تكاليف التعليم. وهم بذلك يجهلون ما هو مسلم به عالمياً. فقد بدأ الاهتمام بالتنمية البشرية من أن الإنفاق على التعليم استثمار وليس إنفاقا استهلاكيا بأية حال. ولا يأتي هذا التسليم بدافع اجتماعي أو مراعاة للبعد الاجتماعي كما يقال عندنا. ولكنه يأتي من ضرورة

التنمية الاقتصادية الخالصة. ففى عصرنا الحاضر يعد المواطن الأمى أو الجاهل فيه عبئًا على التنمية، فى حين إن المواطن المتعلم القادر على التعلم أهم عنصر حاكم لمعدلات النمو الاقتصادى. حتي أن البنك الدولى المشهور بتمسكه بموقف محافظ فى السياسة الاقتصادية أقر بأهمية التعليم وزيادة أعداد المتعلمين واكتشف ضرورة تكوين رأسمال بشرى إلى جانب رأس المال المادى (الأصول العينية). وهو حاليا يقدم قروضًا لتمويل مشروعات تعليمية.

وإذا نظرنا إلى التجربة المصرية فى هذا المجال رأينا أن تزايد أعداد خريجى التعليم العالى برغم قلة فرص العمل بسبب تراجع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى يسعون للعمل خارج البلاد (وبصفة خاصة فى بلدان الخليج) وهم يحولون إلى مصر منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضى سنويًا ثلاثة مليارات من الدولارات. ويمكن القول إنهم عوضوا المجتمع المصرى ما أنفقه على تعليمهم بل وأكثر. ولولا التعليم المجانى من الابتدائى إلى الجامعة المتاح للفتيات لما حققت المرأة المصرية مكاسبها المتمثلة فى اعتلائها أعلى المناصب. «ومكاسب المرأة» مكاسب للمجتمع كله؛ لأن إنتاجية المرأة العاملة أعلى بكثير من إنتاجية «ربة البيت».

وكان دستور ١٩٧١ واضحًا فى توجهاته لقضايا التعليم، فالمادة ١٨ منه تنص: «التعليم حق تكفله الدولة، وهو الزامى فى المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على بدء الإلزام إلى مراحل أخرى. وتشرف الدولة على التعليم كله وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات العمل والإنتاج». وفيما يخص وضع المرأة فى المجتمع تقول المادة ١١ ما يلى: «تكفل الدولة التوفيق بين واجبات الأسرة وعملها فى المجتمع، ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية».

وإذا نظرنا بجدية إلى التكاليف المالية لتوفير التعليم للجميع، فسنجد فى رأسها عادة بناء مدارس جديدة وكثيرة. ومن المطلوب أن يسهم القادرون فى عملية بناء مدارس تحمل كل منها اسم من تبرع ببنائها، فقديمًا عاش التعليم فى الأزهر الشريف على عائد ما وقفه عليه الامراء والأثرياء والأعيان. ولما كان الوقف فى الشريعة الإسلامية لا يصح إلا فى العقارات، قدم السنهورى باشا فى القانون المدنى البديل الذى يشمل العقار والمنقول وهو نظام «المؤسسات الخاصة». وظلت هذه النصوص دون تطبيق عملى لها ولكن فكرتها ترد دائمًا فى القوانين التى تخص الجمعيات. كما أن القادرين من أهل القرى قد تبرعوا بأرض تبنى عليها مدرسة. ويمكن أيضًا تشجيع العمل التطوعى فى عملية البناء على الأقل فى فترة الاجازات الصيفية، وإن اقتضى الأمر إعطاء المتطوع أجرا رمزيًا يقارب مصاريف يومه. «ولهذا فليتنافس المتنافسون».

وتبقى أوضاع المعلمين المفتاح الأساسى لحل مشكلات التعليم. وعلى أساس انتشار البطالة بين خريجى الجامعة والتعليم العالى عموما، يمكن أن تقدم الدولة لهم البرامج الخاصة بالتربية والتدريب العملى ليصبحوا معلمين. ولكن هذا غير كاف. فلابد من زيادة مرتبات المعلمين بشكل ملحوظ وتكرار الدورات التدريبية والحفز الدائم على توسيع آفاق المعلم الثقافى وتزايد احترام المجتمع لمهنة التعليم والمشتغلين بها. وفى النهاية، المعلم الجيد أهم من المدرسة؛ لأنه يمكن أن يعلم حتى فى ظل شجرة وساحة سوق، وإن كان لا حاجة لنا بهذا القدر من التقشف.

إن العدوان على حق النشء فى التعليم عمل معارض لصريح نصوص الدستور، وهو أيضًا تهوين بشأن مصر على المستوى الدولى حيث أصبحت مؤشرات التعليم والصحة تتقدم على مؤشرات التنمية المعتادة. ولننظر فى مؤشرات الأمية فى الدول المحيطة بنا. وأعجب ما يتم سماعه من معارضى المجانية قولهم: ولماذا تتحمل الدولة تكاليف تعليم أبناء وبنات الأثرياء الذين يحضرون فى سيارات فارهة؟ وقد نسى القوم كل شىء عن الضريبة، لأن الأثرياء فى البلاد المتحضرة يدفعون ضرائب تتناسب مع دخولهم المرتفعة ويمولون بذلك الخدمات العامة التى توفرها الدولة.

وحين تصل نسبة الذين أمضوا ست سنوات إلى ١٠٠٪ من الشريحة العمرية ينضب منبع تجدد الأمية. وإذا نضب المعين جف النهر.

المقال الثانى :

وقام بإعداده (**فتحى أبو عيانة**)، وعنوانه: «المشروع القومى لمحو الأمية بين الواقع والمأمول»، وقد نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢١/٦/٢٠٠٣.

برغم أن الحديث عن الأمية فى مصر متواصل منذ وقت طويل، فإن الزخم الذى شهدته هذه المشكلة أخيرا جعلها فى مقدمة أولويات الحكومة فى الوقت الحاضر، وذلك استجابة للاهتمام الشديد للقيادة السياسية بهذه المشكلة وضرورة الانتهاء منها فى فترة مداها اربع سنوات. وترتب على ذلك أن اقرت الحكومة خطة تنفيذية لهذا المشروع القومى، على أن يبدأ تطبيقها فعليا اعتبارا من أول سبتمبر سنة ٢٠٠٣، ورصد ١,٢ مليار جنيه لتنفيذ هذه الخطة التى سيتم من خلالها محو أمية ٧,٥ مليون مواطن ومواطنة تتراوح أعمارهم بين سن ١٥ و ٤٥ سنة.

ويقوم هذا المشروع – وفق ما أعلن عنه– على كيان مؤسسى واضح تتوزع فيه المسئولية على الجهات المشاركة فى تنفيذه، خاصة وزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية المحلية وكذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وتلتزم الأجهزة المحلية بتوفير المتدربين فى أماكن التدريب التى تقرها المحليات للاستفادة من المنشآت العامة كالمدارس ومراكز الشباب

وقصور الثقافة والوحدات الصحية ودور العبادة والجمعيات الأهلية، وتقوم المديريات التعليمية باختيار شباب الخريجين المشاركين فى البرنامج وتوزيعهم على الأماكن التى سيتم فيها التدريس لمحو الأمية.

والواقع أن مهمة القضاء على الأمية- وفق هذا البرنامج- مهمة صعبة ان لم تكن مستحيلة، ذلك لأن البرنامج بهذا الشكل وزع المسئوليات بعامة على وزارات وهيئات حكومية وغير حكومية للبدء فى تنفيذ المشروع بعد نحو شهرين من الآن، ودون تحديد كيفية حصر الأميين وإلحاقهم بالراكز المشار إليها- وهل هو اجبارى أم اختيارى، كما لم يتم تقويم ما قام به جهاز محو الأمية وتعليم الكبار فى هذا المجال للوقوف على معوقات التنفيذ وإمكانات التغلب عليها فى البيئات المختلفة سواء فى الريف أو فى الحضر، كما لم تُحدد بدقة -حتى الآن- خريطة الأمية بالتفصيل فى محافظات مصر ومراكزها الإدارية واقسامها الحضرية حتى يمكن من خلالها تحديد المناطق الحرجة الأولى بالرعاية فى تنفيذ هذا المشروع القومى العام.

غير أن أهم نقطة ينبغى أن يأخذها القائمون على التنفيذ فى الاعتبار هى توزيع الأميين حسب السن والنوع وفق البيانات المتاحة فى مراكز المعلومات بالمحافظات واعتمادا على بيانات آخر تعداد سكانى تم أخذه سنة ١٩٩٦. فقد ثبت أن الأمية تتزايد بالتقدم فى العمر وانها أكثر عند الاناث منها عند الذكور خاصة فى الريف (تصل نسبة الأمية فى الحضر إلى ١٩,٨٪ للذكور مقابل ٣٣,٨٪ للاناث وفى الريف تصل إلى ٣٦,٤٪ للذكور مقابل ٦٣,٢٪ للاناث)، واذا أخذنا الاسكندرية كمثال (١٠٪ من سكانها ريفيون) فنجد أن عدد الأميين بها ٦٦٤٣٦٥ نسمة بنسبة ٢٥٪ من السكان ١٠ سنوات فاكثر، وبالنظر إلى توزيعهم العمرى يتبين أن ٤,٤٪ منهم دون سن الخامسة عشرة و١٤,٣٪ بين سن ١٥-٢٤ و١٧,٣ بين سن ٢٥ - ٣٤ أى أن نسبة الأميين دون سن الخامسة والثلاثين بلغت ٣٦٪من جملة الأميين فى المجتمع السكندرى، ومعظمهم من الاناث اللاتى يزيد عددهن بالتقدم فى السن كما سبق القول.

والواقع أن المشروع القومى لمحو الأمية ينبغى أن يركز على الفئات العمرية الأصغر وأن تكون هى الفئات المستهدفة لمحو أميتها وسد المنابع التى تغذى تيار الأمية باستمرار، ولذلك ينبغى أن يركز المشروع على الفئات العمرية دون الخامسة والثلاثين بأولويات محددة تقوم على التقسيم الرباعى الآتى:

١ - الأميون الصغار دون سن الخامسة عشرة: وهى الفئة التى تضم الأطفال الذين لم يلتحقوا بمرحلة التعليم الأساسى، والذين تسربوا من سنوات هذه المرحلة، وارتد الكثير منهم إلى الأمية. وهؤلاء جميعًا يمثلون أخطر المراحل العمرية فى هرم الأمية فى مصر، وينبغى أن تحظى هذه الفئة بالرعاية الكاملة، ويصبح محو الأمية اجباريا لكل

الأطفال فيها، وأن تتوافر في فصول محو الأمية عوامل جذب لهؤلاء الصغار، مثل: تقديم وجبة غذائية مناسبة أو صرف زي مدرسي مجاني، أو مساعدة الأسر الأفقر التي يدفعها الفقر إلى عدم تعليم ابنائها ودفعهم مبكرا إلى سوق العمل. ويقابل ذلك بالضرورة تطبيق قانون حازم بفرض غرامات على أولياء الأمور الذين لايقيدون ابناءهم الصغار –في هذه الفئة– في فصول الدراسة لمحو الأمية.

٢ – الأميون الشباب فيما بين المدى العمرى ١٥–٢٤: وهم في مقتبل الشباب الذين يبدأون في الانخراط في سوق العمل أو يتم تجنيدهم. وهنا يمكن أن يكون تعليمهم إجباريا في حالة التجنيد، واتاحة الفرصة لتعليمهم في فصول محو الأمية ولمدة تنسيق مناسبة تجعلهم قادرين على القراءة والكتابة بطريقة تساعدهم في اعمالهم.

وهنا يمكن توفير بعض الحوافز في الفصول مثل المساعدة في ايجاد بعض فرص العمل، أو تسهيل الحصول على دعم الصندوق الاجتماعي للتنمية للقيام بتنفيذ مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر.

٣ – الأميون الشباب من ٢٥ – ٢٤: وهي الفئة التي ينبغي أن تحرص هي على محو اميتها سواء للالتحاق باعمال حكومية أو غير حكومية أو استخراج رخص للعمل أو استخراج جوازات سفر أو الرقم القومي أو حتى بطاقة التموين ذات الدعم الكلي. وفي هذه الحالة يطلب منهم ضرورة الحصول على شهادة محو الأمية قبل الاستفادة من هذه الخدمات.

٤ – الأميون الكبار: وهم الذين يزيد عمرهم على ٣٥ سنة وهؤلاء يأتون في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية في محو الأمية، ولا تسمح الظروف الحالية بالانفاق على تعليمهم، بل ان الانفاق عليهم يعد هدرا لا مبرر له، وذلك لأن محو الأمية لن يؤثر في ثقافتهم بعامة أو في سلوكهم، ويصبح على الراغب منهم في التعليم، أن يتحمل تكلفة تعليمه في الأماكن التي تحددها المحافظات لهذا الغرض في الريف أو في الحضر.

ومن المتوقع أن بيانات الأميين لن يتم الحصول عليها بسهولة إلا من خلال مجالس السكان التي سبق أن اعلن عنها على مستوى الشياخات أو الناحية أو القسم أو المركز بحيث يتم حصر الأميين الصغار أولا وإيلائهم الأهمية القصوى في التعليم، ثم من بعد ذلك الأميون الشباب. وفي تلك الحالة فإن ما خصصته الدولة من اعتمادات مالية يمكن أن يسهم إلى حد كبير في القضاء على الأمية بنسبة عالية إذا أخذت خطة الدولة بالجدية اللازمة والتعاون بين الجهات المسئولة أملا في تحقيق هدف وطني نبيل تسعى إليه القيادة السياسية، وتهتم به باستمرار.

وبعد عرض المقالين المهمين السابقين، يكون من الواجب طرح السؤال المهم التالي:

لماذا لم تحقق الجهود المبذولة بالنسبة لمحو الأمية وتعليم الكبار الثمار المرجوة بالنسبة للآمال الطموحة التى جاءت فى المشروعات والتشريعات ذات العلاقة المباشرة بهذا الشأن؟!

تعليم الكبار .. الحقيقة والوهم :

للإجابة عن السؤال السابق من منطلق الحقيقة والوهم بالنسبة لقضية تعليم الكبار، نقول:

بادء ذى بدء، يجدر التنويه إلي خطورة قضية تعليم الكبار على المستوى القومى فى البلدان النامية، إذ على أساس وضع حلول إيجابية ومتقدمة لتلك القضية يمكن تحديد وضع ومكانة أية دولة من الدول.

ومما يذكر أن تعليم الكبار يمكن أن يرادف مفهوم ومعنى ودلالة التعليم مدى الحياة، إذا تخطى حدود الأمية الهجائية والإنقرائية والكتابية، ليقع تحت مظلة أنماط أخرى من الأمية، مثل: الأمية الثقافية، والأمية فى اللغات الأجنبية، والأمية الكمبيوترية.. إلخ.

وهنا، يقتصر الحديث عن تعليم الكبار على أساس التمكن من القراءة والكتابة والحساب، التى تسهم فى محو أمية الكبار، فى صورتها البسيطة، التى لم تعد تناسب ظروف العصر ومتطلباته. ولكن هنا قدرنا وعلينا أن نتحمله، إذ فى الوقت الذى تجاوزت فيه العديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء محنة الأمية الكمبيوترية، مازلنا نتحدث عن محو الأمية للكبار فى القراءة والكتابة والحساب.

وللأمانة، يجب الاعتراف بالجهود الجبارة والعظيمة التى تبذلها الدولة فى مقابلة تركة محملة بالهموم والأسقام فى هذا الشأن، إذ كانت نسبة الأمية من عشر سنوات مضت تزيد عن ٧٠٪ من مجموع السكان تحت الألزام، ووصلت حاليًا إلى نسبة ٥٠٪ بالنسبة للذكور، ٥٥٪ بالنسبة للإناث. وعلى الرغم من هذا، فإن المشكلة مازالت قائمة بحدة، إذ إن نسبة الـ ٥٠٪ بالنسبة للذكور، ونسبة الـ ٥٥٪ بالنسبة للإناث، لايمكن الاستهانة بها وتبريرها بأية أسباب مهما كانت وجاهتها، وذلك قد يجعل البعض يتساءل:

* لماذا تتبعثر فى الهواء الجهود المبذولة لمحو أمية الكبار؟
* وهل أصبحت فكرة محو أمية الكبار مجرد وهم كبير؟
* وأين الحقيقة بالنسبة لقضية محو أمية الكبار؟

ومن المهم التنويه إلى أننا لن نقدم إجابات شافية وافية عن الأسئلة السابقة، وإنما نحاول الدوران حولها لعلنا نصل إلى ما يساعدنا على تحديد ما إذا تعليم الكبار بهدف محو أميتهم يمثل حقيقة قائمة أم مجرد وهم كبير يسيطر على فكرنا وتفكيرنا.

ومن أجل تحقيق هذا الدوران، فإننا نتطرق إلي بعض الأمور ذات المعنى والمغزى بالنسبة لهذه القضية، وهى :

(١) معلم تعليم الكبار :

على الرغم من خطورة وأهمية دور المعلم بالنسبة لتحقيق أهداف عملية التعليم والتعلم بعامة، وبالنسبة لتحقيق أهداف تعليم الكبار بخاصة، فإننا نجد أن جل الإهتمام يوجه نحو إعداد معلمى التعليم قبل الجامعى دون إهتمام يذكر لإعداد معلم تعليم الكبار.

والدليل على ماتقدم، نذكر الآتى :

* لا يخضع تعليم الكبار للاشراف المباشر لمسئولية وزارة التربية والتعليم، وإنما يشاركها فى تحمل هذه المسئولية جهاز محو الأمية وتعليم الكبار، ووسائل الإعلام السمعية (الإذاعية) والسمعية البصرية (التلفاز) . . .إلخ.

* للأسف، يتحمل – بدرجة كبيرة – مسئولية تعليم الكبار مجموعة من المتطوعين مقابل مادى لكل حالة يتم محو أميتها. وللأسف – مرة أخرى – أنه يتم الإعلان عن ذلك فى التلفاز، وكأن مهنة التعليم مجرد مهنة للاسترزاق لمن لا يجد مهنة أخرى.

* يتم تدريب المعلمين (أو المتطوعين فى الحقيقة) بطرق نمطية، رغم أن قضية تعليم الكبار تتطلب أنماطًا مهنية يجب تأهيلها بطرق معاصرة.

(٢) ميزانية تعليم الكبار :

لاتكفى الميزانية المخصصة لتعليم الكبار بصورتها الحالية لسداد الاحتياجات الفعلية الحقيقية لهذا التعليم؛ وذلك للأسباب التالية :

* لا تخصص مكافأة مجزية أو مناسبة للدراسين، رغم المسئوليات الجسيمة التى يتحملها غالبية الكبار، بالنسبة لإعالة أنفسهم أو لتحقيق متطلبات أسرهم.

* المكافآت الخاصة بالكوادر التى تتحمل مسئولية تدريب معلمى الكبار ضئيلة للغاية، رغم مشاركة بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة فى عملية التدريب.

* غالبية ميزانية تعليم الكبار تستنزف فى الأعمال الإدارية، دون الفنية، رغم أن الأخيرة يجب أن تمثل الهدف الرئيس لتعليم الكبار.

(٣) التوجيه الفنى والإدارى :

لايحقق التوجيه الفنى والإدارى أهدافه المرجوة؛ لأنه يهدف –فقط– تحقيق أهداف مباشرة خاصة بتعليم وتعلم القراءة والكتابة والحساب بطريقة نمطية وشكلية. ناهيك عن أن هذا التوجيه لايهتم بأهداف أخرى لها علاقة مباشرة بكينونة وظروف وآمال وطموحات الدارسين.

(٤) التقويم :

يتم قياس مستوى الدارسين فى القراءة والكتابة والحساب باستخدام اختبارات نمطية، مع الأخذ فى الاعتبار إمكانية تحقيق عملية الغش الجماعى عند الإجابة عن هذه الاختبارات. بالإضافة إلى ما سبق، ولتأكيده فى الوقت نفسه، إنه لم تتطرق أية بحوث أو دراسات -على حد علم الكاتب- إلى قياس مستوى الدارسين فى القراءة والكتابة والحساب، بعد ثلاثة أو ستة أشهر من الإنتهاء من دراستهم. لذلك، يتوقع الكاتب أن تكون النتائج سلبية بدرجة كبيرة جداً، إذا تحقق ذلك القياس.

إن ما سبق ذكره مجرد أمثلة قليلة من كثير بالنسبة للأمور التى يمكن التطرق إليها، والتى تساعدنا فى الدوران حول الإجابة عن الأسئلة الثلاثة السابقة. وعليه، فإن عملية (أو قل قضية) تعليم الكبار ما تزال تدور فى فلك: أهى حقيقة فعلية أم مجرد وهم كبير؟.

إن الإجابة عن السؤال الأخير ليست سهلة أبداً، لذلك عندما تطرقنا لهذا الموضوع، كان هدفنا الأساسى ومقصدنا المهم هو تحريك الماء الآسن فى بركة الجمود التى تعترى كثيراً قضية تعليم الكبار، وخاصة أننا نعيش فى عصر لايرحم المتعلمين الحقيقيين النمطيين، فما بالنا بتأثيراته الخطيرة بالنسبة لمن لم يتم بعد محو أميتهم الكتابية والإنقرائية والحسابية، فهل مازالت الفرصة قائمة حتى الآن أو أننا خرجنا بعيداً عن دائرة المأمول فى هذا العصر المجنون؟.

(٩) البحث العلمى:

تعددت وتنوعت الكتابات المهمة والجادة التى تطرقت لموضوع البحث العلمى، وكنماذج لهذه الكتابات الحيوية والجوهرية فإننا نعرض بالكامل المقالات الخمسة التالية:

مدرسة الدراسات العليا فى الجامعات المصرية

كتب **مأمون فندى** مقالاً ، نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ٥ / ٧ / ٢٠٠٢، بعنوان "مدرسة الدراسات العليا فى الجامعات المصرية"، ويتضمن ذلك المقال الآتى:

أتيحت لى فرصة التعرف على بعض الطلبة الزائرين للولايات المتحدة الأمريكية، بعضهم جاء لجمع مادة علمية لرسالة دكتوراه يكتبها، ضمن برنامج يسمى « القنوات العلمية ». وعندما تتحدث إلى بعضهم وتستمع إلى مشروعهم البحثى -على الأقل فى مجال العلوم الاجتماعية أو التربية- تصاب بصدمة.

وتتساءل لماذا تكلف الدولة نفسها كل هذه التكاليف لتنفق على طالب دراسات عليا ليس لديه أبسط مقومات البحث، وليس لديه مشروع يستحق البحث، وتسأل نفسك من الذى غرر بهذا الطالب وأرسله إلى آخر الدنيا كى يجمع مادة علمية - عن مشروع قتل بحثا بشكل أفضل من طلاب دراسات عليا من بلدان مختلفة؟ من الذى أقنع هذا الطالب

بأن نقطته البحثية جديرة بالبحث أصلا؟ وكيف سولت نفسه ليبحث فى أمر ليس لديه أدوات أساسية للبحث فيه؟ من الذى يجنى على هذا الطالب، الذى سيعود إلى مصر بعد عامين ليحصل على درجة الدكتوراه من جامعة إقليمية، وما حاجة مصر إلى باحث غير مؤهل؟ هل أصبحت درجة الدكتوراه مجرد وجاهة اجتماعية؟

كان لى حديث مع واحد من هؤلاء الطلاب والذى رأيته واقفا أمام ماكينة تصوير ليصور بعض الصفحات من بعض الكتب. سألته عما إذا كان قد درس أى كورسات فى مدرسة الدراسات العليا فى الجامعة هنا، قال "لا" أنا فقط أجمع المادة العلمية، قلت له "لماذا لاتسافر إلى بلدك وسأرسل لك كل ذلك كملف مرفق ضمن بريد اليكترونى!".

اشفقت على الطالب فى الحديث، إذا كان كل همه هو الحصول على الدرجة واللقب ولم استشف مما قال شيئا ينم عن نباهة أو دافع مسعور نحو المعرفة، كانت عيناه زائغتين، ويبدو عليه عدم التركيز، شاب تائه فى ممرات المعرفة، واقف يصور كل شيء وأى شيء.

ذكرت له حكاية صندوق البريد فى أمريكا، والذى ما إن تفتح صندوقك حتى تجد كثيراً من الرسائل معظمها للدعاية، وربما يكون لك خطاب واحد مهم فى هذه الحزمة من الخطابات، قلت لصاحبى إن العملية العلمية هى معرفة هذا الخطاب الذى يخصك، تختاره وتقرؤه، ولا تلتفت للباقى الذى لن يكون أكثر لما ونفايات، ولكن يجب أن تكون لديك المهارة المكتسبة من خلال التعليم والتدرب كى تميز الغث من السمين. هذه المهارة لا تكتسب إلا من خلال كورسات مكثفة ولمدة عامين على الأقل فى مدرسة الدراسات العليا، والذين حصلوا على درجة الدكتوراه من أى جامعة محترمة فى الولايات المتحدة يعرفون قيمة مدرسة الدراسات العليا!

مدرسة الدراسات العليا فى الولايات المتحدة هى مدرسة ما بعد الحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس يدخلها كل من يريد أن يصبح باحثا جاداً، ولا توجد فى الولايات المتحدة حكاية "معيد" تلك الموجودة فى الجامعات المصرية، يدخل الطالب هذه المدرسة ويتلقى دروسه كأى طالب يحضر إلى الجامعة كل يوم، ويجلس فى الصف يتلقى دروسه من أساتذته. ودرس الدراسات العليا يهدف إلى التأكد من شيء واحد هو الماء الطالب بأهم الكتب التى كتبت فى السياق الأوسع لتخصصه.

وساضرب مثلا من العلوم السياسية – الشيء الذى أعرفه – حيث يدخل الطالب مدرسة الدراسات العليا ليتعلم ولمدة عامين على الأقل فى أربعة فروع أساسية، الحكومات المقارنة، والعلاقات الدولية، والقانون الدولى والمنهجية. وتحت كل مظلة من هذه المظلات الكبيرة هناك فروع متعددة، ويدخل الطالب امتحانا فى مواد عديدة، ويقدم أبحاثا غالبا ما تكون بين عرض لأمهات الكتب أو بحث أصيل يخص موضوعا يهتم به الطالب، بعد عامين من الدراسة يدخل الطالب ما يسمى الامتحان الشامل الذى يتكون من جزءين،

جزء مكتوب وآخر شفهى أمام لجنة من الأساتذة. متى ما اجتاز الطالب هذا الامتحان مؤكدا لأساتذته أنه ملم بالأصول فى منهجية البحث والموضوعات المحيطة يسمح للطالب بعدها بالبحث عن موضوع مناسب للبحث لكتابة رسالة الدكتوراه التى تستغرق عامين آخرين فى أحسن تقدير، هذه العملية توجد طالبا قادرا على البحث، أما صاحبنا الذى حدثتكم عنه فقال لى إنه انهى درجة الماجستير المكونة من "سنة تمهيدية" وعندما سألته عن أمهات الكتب فى تخصصه كان خالى الذهن، كنت أنظر إليه وعينى على المستقبل وأسأل نفسى هل سيصبح هذا أستاذا فى إحدى الجامعات المصرية يوما ما؟ ومن هو سيء الحظ الذى سيتعلم على يديه؟

كان واضحا من هذا المثال أن جزءا أساسيا من واقع التعليم فى مصر مرتبط ارتباطًا أساسيًا بغياب مدرسة للدراسات العليا والتى من خلالها نتأكد أننا نجهز باحثا لديه أدواته وملما بموضوعه، إن غياب هذه المدرسة عن العملية التعليمية فى مصر يعنى أن إصلاح التعليم العالى ليس بالأمر الهين، وهناك خبراء فى هذا الموضوع اتمنى أن نسمع منهم عن كيفية هذا الإصلاح.

كلما زرت مصر اتيحت لى فرصة الحديث مع "الدكاتره" بعض بهم بنى نفسه بنفسه برغم الظروف، وحاول أن يكون على قدر هذا اللقب الذى يعنى بالتحديد الحصول على درجة الدكتوراه فى فلسفة العلوم.

أما البعض الآخر لايصلح أن يمتهن هذه المهنة. سألت البعض عن أبحاثهم المنشورة وأماكنهم نشرها، وكيف حصلوا على الترقيات من أستاذ مساعد إلى أستاذ مشارك إلى أستاذ، وقرأت بعض الأبحاث والأوراق التى لايصلح بعضها أن يكون ورقة مقدمة فى سيمنار لطالب الماجستير، هذا بالطبع فى حالة الدكتوراه الرديفة، ولكن كما ذكرت هناك حالات متميزة، هذه الحالات تعلم معظمها فى جامعة الملك فؤاد وأرسلوا إلى بعثات جادة وحصلوا على درجاتهم من كبريات الجامعات ويدخلون فى المنافسة العالمية. ولكن بكل أسف لم يستطع هؤلاء محاولة بناء مدرسة للدراسات العليا، أو مدرسة علمية لاترتبط بالشخص ولكن بالمنهج والمؤسسة.

مدرسة الدراسات العليا ضرورة ملحة فى سياق إصلاح التعليم العالى، كما أن معايير الترقيات أمر يحتاج إلى إعادة نظر ليس على مستوى مصر فقط ولكن على مستوى العالم العربى كله، فلا يستقيم للعقل مساواة درجة الدكتوراه من جامعة من الخبراء بنفس الدرجة من جامعة القاهرة.

كذلك لابد من نشر ثقافة جديدة عن معنى درجة الدكتوراه، درجة الدكتوراه تعنى شيئا واحدا لاغير هو أننا نطمئن إلى هذا الباحث لأن يقوم ببحث بمفرده دونما توجيه، هو

اعتراف من الأساتذه بأن الباحث تملك أدواته، وبذلك لايختلف الأمر عن قيادة السيارة، أى أن الشخص يستطيع القيادة دونما مدرب أو معلم يركب إلى جواره، هذا كل الموضوع.

أما سوسولوچيا الدكتوراه الآن وفى مجتمع الحراك الاجتماعى، فنحن نرى أن الدرجة ذات قيمة اجتماعية أكبر من قيمتها العلمية، إذ تساوى فى القرى المعادل الموضوعى للقب العمدة، ومتى حصل صاحبنا على هذا اللقب توقف عن البحث. درجة الدكتوراه هى بداية الطريق وليس نهايتها. هى رخصة تقول إنك تؤتمن على السيارة والطريق، وأنك تعرف قواعد البحث الأساسية.

كل ما أدعو إليه هنا هو أن نحاول أن نجعل مؤسساتنا العلمية قريبة من نظائرها فى العالم، أما الذى يتخيل أن درجة الدكتوراه من إحدى جامعاتنا بوضعها الحالى تساوى درجة من جامعة عالمية فهو إنسان يدفن رأسه فى الرمال.

ليس لدى شك فى أن كثيرين مثلى يحسون نفس الاحساس حول إصلاح التعليم العالى فى مصر، كذلك يعرفون تمام المعرفة أن غياب مدرسة الدراسات العليا هو الجزء الجوهرى من هذا الإصلاح. هذه هى الحالة إن لم نواجهها اليوم فسوف تواجهنا غدا وبثمن أكبر. إن كانت هناك قضية تستحق كل الإهتمام فى مصر، فإننا نختار قضية إصلاح التعليم العالى.

*** نحو مدرسة جادة ومتطورة للدراسات العليا :**

إن المقال السابق، أثار أشجان **إيهاب الدسوقى**، فكتب مقالاً بعنوان «نحن مدرسة جادة ومتطورة للدراسات العليا»، وقد نشر فى جريدة الأهرام فى ١١/٨/٢٠٠٢، وجاء فيه الآتى:

أثار مقال د. **مأمون فندى** بعنوان "مدرسة الدراسات العليا فى الجامعات المصرية" فى الأهرام بتاريخ ٥ يوليو، موضوعا غاية فى الأهمية. فلا شك فى أن القضية التى تستحق كل الاهتمام فى مصر فى الوقت الراهن هى قضية إصلاح التعليم العالى، وأن غياب مدرسة الدراسات العليا هو الجزء الجوهرى من هذا الإصلاح، حيث إن خريج الدراسات العليا الذى يحصل على درجة الدكتوراه يكون عضوا مؤثرا فى المجتمع بدرجة كبيرة نتيجة المراكز القيادية التى يتولاها ولقيامه بالتدريس لخريجى الجامعات الذين يتحملون مسئولية العمل فى مختلف القطاعات. ومن ثم فمدرسة الدراسات العليا تكون مسئولة عن تكوين العقل العلمى المنطقى والثقافة العامة فى المجتمع.

ويرتبط تطوير الدراسات العليا فى الجامعات المصرية بتحقيق الإصلاح الاقتصادى المنشود فى مصر، إذ إن الإنسان الذى يشكل الموارد البشرية هو أهم الموارد الاقتصادية التى يمتلكها أى مجتمع. وتزداد القيمة الاقتصادية للموارد البشرية فى مصر، فى ظل ضآلة

الموارد الاقتصادية الأخرى، مثل: المعادن ومصادر الطاقة وقد أثبتت كل الدراسات أن تطوير التعليم يؤدى إلى زيادة النمو الاقتصادى للمجتمع نتيجة زيادة الإنتاجية والقيمة المضافة، فضلا عن زيادة الإبداع والتطوير الذى يحتاجه النظام الاقتصادى القائم على آليات السوق، وتشير تجارب الدول التى حققت تقدما اقتصاديا إلى أن الاستثمار فى التعليم قد أسهم بدرجة كبيرة فى تحقيق عملية الانتقال نحو التقدم الاقتصادى، ولذا فالاستثمار فى التعليم يوفر أكبر عائد استثمارى للمجتمع.

وتؤثر مدرسة الدراسات العليا بصورة خاصة على دفع التطور التكنولوجى الذى يمر بثورة هائلة فى العالم لا تقل أهميتها عن نتائج الثورة الصناعية وقت ظهورها. وتعتمد عملية نقل أو إيجاد التكنولوجيا على الكوادر المتخصصة التى تصنعها مدرسة الدراسات العليا. وقد قطعت مصر شوطا كبيرا فى مجال تحسين المعرفة وإقامة القواعد الأساسية للبحث والتطوير منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، كما أسهمت فى ذلك المعونات الفنية التى تعمل على زيادة قاعدة العلوم والتكنولوجيا التى زادت أهميتها النسبية فى التدفقات المالية إلى مصر من نحو ١٥,٦٪ عام ١٩٩٠ إلى نحو ٤٢,٣٪ فى نهاية التسعينيات، غير أن إسهامات الأفكار الناتجة عن الدراسات العليات لا تزال ضئيلة، ويرتبط ذلك بانخفاض الإنفاق على البحث والتطوير فى المجتمع المصرى، حيث لايتعدى ٠,٣٪ من الناتج القومى الإجتماعى فى الفترة من ٨٧ – ١٩٩٧ وهى نسبة ضئيلة بالمقارنة بإسرائيل التى تصل النسبة بها إلى ٢,٣٥٪ وفى سنغافورة ١,١٣٪ خلال الفترة نفسها، مما يشير إلى حاجة مصر إلى زيادة الإنفاق على البحث والتطوير.

وتطوير مدرسة الدراسات العليا فى مصر يحتاج إلى مناقشة دقيقة لقضايا عديدة للتعرف على الأسباب التى أفرزت هذه المشكلات، وما هى الاقتراحات العملية للقضاء على الأسباب من أجل تطوير مدرسة الدراسات العليا. وتشمل القضايا التى تواجه مدرسة الدراسات العليا فى مصر جوانب عديدة، بعضها يتعلق بمدى وجود نظام دراسى مؤسسى يؤهل طلاب الدراسات العليا على دراسة مناهج البحث وأمهات الكتب فى تخصص فى إطار معرفى يعمل على تنمية ملكة الإبداع والتطوير، وكذلك هناك قضايا مهمة تتصل بمدى توافر مصادر المعلومات الدقيقة والمكتبات التى تيسر البحث العلمى الرصين، بالإضافة إلى إمكان تفرغ طلاب الدراسات العليا للدراسة الجادة.

وقد تكون مناقشة كل هذه القضايا فى هذا المقال صعبة للغاية وغير مناسبة، إنما يمكن مناقشة قضيتين تثيران اهتمامى للغاية، هما: القضية الخاصة بالموضوعات البحثية المناسبة للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه، وقضية مدى توافر أعضاء هيئة التدريس المؤهلة والمتفرغة لتعليم طلاب الدراسات العليا. وفيما يتعلق بقضية الموضوعات البحثية فى مصر، فكما ذكر د. مأمون فندى فبعضها قد يكون غير مناسب أو قتل بحثا بصورة

لاتستحق أن تدرس. وحقيقة الأمر أن هناك اسبابا وراء هذه الظاهرة السلبية في الدراسات العليا في الجامعات المصرية تكمن في ان غياب المناقشة عن المجتمع المصرى لفترة كبيرة أدى إلى ضعف الحافز لدى الباحثين على الابداع والابتكار في ظل الاعتماد على القرارات الحكومية في التعيين وعدم وجود حوافز للمجتهد، مما أوجد تساويا في الشهادة دون التفرقة بين الجامعات أو تفرقة بناء على محتوى الموضوع البحثى. وقد يكون هناك تغير في الوقت الراهن نتيجة ظهور قدر من المنافسة إلا أن التغير المقابل في ظهور حوافز للمجتهد في البحث العلمي يستغرق بعض الوقت.

كما أن الاهتمام بالنتائج العلمية للأبحاث لايزال محدودا للغاية، مما يحد من البحث العلمي الرصين، ويظهر ذلك بوضوح في عدم اهتمام الجهات الحكومية أو القطاع الخاص بالاستفادة من الدراسات التي يحصل بمقتضاها الباحث على الدرجة العلمية، وتضع هذه الدراسات مكدسة في المخازن، مثل الأجاويل، دون الاستفادة منها. والغريب أن بعض الجهات الحكومية على وجه الخصوص تقوم بعمل دراسات تتكلف آلاف الجنيهات وتنتهى إلى نتائج موجودة في الرسائل الجامعية يمكن الحصول عليها دون مقابل.

كما أن فقر المعلومات، خاصة في العلوم الاجتماعية، يشكل عائقا حقيقيا تجاه البحث العلمي، ويجعل الأبحاث تتركز في مجالات ضيقة معتمدة في الاختيار فقط على مدى توافر البيانات والمعلومات، فضلا عن أن تكلفة الحصول على المعلومات مرتفعة مما يشكل عائقا على بحث بعض الموضوعات دون تمويل كبير لايتوافر عادة للأبحاث الجامعية، إلى جانب أن معظم المعلومات الضرورية للبحث العلمي سرية ولايتم نشرها أو وضعها في المكتبات العامة، على الرغم من نشر هذه المعلومات عن مصر في التقارير التي تصدر من المؤسسات والمراكز البحثية في الغرب. وهذا فرق جوهرى بين الدراسة في دول متقدمة وبين دول نامية.

وقد كانت لى تجربة في السفر إلى انجلترا لجمع مادة علمية في أثناء دراسة الدكتوراه، وفي الحقيقة وجدت أن دخولى إلى أى مكتبة في انجلترا أسهل بكثير من دخولى مكتبة الجامعة التي أدرس بها في مصر، وهذه حقيقة ليست فيها أي مبالغة يعرفها كل باحث في مصر، فالباحث في جامعة القاهرة قد لايستطيع أن يدخل مكتبة جامعة عين شمس والعكس صحيح.

وفي المقابل، فالباحثون في الدراسات العليا في مصر يتحملون جزءا كبيرا من المشكلة، لأن البحث العلمي في الدراسات العليا ليس للوجاهة الاجتماعية، وإنما يجب أن يكون طريقا لتحقيق الأهداف العلمية التي تتناسب مع قدرات الباحث وحبه للعلم والبحث العلمي. ففي مجال الاقتصاد – لأنه تخصصى الذى أتابعه – معظم الموضوعات البحثية تكون بعيدة عن الدراسات التطبيقية التي تستكشف الجديد، كما أنها تتأثر باتجاه

السياسة الاقتصادية السائدة. في حين أن العكس هو الصحيح، وهو أن البحث العلمي هو المسئول عن إيجاد اتجاه السياسة الاقتصادية.

ويقترن ذلك بإتجاه سائد في اختيار الدراسات المقارنة بين مصر ودولة أخرى، حيث تهتم معظم الدراسات بدراسة حالات دول متشابهة مع مصر من الدول النامية بغرض المقارنة، ومثل هذه الدراسات في الحقيقة فائدتها محدودة للغاية؛ لأن الدول النامية التي تعاني من مشكلات متشابهة مع مصر أيضا تعاني من وجود حلول غير جذرية وغير متكاملة، ومن ثم فلا يمكن الاستفادة من دراسة حالات الدول النامية في علاج المشكلات المصرية، وإنما الإستفادة الحقيقية تكمن في دراسة تجربة ناجحة من الدول المتقدمة للاستفادة من طرق علاج المشكلة وأساليب تحقيق التقدم. أما مقولة اختلاف البيئة فهي مقولة تحمل مغالطة كبيرة لأن علاج المشكلات يعني تطوير البيئة لتصبح مؤهلة لعملية التقدم، فسمات التقدم واحدة في كل مكان، فيجب أن يكون واضحا أن الغرض من الدراسات المقارنة هو الاستفادة من التجارب الناجحة لحل المشكلات في مجتمعنا.

ولذا، فإن علاج مشكلة المحتوى العلمي للأبحاث الجامعية يتطلب وجود حافز على البحث العلمي الجاد وتغير النظام الدراسي؛ لأن سلوك الباحث هو رد فعل للبيئة العلمية التي يدرس فيها، ويمكن البدء بوجود مقررات مشابهة للجامعات العريقة في العالم، وقيام الجهات الحكومية بالاهتمام بنتائج الأبحاث الجادة والسعي إلى تطبيقها من خلال الربط بين الوزارات المختلفة والجامعات لحصول الوزارات على الدراسات التي تهمها، إلى جانب ضرورة النظر في العلاوة التي يحصل عليها الباحث في الجهات الحكومية نتيجة حصوله على الدرجة العلمية التي لا تتعدى عشرة جنيهات، بالإضافة إلى ضرورة القضاء تماما على مشكلة ضعف المعلومات المتاحة وتوفير المعلومات بتكلفة زهيدة وبدقة وبسرعة. وهناك دور لوسائل الإعلام المختلفة من خلال الاهتمام بنشر موضوعات ونتائج الدراسات القيمة. فجزء كبير من اهتمام الفرد يتأثر بتوجهات وسائل الإعلام، ولذا فاهتمام الصحف والإذاعة والتليفزيون بالموضوعات العلمية بصورة أكبر يرفع من تقدير الأفراد للقيم العلمية.

ومن ناحية أخرى فهناك قضية مدى تفرغ أعضاء هيئة التدريس للقيام بتوجيه الباحثين في مدرسة الدراسات العليا، وهي القضية المؤثرة بشكل مباشر. ويحتاج تطوير الدراسات العليا في الجامعات المصرية إلى وجود هيئة تدريس تتسم بالكفاءة والانضباط والتفرغ. وحقيقة الأمر أن معظم أعضاء هيئة التدريس غير متفرغين لعملية التدريس نتيجة العمل في أكثر من مكان في وقت واحد، وبالتالي يكون الوقت المتاح لمتابعة طلاب الدراسات العليا ضئيلا للغاية، ويرجع ذلك إلى مشكلة حقيقية تتمثل في انخفاض الأجور بشكل كبير لأساتذة الجامعة في مصر، فنجد أن الطالب حديث التخرج يمكن أن يحصل على عشرة أضعاف مرتب الدكتور الذي قام بتعليمه قبل تخرجه، ومن ثم يبحث كل أستاذ

جامعي – وهو معه الحق تماما – في مصادر للدخل خارج الجامعة حتى يستطيع أن يعيش حياة كريمة، بل إن الأعمال الإضافية أحيانا تكون هي المصدر الرئيس للدخل. وقد تكون بعض الأعمال التي في مجال البحث العلمي معضدة لقدرات الأستاذ الجامعي، ولكن المشكلة تظهر في أعمال أخرى لا ترتبط بالبحث العلمي.

وأعتقد أنه لا يمكن علاج مشكلة رفع كفاءة الدراسات العليا في مصر دون زيادة الأجور لأساتذة الجامعات لكي يستطيع الأستاذ أن يتفرغ طواعية للبحث العلمي بذهن صاف وأن يتابع طلاب الدراسات العليا بدقة. ويجب عدم الاعتماد في تحديد أجر أستاذ الجامعة على وجود فرص عمل أخرى أمامه، فهذا تفكير خاطيء في تحديد الأجر، فالأصل هو طبيعة الوظيفة وأهميتها، فكل دول العالم المتقدم تقدم أعلى المرتبات لرجال القضاء وأساتذة الجامعات.

إن تقدم مصر يبدأ من الاهتمام بكفاءة النظام التعليمي الذي يستند على تطوير الإبداع والمعرفة ليتسق مع متطلبات الاقتصاد الحر، وهذه المهمة لا يمكن تحقيقها دون وجود مدرسة جادة ومتطورة للدراسات العليا تعمل على توفيرها السياسة التعليمية للحكومة التي تلعب الدور الرئيس في تحقيق العدالة والكفاءة في التعليم.

● مسيرة البحث العلمي في مصر .. إلى أين ؟

يتصدى سلامة أبو المزيد عوف لقضية البحث العلمي، فكتب مقالاً بعنوان «مسيرة البحث العلمي في مصر... إلى أين؟»، نشر في جريدة الأهرام بتاريخ ١٣ / ٢ / ٢٠٠٣. ويتضمن ذلك المقال ما يلي :

لم يخف على الدول المتقدمة ما للبحث العلمي من أهمية عظيمة في تقدمها ورفعها إلى مكان الصدارة. لذا رصدت ميزانيات ضخمة في تمويل البحوث العلمية. ولما تأتى لي أن أشارك في المساهمة في مؤتمرات علمية عدة، عقدت العزم على إقتراح بعض الأفكار التي ربما تسهم في ايجاد رؤية مستقبلية للنهوض بالبحث العلمي، ومن تلك المقترحات :

١ – تخريج نخبة من خيرة شباب العلم على وعي تام بمجريات الأمور من حولها، وفي هذا عون لهم على بلوغ غايتهم، وعلى الجامعة مسئولية لا تتنصل منها لاعداد هؤلاء الباحثين المبدعين، ولابد لها من إعادة تشكيل المناهج بحيث تواكب حاجات العصر وتطورات المستقبل في العاجل والآجل.

٢ – دوام التعاون مع المؤسسات والمراكز العلمية والجامعات الأجنبية التي اتسع باعها في هذا المجال. ويلزم من ذلك قطعا ضرورة إيفاد الباحثين العلميين إلى الخارج ليعودوا مزودين بجديد ومزيد، على الأخص في التخصصات النادرة، وفي الإمكان كذلك ربط الجامعات المصرية بما يناظرها من جامعات ومراكز بحثية ومؤسسات علمية

وانتاجية بالداخل والخارج، وتأسيس الاتحادات والمنظمات وتشجيع البحوث المشتركة وإقامة المعارض وتبادل مايستحدث فى العلم من بحوث ودعوة من يحاضرون فى تخصصاتهم من مختلف دول العالم، ومعلوم أن تبادل الخبرات الثقافية والعلمية يعد دعامة من أهم دعائم التقدم العلمى.

٣ - توفير الميزانيات الخاصة بالبحث العلمى وايجاد الموارد التى تشكل هذه الميزانيات، وذلك أسوة بالدول المتقدمة التى رصدت إمكاناتها لخدمة البحث العلمى وتطويره، ونسوق لذلك مثلا فنقول: إن الدول المتقدمة فى أوروبا ترصد فى المتوسط ٢,١٪ من دخلها للبحوث العلمية، وترصد اليابان ١٨,٢٪ لهذا الغرض، وكذلك ترصد الولايات المتحدة الأمريكية ٤٨,٢٪ وكوريا ترصد ٢,٢٪ وتايوان ٩,١٪ لخدمة البحث العلمى. ويستدل من هذه الأرقام على ما لهذه الدول من اهتمام بالبحث العلمى ودوره فى خدمة قضايا المجتمع والبيئة. وليس حتما أن تكون مصادر التمويل الخاصة بالبحث العلمى كلها من قبل الدولة، بل على المؤسسات والشركات الصناعية الكبرى أن تسهم إسهاما فعالا فى تمويل البحث العلمى، كما يتحتم تشجيع المنح الشخصية والتمويل الذاتى، ولقد وفقت جامعة القاهرة كل التوفيق فى تحقيق الريادة العلمية لها عندما شكلت رابطة لخريجيها وغايتها أن يسهم الخريجون فى خدمة المشروعات التى تقيمها الدولة، وإنشاء أكبر مكتبة فى الشرق الأوسط. ولقد خصصت جامعة القاهرة مايربو على مليونى جنيه لدعم المشروعات البحثية المستمدة من البيئة يقوم بها شباب أعضاء هيئة التدريس. ولقد عرفت أثناء وجودى فى الولايات المتحدة فى زيارة علمية منذ أشهر، التعاون الوثيق بين أصحاب المزارع وجامعة جورجيا، حيث يتولى الباحثون بحث أى مشكلة علمية يتقدم بها المزارعون والعمل على حلها بتمويل من أصحاب المزارع. ولذلك يجب إنشاء آلية لزيادة الارتباط بين الجامعة ومؤسسات الخدمات والانتاج وان تطلب الأمر رعاية الجامعة لوحدات بحثية بكل من هذه المواقع.

٤ - ينبغى حسن اختيار من يدرسون دراسات عليا لأنهم يرسون الأساس السليم للبحث العلمى.

٥ - يجب الفصل بين الترقية بالبحوث والتدرج الوظيفى لأن ذلك يفضى إلى التسرع فى إجراء وكتابة هذه البحوث أملا فى زيادة المرتب، وبالتالى تضعف القيمة العلمية لهذه البحوث وتفتقد إلى الهدف والتطبيق البيئى، ولذلك نجد أن الكثير من الأبحاث أكاديمية ولاترتبط بمشكلات المجتمع والبيئة.

البحوث التربوية .. ومستقبل مصر :

ومن منظور تربوى، يكتب **محمد زكى عويس** مقالا، بعنوان «البحوث التربوية .. ومستقبل مصر»، نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٣ / ٥ / ٢٠٠٢، ويتضمن هذا المقال ما يلى:

تؤكد الظروف التى تمر بها المنطقة بكل تداعياتها أهمية إعداد جيل جديد قادر على التصدى للتحديات المستقبلية، واستيعاب المتغيرات المتلاحقة السلبية والإيجابية التى يجب أن نتعامل معها بوعى وبشعور الانتماء للوطن الذى ترتبط مصائرنا بمصيره. ومن هنا كان الاختيار العبقرى لتطوير التعليم باعتباره المشروع القومى لمصر. وهو اختيار نحيى القيادة السياسية عليه، حيث يضاف إلى رصيدها الكبير من الحكمة التى تجلت فى أمور كثيرة مثل التنبيه المبكر إلى خطورة الإرهاب والدعوة إلى السلام كاختيار استراتيجى وإدارة التحول الاقتصادى بصورة لاتغفل البعد الاجتماعى. وإحقاقا للحق، فإن المهمة التنفيذية لهذا المشروع القومى الخاص لتطوير التعليم قد حظيت باهتمام المسئولين بالمستقبل ومتابعة إنجازات الفكر العالمى فيه. لذلك نستشعر الجهود التربوية الهائلة، التى تتحقق بصبر وإصرار نتمنى أن تكلل بالنجاح والفلاح. وحتى يتسنى ذلك لابد أن يواكب البحث التربوى هذه الجهود ويدعمها بما يتلاءم مع الأعباء والمسئوليات الجسيمة لهذا المشروع القومى. فالبحث التربوى فى الكليات والمراكز المتخصصة يؤثر على إعداد الأجيال المستقبلية. ومن هنا تأتى خطورته التى لا أبالغ إذا ما أكدت أنها تفوق خطورة الكثير من مجالات البحوث الأخرى رغم أهميتها. إن بناء البشر هو أصعب المهام، والنجاح فيه يساعد حتما على المهام الأخرى. إذا كنا ننادى بتقويم منظومة البحث فى مختلف المجالات، فمن واجبنا ومن حقنا أن نطمئن على مناسبة منظومة البحث التربوى لمتطلبات المشروع القومى، سواء من حيث إدارتها وبرامجها وأهدافها الاستراتيجية وسبل تقويمها وأخلاقياتها، ومحاسبتها فى ضوء هذا كله.

والآن ماذا نريد من منظومة البحث التربوى؟ إن لدينا دليل العمل المتمثل فى المشروع القومى سالف الذكر والإطار المعرفى والفنى والخلقى الذى يتبناه وزير التربية والتعليم، ويدعو إليه فى كل أحاديثه وحواراته من طرحه للمحاور الثلاثة الخاصة بالبحوث والدراسات والمؤتمرات العلمية ولجان التطوير.

وفى معرض الحديث عن البحث التربوى دعنا لانقتصر على كلمات مجردة ونذكر فى البداية مثالا يؤكد أننا نريد بحثا ملتحما بالقضايا والمشكلات التعليمية، وهو: آفة الدروس الخصوصية التى تم وصفها بالإيدز، والتى تستنفد طاقات الأسرة المصرية ولا تصنع جيلا جادا يقدر على ممارسة التعلم بنفسه. إن معركة الدروس الخصوصية هى معركة أخلاقية ذات أبعاد ثقافية واقتصادية هائلة.. والبحث التربوى، كفرع من العلوم

الاجتماعية عليه أن يقدم حلولا عملية تساعد على نشر الوعى المضاد لمرض الدروس الخصوصية (مجازاً)، وبيان خطورته الاقتصادية والمعرفية والمستقبلية. إن هذه الدروس الخصوصية تؤدى إلى ظهور أجيال جديدة تستسهل الحصول على معلبات تعليمية فاسدة، وتدمر العلاقة بين الطالب والمدرس، وترهق الأسرة بأعباء جسيمة دون عائد حقيقى. وبالتالى فإنها من أعدى أعداء التنمية، لأنها تضر بالتنمية البشرية، التى هى أساس التنمية الشاملة.

كنا – ومازلنا – نتمنى أن تلم البحوث التربوية الجادة فى المراكز المتخصصة بالجوانب المختلفة لهذه القضية، وتقدم عطاءها بالنسبة للمواجهة الشاملة على مختلف الجبهات الثقافية والتعليمية والإعلامية والاقتصادية، دون رصد سطحى لحجم المشكلة والمبالغ الباهظة التى تنفق على هذه البحوث عن طريق احصائيات لاتقدم حلولا حتى مع افتراض دقتها. ألا يجب أن تقدم البحوث التربوية الحلول الجذرية لمثل هذه القضايا الميدانية، وتضع أيدينا على وسائل تنفيذها؟ وإلا فما جدوى هذه البحوث؟

وبالإضافة إلى الالتحام بالقضايا الميدانية، وتقديم الحلول العلمية لها يأتى بعد الرؤية المستقبلية. أرجو أن يراجع كل مهتم بالتعليم المضمون المستقبلى لاستراتيجية التعليم فى مصر، وهو مضمون متكامل، لايجب أن يكتفى بمتابعة الفكر المستقبلى، بل ينبغى –أيضاً – أن يتطرق إلى التعليم والثورة العلمية والتكنولوجية فى ضوء استشراف مستقبل العالم بشكل عام.

بعد هذه المراجعة أرجو أن يدلنى أحد على بحوث تربوية تستوعب هذا الفكر المستقبلى الذى صار فرعا ناضجا من فروع الدراسات الاجتماعية، والتى يشغل التعليم فيه موقعا متميزا. هل هناك بحوث تربوية كافية لدعم المفاهيم والمضامين التى يتبناها مشروعنا القومى لتطوير التعليم فى مصر؟ أين هى؟ هل هو نقص فى كوادر البحث التربوى المهتمة بالمستقبل؟ أم هو غياب الرؤية المستقبلية فى إدارة البحث التربوى؟.

وآخر القضايا التى نذكرها هنا، وكنا ومازلنا نتمنى أن يقدم لها البحث التربوى حلولا تتجاوز عقبات الحاضر هى قضية اقتصاديات التعليم، والأسلوب الفعال للمشاركة المجتمعية فى تمويله من واقع الإحساس بأنه أفضل استثمار فى المستقبل. إننا نعانى قلة تكلفة تعليم الطالب بالمقارنة بدول كثيرة، ونريد تعظيم العائد التعليمى من التكلفة المتاحة والعمل على إيجاد مصادر لزيادتها. إن البحوث التربوية ذات الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية العميقة يمكن أن تساعدنا على تقديم حلول وبدائل ابتكارية. إن البحث هو دعوة للإبداع والابتكار فى سياق ثقافى ومجتمعى معين. إننا نرى محاولات جادة لحل مشكلة اقتصاديات التعليم دون أن نشعر بمساهمات البحث التربوى بالقدر الذى يتناسب مع المشكلة عمقا وأصالة ورؤية مستقبلية.

إن مشروع مبارك القومى لتطوير التعليم يضع البحث التربوى أمام مسئوليات جديدة. فمع اهتمام القيادة السياسية بالتقدم العلمى والتكنولوجى انعكس ذلك على المدرسة، حيث تمت الجهود الجبارة لتحديث آلاف المدارس والارتقاء بالمستوى المعلوماتى والتكنولوجى بها، وهو الأمر الذى احتل أهمية خاصة عند المسئولين التربويين. فهل يواكب البحث التربوى ما حدث من تطور فى مدارسنا بحيث يسهم فى الاستفادة من هذه الإمكانات التى أتاحتها الدولة للنهوض بمستوى الإنسان المصرى القادر على تحقيق الأهداف النبيلة للتقدم والتحديث.

الماجستير والدكتوراة لخدمة التنمية:

كتب **حامد طاهر** مقالاً بعنوان «الماجستير والدكتوراه لخدمة التنمية»، وقد نشر هذا المقال فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢١/٦/٢٠٠٣، وجاء فيه الآتى :

لا أعرف بالضبط كم عدد رسائل الماجستير والدكتوراه التى منحتها الجامعات المصرية منذ حصل على أول واحدة منها عميد الأدب العربى **طه حسين** فى مصر، ولا عدد تلك الرسائل التى حصل عليها المصريون من الجامعات الغربية. لكن الذى أعرفه أن هذا العدد الهائل، الذى يكاد يملأ حتى الآن قرنا بأكمله، يمثل ثروة علمية وفكرية لايستهان بها. ومن المؤكد أن عددا منها لا يحتوى فقط على دراسات موسعة أو تحليلات عميقة، وإنما يضم أيضا أفكارا جديدة، وحلولا مقترحة لمشكلات كانت، أو مازالت قائمة حتى الآن. والمعروف أن كل رسالة ماجستير أو دكتوراه لم يقل العمل فيها عن فترة زمنية تتراوح بين سنتين وخمس سنوات، قضاها صاحبها فى القراءة والبحث والتأمل والمراجعة، تحت إشراف أستاذ أو أكثر قاموا بالمتابعة والتوجيه والتصحيح إذا لزم الأمر. هذه الرسائل العلمية التى تمثل قمة العمل الجامعى تتوزع على مختلف أنشطة المعرفة التى تقوم الجامعات بدراستها وتدريسها.

ولأن المستقبل العلمى يتوقف إلى حد كبير على مدى إجادتها واتقانها، فإنها تحمل بصمة صاحبها، وتكاد أوراقها تكون مبللة بعرقة الممزوج بالشموع التى أضاءها طوال لياليه لكى يسهر على إخراجها بأفضل صورة ممكنة. لدينا والحمد لله الكثير جدا من تلك الرسائل التى لاتقل عن مثيلاتها فى جامعات الغرب المتقدمة، والملاحظ أن الإقبال على خوض تجربتها، والانخراط فى طابور الحاصلين عليها ما زالا يمثلان أملا براقا لدى خريجى الجامعات. وهذا يعكس رغبة محمودة من الشباب المصرى فى طلب العلم، والتدرج فى مختلف مستوياته حتى أعلى الدرجات.

وتنقسم رسائل الماجستير والدكتوراه حسب موضوعها إلى رسائل تجريبية، أى تقوم على التجربة المعملية، ورسائل نظرية، كما هو الحال فى الأدب والاجتماع والفلسفة. وبينما يعتمد النوع الثانى على الملاحظة الذكية والأحكام الذاتية، فإن النوع الأول يقوم

أساسا على التجربة التى لاتترك مساحة للشك فى نتائجها. وبالطبع نحن فى حاجة إلى كلا المنهجين، وهما يتكاملان بل ويلتقيان فى بعض المجالات المشتركة بين النظر والتجريب.

والسؤال الآن: كيف نستفيد من هذا الكم الهائل من رسائل الماجستير والدكتوراه فى حركة التنمية التى يشهدها مجتمعنا المعاصر؟ ويمكن أن تكون الإجابة على مرحلتين: الأولى ضرورة القيام بعمل إحصائى لكل ما تم من تلك الرسائل، وإعادة فحص ما توصلت إليه من نتائج وسوف يكون من السهل بعد ذلك الوقوف على ما يصلح منها للتطبيق وما لايصلح لأن الزمن قد تجاوزه. أما المرحلة الثانية فهى مستقبلية. وأساسها ضرورة التريث فى اختيار المجالات، وكذلك الموضوعات التى يمكن أن تتم دراستها فى الماجستير والدكتوراه. فليس من المعقول أن نترك للباحث وحده اختيار موضوعه بصرف النظر عن إمكانية مساهمته فى خدمة حركة التنمية التى يحتاجها المجتمع كله، ومن الممكن أن يحدث ذلك من خلال بنك للموضوعات تجتمع فيه اقتراحات الهيئات والمؤسسات والشركات، وكل ما يخدم الانتاج، وزيادته وجودته لكى تصبح بالتالى موضوعات للدراسة المتعمقة، التى يخصص لها الباحثون أغلى سنوات العمر. إننا بهذا العمل نستطيع أن نحدث التفاعل المنشود بين الجهات العلمية والمؤسسات التطبيقية والتنفيذية.

خلاصة ما تقدم: أبرزت المقالات الأربعة السابقة ما يلى :

* أهمية إنشاء مدرسة الدراسات العليا فى الجامعات المصرية.
* أهمية وجود منهجية جادة وفلسفة متطورة للدراسات العليا.
* الدور المهم والخطير الذى يمكن أن تلعبه البحوث التربوية فى تحديث مستقبل مصر.
* ليس الهدف من بحوث الماجستير والدكتوراه هو الحصول على درجة علمية فحسب، إنما ينبغى بجانب ذلك أن تسهم تلك البحوث فى خدمة التنمية فى شتى مجالاتها.

ومن منطلق أن الأهداف السامية النبيلة السابقة، لاتتحقق بدرجة كبيرة فى مجملها، فإننا نزعم بأن البحث العملى - باختصار شديد - مأزوم؛ لأنه مقيد بأغلال وموثق بأصداف لايستطيع الهروب منها، ناهيك عن ضعف الإمكانات المادية والمعملية، وأيضا هبوط المستوى العلمى لنسبة كبيرة من الدارسين والباحثين.

(١٠) الدراسات المستقبلية :

إذا كنا نعيش الحاضر بكل تداعياته وتجلياته، فإننا - فى الوقت نفسه - فى أمس الحاجة إلى التطلع إلى المستقبل؛ لأنه سيكون الحاضر بالنسبة لنا، بعد أن يصبح الحاضر

ماضيا في ذمة التاريخ، وبعد أن تكون خبرات الحاضر مجرد علامات كانت على الطريق أو إضافات إلى وعاء التراث.

نحن نعيش الحاضر بكل ما يحمله لنا من : سلام وعنف، لقاءات وافتراقات، خير وشر، ايجابيات وسلبيات . .إلخ، ورغم ذلك، فمن المهم بمكانة أن نضع المستقبل في حساباتنا بكل وعي وحكمة وفهم وإدراك. ومما يؤكد أهمية ذلك، أن دراسة المستقبل نفسه تمثل أحد عناصر المنظومة التربوية في صورتها المثلى، وأن علوم المستقبل لها مكانها المميز في المنهج التربوي. والأدهى من ذلك، أن بعض الكتب والمراجع الرصينة المتميزة تطرقت إلى علوم المستقبل حتى سنة ٢٥٠٠.

إنطلاقًا مما سبق ذكره، فإن الحاجة إلى الدراسات المستقبلية مهمة وملحة، وإذا أردنا من الآن أن نطمئن إلى حاضرنا الآتي، وأن نضع في اعتباراتنا ظروف ومتغيرات العصر المستقبلية.

وعلى الرغم من تعدد كتابات الكاتب بالنسبة لموضوع "علوم المستقبل"، فإنه يعرض المقال الذي كتبه **محمد عبد الغني شلبي** تحت عنوان "الحاجة إلى الدراسات المستقبلية"، والذي نشر بجريدة الأهرام في ٢٠٠٢/٧/٢٩، كاملا نظرا لأهميته من ناحية، ولأنه يعضد ماسبق للكاتب تأكيده في كتاباته السابقة من ناحية أخرى؛ ولأنه يبرز المعاناة الحقيقية لمنظومة التربية بالنسبة للموضوع ذاته من ناحية ثالثة:

الحاجة إلى الدراسات المستقبلية :

يعكس الاهتمام بدراسة المستقبل لدى مثقفي أمة من الأمم، درجة من الوعي الإيجابي والإيمان بقدرة الإرادة الإنسانية على إيجاد مستقبل مرغوب فيه وصياغته، ولعله من الملاحظ أن درجة الاهتمام بالمستقبل تزداد في فترات التحول العظمى العالمية بأكثر من فترات الثبات النسبي، ورغم أن فترات التحول هذه تعد – في نظر البعض – فترات يستحيل التنبؤ بمآلاتها، وذلك بما يصاحبها من انهيار النموذج أو المنظومة الفكرية والثقافية، التي كانت سائدة خلال فترة الاستقرار النسبي، ومن ثم صعوبة القدرة على الرصد والاستشراف وتحليل البنى والعمليات وفق أطر وأنساق نظرية تنظمها وتفسرها.

رغم ذلك، فإن تلك الفترات ذاتها تعد أكثر الفترات التي من المتطلب ممارسة الاستشراف المستقبلي خلالها، حيث إن للجهود التي تبذل في فترات التحول هذه مشروعية التأسيس لاتجاهات وقيم ومعايير بعينها، شرط الوعي بالقدرات المتاحة والممكنة لمسارات واتجاهات عميقة تتشكل ببطء، وعلى نطاق واسع، إلى جانب قدرات كامنة وتراكمات على صعد مختلفة قد يؤدي تضافرها عبر الزمن إلى تحولات كيفية، فضلا عن نوعيات البشر وإمكاناتهم واستعداداتهم، وردود أفعالهم، الممكنة والمرغوبة إزاء التطورات

المستحدثة والمتسارعة، وتطلعاتهم ورؤيتهم لذواتهم وصورة الآخر لديهم، ومدى وعيهم بدورهم ومكانتهم داخل أنساق تتراوح بين الضيق والاتساع على نطاق عالمى – كونى.

وعليه فقد يكون من غير المطلوب الاكتفاء بتقرير سقوط "الأنموذج" الذى كان سائدا، بل طرح الرؤى والاتجاهات والتصورات المستقبلية خلال تلك المرحلة التى نعايشها فى الراهن، فالمستقبل لن يتشكل من تلقاء نفسه، بل من خلال جهود بشر يستهدفونه من الآن على هيئة أو أخرى، سواء بتقرير خط قائم وتدعيمه، أو بمناءة آخر لاستبعاده، أو تعديل مساره، فضلا عن طرح البدائل الممكنة، ومن هنا تكتسب الدراسات المستقبلية أهميتها خلال تلك الفترات بالذات، لما تتمتع به من شمول مجالها وبينية منهجيتها، ومن ثم تجاوزها ثنائية: العلم الطبيعى – الانسانيات.

إننا بحاجة حقيقية الى بعث الاهتمام جديا بالدراسات المستقبلية فى عالمنا العربى، ليس بان تأخذنا ضرورات مواكبة التطورات العالمية فنبدى – بشكل مظهرى وقشرى – اهتماما بالمسمى، دون أن نهتم اهتماما فعليا بالجوهر، وذلك من باب ابراء الذمة والظهور بمظهر المتقدمين، فنقوم بإضافة كلمة المستقبل اقحاما إلى بحوثنا ودراساتنا ومقالاتنا، ولكن من خلال جهود علمية مؤسسية، تأخذنا إلى نطاق أكثر جدية وفاعلية من مجرد حدس الأفراد وتوقعاتهم المعتمدة على قدراتهم الاستشرافية الذاتية، ذلك أن للدراسات المستقبلية أساليب منهجية تحتاج إلى دروس ومران، وهى فوق ذلك تحتاج الى قدر من التخيل العلمى المستقبلى، والتحرر الذهنى، فضلا عن قدرة على التدرب الدائم على تنمية عقلية البدائل القادرة على طرح تصورات ابداعية نظرية وواقعية على حد سواء، وهو ما يتطلب ضرورة التحرر من إسار الرؤية الخطية، والانطلاق من مقارنة التعقد، بما تتطلبه من عدم إهمال للتفاصيل والأحداث والتطورات التى قد تبدو جزئية ومنفصلة، فى حين أنها تنطوى على قدر كبير من الأهمية، كما أنها لا تهمل ما قد يراه أغلب الناس ضربا من العشوائية، فى حين أنه ينطوى على انتظام ما بالإمكان دراسته وفقا لمنطقه الخاص.

ولنا أن نعلم – فى هذا الصدد بالذات – أن قوتنا كأناس عاديين قد نالت أخيرا دعما غير متوقع من علماء الرياضيات والحاسبات الآلية، الذين يدرسون الفوضى، استنادا الى حقيقة أن فعلا ضئيلا للغاية قد يكون ذا تأثيرات ضخمة على النظام العشوائى الكامن والظاهر على حد سواء، يعنى هذا أنه عندما نختار كأفراد فإننا نختار حتما لكل الجنس البشرى، هذه المعرفة يجب أن تمنحنا شعورا وحسا مضاعفا بالمسئولية تجاه ما نقوم به من أفعال حاضرا ومستقبلا على حد سواء.

وبما أننا نتحدث بشأن مراكز ومؤسسات بحثية متخصصة فى الدراسات المستقبلية، فإنه من الضرورى أن نؤكد أن ادارة هذه المؤسسات لابد وأن تتم وفقا لنظم الإدارة

المعتمدة فى أساسها على نتائج البحوث المستقبلية، وهى الإدارة الشبكية، والتى تناقض الإدارة البيروقراطية القائمة على الهيراركى فى أساسها، فليس مفيدا ولا حتى منطقيا، أن ننشىء مراكز بحثية بهدف إبداع بحوث ودراسات مستقبلية، وأن تدار تلك المؤسسات إدارة تتناقض مع جوهر المنتج الأساسى لها، ألا هو التوجه نحو المستقبل استشرافا واستهدافا، فليس سرا أن الإدارة البيروقراطية للمؤسسات البحثية تقتل الإبداع وتحاصره، ولا يهدأ لها بال إلا بطرد عقولها المفكرة إلى خارج تلك المؤسسات.

وفضلا عما سبق، لايكون مجديا الاعتماد فى تلك المراكز البحثية على أسماء لامعة فى مجال الثقافة، فى حين يغلب عليها وللأسف الطابع المهنى الاحترافى دون ابداع، أو حتى اجتهاد، ذلك أن الدراسات المستقبلية لا مجال فيها للفهلوة الثقافية أو الفكرية، وإنما هى فى حاجة الى باحثين مؤهلين نظريا ومنهجيا فى مجالنا هذا، فضلا عن كونهم يمتلكون عقليات طازجة، متفتحة، مرنة قابلة للتطوير، والعمل الجماعى متعدد التخصصات.

وقد يكون مفيدا أن نقرر أن الوعى بطبيعة المرحلة المعيشة، وبمرحلة الانقطاع والتمايز فى تاريخ البشرية، يمنحنا قدرا من التفكير الايجابى تجاه المستقبل، يصبح من المشروع خلاله إفساح الطريق لطرح ابداعات تمثل قفزات لاخطية على جميع مساراتنا، بحيث نبدأ من حيث انتهى الآخرون الذين سبقونا فى هذا المضمار، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهناك أهمية عظمى للتركيز على عناصر الفاعلية بدلا من تشتيت الجهود على مدى طيف واسع من العناصر التقليدية، وفضلا عن هذا وذاك، فإنه من المهم للغاية ونحن نقوم بممارسة بحثية مستقبلية أن يقر فى أذهاننا دائما أن مجال المستقبليات هو مجال بينى، يحتاج إلى رؤى متنوعة ومتباينة (طبيعية وإنسانية)، كما أنه مجال يقع على أرضيات مشتركة بين العلم والفن، وهذا مهم للغاية وإلى أبعد الحدود، بحيث لا يصيبن أحدا الاضطراب والخجل من طرح تصور يخرج عن المألوف المعيشى، فما يطرح اليوم، وينظر إليه على أنه غير مألوف أو خارج المعايير التقليدية، يصبح معتادا فى الغد، حيث إن هناك من قال إن كل ما يمكن لعقل أن يتصوره كتصور يمكن أن يوجد فعليا على أرض الواقع فى مكان ما وزمان ما، حتى أن الساعة المتوقفة تظل اشاراتها للزمن صحيحة مرتين فى اليوم الواحد.

خلاصة الخلاصة، فى ضوء الأساسيات العشرة آنفة الذكر، يمكننا أن نقول بدرجة كبيرة من الثقة: أن منظومة التعليم تعانى من أزمة حقيقية، فى مجالات: التعليم، المنهج، الأنشطة التربوية، تكنولوجيا التعليم (التقنينات التربوية)، التقويم التربوى، المعلم، المتعلم، محو الأمية وتعليم الكبار، البحث العلمى، الدراسات المستقبلية، لذلك من المهم بمكانة التفكير وإعادة النظر فى المنظومة التربوية بصورتها الحالية، حتى لاتحدث كارثة تربوية، وذلك موضوع الحديث التالى.

المراجع

(١) إسماعيل صبرى عبد الله، «الأمية والمجانية»، **جريدة الأهرام** فى ٢١/٦/٢٠٠٣.

(٢) إيهاب الدسوقى، «نحو مدرسة جادة ومتطورة للدراسات العليا»، **جريدة الأهرام** فى ١١/٨/٢٠٠٢.

(٣) حامد طاهر، «الماجستير والدكتوراة لخدمة التنمية»، **جريدة الأهرام** فى ١٢/٦/٢٠٠٣.

(٤) سلامة أبو اليزيد عوف، «مسيرة البحث العلمى فى مصر... إلى أين؟»، **جريدة الأهرام** فى ١٣/٢/٢٠٠٢.

(٥) فتحى أبو عيانة، «المشروع القومى لمحو الأمية بين الواقع والمأمول»، **جريدة الأهرام** فى ٢١/٦/٢٠٠٣.

(٦) لبيب السباعى، «امتحانات الصدمة والرعب»، **جريدة الأهرام** فى ٢/٦/٢٠٠٣.

(٧) مامون فندى، «مدرسة الدراسات العليا فى الجامعات المصرية»، **جريدة الأهرام** فى ٥/٧/٢٠٠٢.

(٨) مجدى عزيز إبراهيم، **تنظيمات حديثة للمناهج التربوية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٣.

(٩) ———، «وظيفية المناهج بوضعها الحالى... بين الحلم والحقيقة»، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس: المؤتمر العلمى الخامس عشر (مناهج التعليم والإعداد للحياة المعاصرة)، ٢١ – ٢٢ يوليو ٢٠٠٣.

(١٠) ———، «تعليم الكبار»، مركز وايدسرفيس: المؤتمر السنوى الثالث عشر (الإدارة العربية وحتمية التحديث والتغيير الفعال)، ٢٠٠٣.

(١١) ———، «أسئلة العصر الشائكة: التعليم... أين يسير؟ والمعلم... أهو ظالم أم مظلوم؟ والمتعلم.. هل حققنا مقاصده؟»، مؤتمر «التعليم والمجتمع»: كلية التربية بدمياط، ٢٥–٢٦/٦/٢٠٠٣.

(١٢) ———، **موسوعة المناهج التربوية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠.

(١٣) محمد حسن رسمى، «التكنولوجيا وخريطة العالم الجديد»، **جريدة الأهرام** فى ١٠/٦/٢٠٠٣.

(١٤) محمد زكى عويس، «البحوث التربوية ومستقبل مصر»، **جريدة الأهرام** فى ٢٣/٥/٢٠٠٢.

(١٥) محمد عبد المنعم شلبى، «الحاجة إلى الدراسات المستقبلية»، **جريدة الأهرام** فى ٢٩/٧/٢٠٠٢.

الفصل الثالث

منظومة تربوية جديدة أم الكارثة؟

- تمهيد.
- إلى أين يسير العالم اليوم ؟
- الانجازات العلمية فى القرن العشرين.
- منظومة تربوية جديدة أم الكارثة؟
- إدارة أزمة منظومة التربية .. ضرورة واجبة.

تمهيد:

إن إلقاء الضوء على ما يجب أن تفعله المدارس من أجل منح الناشئين القدرة على التكيف مع واقعهم الحالى، وعلى العيش فى مستقبل حياتهم – ينبغى أن يشغل بال وفكر كل من التربويين والمهيمنين على التعليم.

وبمعنى آخر فإن التعريف بما يجب أن تقدمه المدرسة لتلاميذها لتجهيزهم وإعدادهم لمواجهة الحياة الحاضرة، ولمواجهة المستقبل وما قد يحمله من تغيرات يصعب التنبؤ بأبعادها بدقة، ينبغى أن يكون موضوع الساعة بالنسبة للتربويين والمسئولين عن التعليم.

ولكن تحقيق ما تقدم قد يكون صعبًا وقد يصل إلى حد استحالة التنفيذ، ويعود السبب فى ذلك إلى أن المنهج التربوى بات مجالاً عريضًا يصعب وضع حدود واضحة فاصلة لمعالمه، فبعد أن كان مجرد تجمعات لبعض ألوان المعرفة البسيطة، أصبح اليوم يحتمل أن يتضمن أى شىء، وأن يهدف تحقيق كل شىء فى عالمنا المعاصر المزدحم بشتى ألوان المعرفة والتكنولوجيا (اللتين باتتا كماردين لايمكن السيطرة عليهما أو إيقاف زحفهما)، والمثقل بكثير من الهموم والأوجاع.

إذن فقضية "حدود المنهج" قضية صعبة وشائكة بسبب العوامل العديدة الداخلة فيها والمتداخلة معها، وخاصة أن إنجازات العلم خلال القرن العشرين تفوق كل تخيل وتصور، فالمكتشفات والمخترعات العلمية تدفقت خلال ذلك القرن بطريقة حادة جداً، بحيث لا يمكن للعقل البشرى إدراكها، مما أصاب الفرد فى وقتنا هذا بالإعياء المعلوماتى.

أولاً: إلى أين يسير العالم اليوم؟!

ان ما يلفت الانتباه اليوم حقا فى تطلعات المستقبل، ومعضلات التقدم حيال التطور الحديث، وما يصاحبه من سرعة تدفق المستجدات التى تطرأ ما بين الحين والآخر من جهة، وحدة الصراع القائم بسبب تصادم أفكار الإنسان المعاصر ما بين القديم والحديث من جهة أخرى، يؤكد ما آلت إليه المستجدات فى تبلور المفاهيم بما يتوافق ويوافق الثورة المعلوماتية.

ومما افرزته تلك الثورة من مستجدات على يومنا الحاضر وما أمسينا ملزمين بقبوله دون حق الاختيار من تلك المعضلات التى التهمت باجتياحها ما حولها وأخذت تهيمن على عالمنا.... مما جعل تلك المعضلات مفروضة علينا، وإلا اصطدمنا بتلك الثورة المعرفية وملحاتها، وما تحتمه علينا من الخضوع لأنها باتت واقعا، لابد لنا من أن نحذو حذوها لعلنا نرتقى إلى ما آلت إليه تلك المستجدات العلوماتية والمعلوماتية حتى لانحيا فى دائرة من العبث معزولين عن العالم، ندور حول أنفسنا فى حلقة مفرغة، وبالتالى لانجد غير ذلك الطريق لنسلكه بغية البلوغ لما آل إليه العالم اليوم.

ولكن للأسف كلما ضاعفنا خطانا للحاق بهذه الكوكبة المعلوماتية والعلوماتية وما تحتوى من مستجدات فى التحديث والتقدم... نكتشف أننا كالذى يلحق بذلك السراب، كلما اقتربنا فإن البعد ذاته لا يزال قائما بنفس المسافة والمساحة إذ لم يكن أكثر، وبذلك تختفى من أمامنا الرؤية، وتغيب عن أذهاننا المفاهيم، ونحس أننا فى عالم غريب عن هذا العالم الجديد، وليس بمقدورنا بلوغه برغم قدراتنا وإمكاناتنا على العطاء، إذا ما طلب منا ذلك، لأننا نملك من الذكاء ما يملكه غيرنا، وليس إدعاء أو غروراً ولكنه حقيقة.. ولكن المشكلة تكمن فى كيفية توظيفه، ولايمكن أن يحدث ذلك التوظيف ما لم نتحرر من المعوقات البالية، وكل ما يحجر على عقولنا، لذلك نفتقد ما يؤهلنا لنعولم عالمنا فى موكب تلك العولمة، وبذلك ما علينا إلا أن تتحرر عقولنا من رواسب الماضى الدفين ونحكم أذهاننا بيقظة ووعى واقتدار لما يدور حولنا، وبالتالى نحول مجتمعاتنا لتلتقى وتتلاقى، كى تقبل وترفض، وتنفى وتؤيد، وتفكر وتقرر، وتخترع وتبتكر، وتستطيع تقييم ما آلت إليه العولمة من مستجدات بالنسبة لما حولنا، وتحديدا أين نحن من هذا الطوفان الزاحف نحونا دون هوادة؟.. ومكاننا منه فى هذا العالم الكبير وألا نستسلم لذلك المألوف الذى كان ومازال مفروضاً علينا بأنماطه البالية التى كانت وليدة حقب سلفت صنعتها أسلاف سبقت ومن كان قبلها كى نسير على الطريق نفسه الذى سلكه هؤلاء الأسلاف، والمؤسف نحن مازلنا ناخذ بتلك الحقب السحيقة برغم التيارات الفكرية والمستجدات التى آلت على مجتمعاتنا، وفرضت إفرازات مفاهيمها وعلومها علينا، لذا يجب أن نتواكب مع كوكبتها ونتعولم مع عولمتها، لعلنا نخترق تلك العولمة والكوكبة المستحدثة، كى تتجاور مفاهيمنا مع عالمنا الذى نحياه دون أن نحاول عبثا الانفصال عنه مهما كانت المسببات والدوافع والمبررات، وإلا غرقنا فى بحر من الطوفان، ولا نستطيع التحكم فى مجداف مركبنا ولا العوم إذا ما غرقنا فى بحر المستجدات. وما يطرأ من تحديث بين الفينة والفينة قد لا يأتى بالثمار المرجوة منه، ونحن على وضعنا الحالى، غير مهيئين ولا مؤهلين للعولمة وإفرازاتها المتلاحقة واحدة تلو الأخرى.

لقد بدأ القرن الحادى والعشرون بتيارات فكرية وسلوكية مختلفة تماما عن القرون السابقة.. وكان هناك حاجزاً – لكنه غير مرئى – يفصل الزمان ببعضه، كما هو الحال فى المكان (الجغرافيا) ... وبتأمل الأحداث يمكن حصر هذا الجديد فيما يلى :

١ – تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات، جعلت الأرض كها وكأنها قرية صغيرة، ونتيجة لذلك لم يعد ما يحدث فى أى ركن على الأرض (مهما يكن قصيا) ... يخفى عن باقى سكان الأرض. وهكذا تكشفت العورات.. وسنحت الفرصة لمن هم خارج الحدود بالتدخل فى شئون محلية تحدث داخل الحدود ... منهية بذلك عصر قومية المشاكل وخصوصيتها.

٢ – رجع الزمان إلى ما كان عليه فى العصور الرومانية القديمة، حيث صار العالم أحادى القطب، فالولايات المتحدة الأمريكية صارت هى القوة الأكبر المهيمنة سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا وعسكريا... فتدخلت فى رسم السياسات العامة للعالم فى كل المجالات، وطبقتها بالقوة الغاشمة... وأحيانًا بوسائل أخرى.

٣ – ظهرت فكرة العولمة ... وظاهرها روح التقدم والابهار.. وباطنها الهيمنة والإذلال.. فكان رد الفعل الشعبى فى العالم المتقدم... الرفض.. لأن الرأى العام الواعى أدرك المعنى الحقيقى للعولمة. وهو أن الغنى سيزداد غنا والفقير سيزداد فقرا.. كما أن السيادة القومية مآلها إلى زوال ليحل محلها التدخل الأمريكى فى كل الشئون السيادية لأى دولة قومية.. وستكون هناك مركزية عالمية تخطط للجميع وتتابع التنفيذ القهرى.. لصالح الهدف الاستراتيجى للوطن الأمريكى فحسب.

٤ – تغيرت مفاهيم أخرى كانت راسخة عبر التاريخ... مثل الكفاح المسلح المشروع لمقاومة الاحتلال الأجنبى، فصار يعرف على أنه "ارهاب" تهب أمريكا للقضاء عليه فى أى مكان وجد على الأرض..! إلا إذا صب هذا التمرد فى المصلحة الأمريكية العليا..!!

٥– تبدلت فكرة الدولة التكتلية التى تقوم على الاقتصاد الموجه – أو التى ترتكز على فردية الحكم. فصنف ذلك بدوره على أنه "استبداد" يستوجب التدخل الأمريكى – مع استثناء الأنظمة "الصناعات الأمريكية" المتعاونة.

٦ – فرضت الولايات المتحدة على المشاريع الحضارية الخاصة – مبدأ الذوبان – ولو على مراحل، فى الحضارة الأمريكية بقيمها المتناقضة وسطحيتها الثقافية وفلسفتها النفعية وسلوكها العنيف.. ومن أمثلة هذه المشاريع: اليابانى – الصينى – السلافى – الإسلامى – اللاتينى.

٧ – ازدادت الفوارق بكل مجالاتها بين شمال الكرة الأرضية الأكثر حضارة وثروة، وجنوبها الأقل تطورًا وثروة... وكانت أولى النتائج لذلك: إغلاق الحدود بين نصفى الأرض.. فانحشر أهل الجنوب فى أوطانهم بأحوالها المتدنية فازدادت فقرا، وانتشرت الحروب الأهلية بين أبناء الوطن الواحد، والاقليمية بين الدول المتجاورة، وانشغلت هذه الشعوب الفقيرة أصلا بتنامى سوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية والأمنية، بل والسياسية، حيث تساعد أمريكا (سرا) البعض من أصدقائها لتولى زمام الحكم الاستبدادى..

وأثناء ذلك ظهر مصطلح دولى يعرف "بالهجرة غير المشروعة" وهكذا أهدر أحد مبادئ حقوق الإنسان... وهو الحرية بكل أنواعها ... ومن بينها حرية الاختيار العام والخاص، وحرية التنقل.

٨ – أصبحت الحروب عالية التقنية والتكلفة، واحتكرت أمريكا التفوق فيها... ويلهث بعدها فى الترتيب .. أوروبا الموحدة، ثم الصين الشعبية، ثم روسيا الاتحادية – وبعد ذلك تبقى كل الدول خارج المنافسة.

وبطشت أمريكا فعلا بعدد من الدول القومية، بطشة جبارة، ولم تهزم إلا فى فيتنام (كان ذلك خلال العقود الأخيرة من القرن الماضى).

٩ – رسمت أمريكا خريطة جديدة للعالم – طبقا لرؤياها ولمصالحها، ومصالح حلفائها الحميمين (اسرائيل على وجه الخصوص).. راعت فى التقسيم الجغرافى الجديد، تفتيت الدول.. فى الوقت الذى هى نفسها.. "ولايات متحدة" !!!

وقد بعثرت الاتحاد السوفيتى إلى نحو العشرين دويلة، وفتت يوجوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها وقسمت كوريا، بل إنها أقامت صينا أخرى (تايوان) بجوار الصين، وشرعت فى تقسيم اندونيسيا، والأمثلة فى أفريقيا واردة. ولم تستثن قارة من ذلك إلا أمريكا الجنوبية، باعتبارها داخلة فى المجال الحيوى والنفوذ الأمريكى، واستراليا لوجودها ضمن اتحاد الكومنولث البريطانى. وقد تنبهت أوروبا ركيزة الحضارة المعاصرة والعلوم والفنون إلى ذلك، فبدأت تتوحد وقطعت شوطًا كبيرًا فى ذلك.. نحو "أوروبا الموحدة"، بيد أن بؤرة المقاومة الانعزالية التى تقاوم الوحدة الأوروبية تتركز فى بريطانيا الحليف التقليدى لأمريكا والمشتركة معها فى المذهب الدينى والتكوين العرقى الغالب. وقد انضم إلى بريطانيا فى النزعة الانفصالية عدد قليل من الدول الأوروبية الصغيرة.

١٠– أصبح الدولار العملة العالمية الأولى – لدرجة أن كثيرا من دول العالم الثالث ارتبطت بالدولار كركيزة لاقتصادها القومى – مشكلة منه الاحتياطى لعملتها خصوصا بعد أن عفى الزمان على "قاعدة الغطاء الذهبى"، وأصبح حجم المتداول فى أوراق النقد الأمريكى فى أمريكا وخارجها، يحتاج إلى عدد هائل من الأصفار على يمين الرقم (١) واحد بحيث لا يحصيه إلا جهاز حاسب آلى...!

وفى هذا العرض السريع للسمات الجديدة للقرن الحالى، نلفت النظر إلى ضرورة الآتى:

١ – تطوير مجتمعاتنا بالأخذ بالعلوم والتكنولوجيا والاهتمام بالتربية والتعليم.

٢ – التوجه نحو الديمقراطية، بالبدء فى ارساء ثقافة الديمقراطية، ونشر مؤسساتها الشعبية والرسمية، وتدعيمها وتطويرها.

٣ – تطوير ثقافة المجتمع، بما يسمح بالاعتراف بالآخر، والتعاون معه، وإقامة علاقات متوازنة مع كل دول العالم الراغبة فعلا وحقا فى السلام وتبادل المصالح.

٤ – تأسيس الفكر الاستراتيجي على أساس الانتماء إلى دوائر متداخلة هي: الوطنية المصرية – القومية العربية – العالم الإسلامي – الانسانية جمعاء، وليس هناك تعارض بين هذه الدوائر.. بل إنها حلقات متشابكة متداخلة.

٥ – الدعوة إلى التكتل العربي – ردا على دعوات التفتيت والتقسيم المخطط لها من الخارج، وأيضًا اقتداء بما تم في أوروبا الموحدة.. حيث إن العصر عصر "الدولة الكبرى" ولا مكان فيه لما يسمى «الدولة القزم».

إذًا، بات للعالم سمات وخصائص بعينها تأكدت مع بداية القرن الحالي (والتي سبق ذكرها – بالتفصيل – في الحديث آنف الذكر)، وهذه أفرزت وصاحبها في الوقت نفسه مجموعة من القضايا المهمة، نذكر منها – كمثال – القضيتين التاليتين:

١ – ثورة المعلومات وتأكيد الانتماء للوطن :

يعيش البشر الآن عصر ثورة في حجم ونوعية البيانات والمعلومات، عصرا يضم تقنيات الإنترنت كأكبر وعاء كوني يضم أشكالاً من بيانات ومعلومات يسهل استخدامها بين بني البشر، في هذا العصر أشرف العالم على أن يصبح قرية واحدة، ما يحدث هنا تتم معرفته هناك، ما يحدث هناك يتم التأثر به هنا، إزاء هذه الثورة يطرح سؤال عام: هل الإنسان الفرد مقبل على تناول نوع من ديمقراطية عالمية تتيح له حريات ومنافع فردية تبتعد به عن قيود الولاء للدولة المركزية؟ أم أن الفرد سيبقى متمسكا بالولاء لوطنه وما يستتبعه ذلك الولاء من تحمل كثير من القيود المصاحبة لوجود دولة قومية تمارس على تابعيها قولبتهم في أطر من الولاء والطاعة والملصقات العقائدية؟

إن إجابة هذا السؤال تتطلب حديثا موجزا عن طبيعة كل من الثورات والدولة والإنترنت.

الثورات الإجتماعية الكبرى التي أثرت في تاريخ البشر أربع ثورات، الثورة الزراعية التي حولت الإنسان من صائد متنقل، لايملك غير أدوات صيد بدائية تكفيه طعام يومه ساعة بساعة، وحولته هذه الثورة إلى مزارع مستقر، يملك بعض أصناف طعام يومه وتفيض عن حاجته، فنشأت مقايضة السلع وولد الإقطاع، وكانت الدولة المركزية بعلاقتها الاجتماعية والثقافية، وتقولب الإنسان الفرد في أطر قبلية ومدنية وحرفية تحميه من بطش الدولة.

أما الثورة الثانية فهي ثورة البخور والتوابل اللازمة لحفظ الطعام الفائض عن الحاجة، وما تبعها من كشوف جغرافية قصرت المسافات ونشأت معها الإمبراطوريات وقت سطوة الدولة المركزية على توابعها من بشر وولايات.

والثورة الثالثة هى الثورة الصناعية التى نشأت فيها التجارة وانتشر معها استخدام النقود، وما تبعها من سريان ثقافة حقوق إنسان تاجر ومبدع امتلك مخزنا جديدا لناتج جهده تمثل فى رأس مال قابل للانتقال من مكان لآخر.

وأخيراً الثورة الرابعة التى نعيشها الآن، وهى ثورة اتصالات تترك حجما ضخما من البيانات والمعلومات متاحًا للجميع على ساحة الإنترنت، ثورة تفتت كثيرا من مقومات الدولة. وتوجد لدى الأفراد الأقوياء ثقافيًا مجالات احتكار حقيقية لبشر أقوياء، يجيدون تحويل البيانات إلى معلومات مفيدة يمارسون بها حياة ديمقراطية يعيشونها على أرض الواقع.

كل هذه الثورات تمت فى العشرة آلاف سنة الأخيرة، وأية ثورة صناعية أو ثقافية أو اقتصادية أو بيولوجية، لن تستطيع إلغاء التاريخ البيولوجى للإنسان، وتجعل المساواة بين البشر أمرًا طبيعيًا. وبالتالى ستبقى القيم الاجتماعية والثقافية قائمة بالاختلاف بين البشر، اختلاف قدرات فى استغلال موارد الطبيعة يدفع البشر نحو الجدل والتعاون، واختلاف عجز عن الاستقلال الأمثل يدفع البشر للصراع والحروب. وعن طبيعة الدولة فهى كائن حقيقى ينشأ بجهود الأفراد، كائن مستقل عنهم، تختلف فاعليتها مع مواطنيها باختلاف درجة النمو وطبيعة نظام الحكم، ودرجة المشاركة الشعبية فى صنع القرارات. وعن طبيعة الإنترنت فهو فضاء متسع فى عالم الاتصالات، يضم بيانات هائلة تبقى طوال الوقت بيانات صماء، وتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة للبشر يتوقف على ثقافة مستخدم الإنترنت. فكلما زادت مستويات الثقافة .. زادت فاعلية استخدام المعلومات فى تسهيل الحياة على البشر.

وتكون إجابة السؤال المطروح عن تأثير ثورة المعلومات على انتماء فرد ما لمجتمع ما، هى أن الفضاء التخيلى للديمقراطية الذى يتيحه انتشار كثير من البيانات على الإنترنت يترك طوال الوقت المجال متسعا لتأثير الفروق الثقافية بين الأفراد والمجتمعات، فكلما تضخمت ثقافة شعب ما وامتلأت بالموضوعية العلمية.. أصبح فضاء الإنترنت أكثر اتساعا لأن يمارس أفراد هذا الشعب ديمقراطية أوسع نطاقًا، وحين تتصاغر ثقافة شعب ما وتمتلئ بالأساطير فإن فضاء الإنترنت لن ينزع الأفراد من انتمائهم الحقيقى لأوطانهم، لكنه يضع فى صدورهم بثور انتماء لعالم أكثر اتساعا يقاوم تسلط الدولة القومية.

(٢) تنمية الإنسان لمواكبة التدفق المعلوماتى :

الإنسان أى إنسان مصنع لإنتاج المعلومات والمعرفة المتجددة: كمها وكيفها يتوقف على مدخلات الإنسان من البيئة المحيطة وإنسجامه معها بما يفجر كل إمكانات وطاقات هذا المصنع الإلهى الصنع. وبرعاية وتنمية هذا المصنع تتفجر الإبداعات والإبتكارات، وواحدة منهما قد تغير التاريخ الإنسانى كله.

والمؤسسة أى مؤسسة، جموع كوادرها البشرية، هم أهم وأخطر مكوناتها المادية والمعنوية. وبالتبعية فإن المؤسسة هى "محول" لمعلومات ومعارف كوادرها البشرية إلى منتجات وخدمات تسهم بدورها فى تشكيل البيئة (السابق الحديث عنها) والارتقاء بها وبإنسانها ليعظم من كيف وكم معلوماته ومعرفته.

والدولة أى دولة، أخطر مكوناتها المادية والمعنوية هو بشرها. وعليه فإن الدولة "محول" ضخم لكل معلومات ومعارف كوادرها البشرية ومؤسساتها ونظمها، وهى أيضًا تحولهم إلى خدمات بمسميات وأشكال وأهداف مختلفة تسهم بدورها فى تشكيل المناخ العام لكل من على أرض هذه الدولة لكى تتفجر طاقاتهم المعرفية بشكل مباشر فتحدث التنمية وبعدها الارتقاء والعزة والأمان.

إذن فإن قيمة الدولة فى قيمة انسانها، وفى عصر سمى بعصر المعرفة تزداد قيمة أن يكون الإنسان معرفيًا، وبالتالى تكون الدولة هكذا.

والإنسان لايصبح معرفيا بالمصادفة ولكن تحوله البيئة التى ينمو فيها والتى توفر له مدخلات تتكون بها قواعد وبنوك معرفته. تلك المدخلات تتمثل فى نوعية التعليم وعمق الثقافة وتنوعها وسلامة بنائها الاجتماعى وقدرته على حرية التعبير وتمتعه بالديمقراطية المطلقة الى حد توافر السلام النفسى، إضافة إلى توافر فرص الاتصال والتواصل مع مجتمعات المعرفة المتقدمة، مع ملاحظة ان تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أحد مكوناتها الأساسية.

والدولة أيضًا لا تتحول إلى دولة معرفية بالمصادفة، ولكن بتكامل وتفاعل كياناتها الكثيرة: الصغيرة والكبيرة والمتفرقة من خلال منظومة تحدد أدوار كل كياناتها وآليات وأساليب تنميتها معرفيا، ومن خلال شبكة اتصالات وعلاقات مادية ومعنوية تربط وتجمع وتوظف كل هذه الكيانات لتحقق الهدف أو الأهداف التى تخطط لها الدولة.

ان أصغر هذه الكيانات هو الإنسان واكبرها هو المؤسسات، وسواء كان الحديث على ذلك أو ذاك، فإن جميعها كيانات معرفية تملك طاقة الإبداع والابتكار.

وتجدر الإشارة إلى أن التحول الى مجتمع معرفى بالمفهوم العلمى هو أمر طبيعى يتسق مع التطور الفكرى الذى يحدث فى أى عصر من العصور. فقديمًا كانت مكونات المجتمع المعرفى موجودة، وإن كانت – آنذاك – آليات تنمية الكيانات فقيرة وآليات التوظيف والتجميع مفقودة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانت فى مرحلة الولادة، أما الرؤية والهدف فكانا غير متبلورين.

أما الآن فالتحول إلى مجتمع معرفى أصبح حتميا لأنه أقصر الطرق للتنمية الشاملة، بل ربما يكون أوفرها وإن كان الوقت هو التحدى، أوفرها لأنها تعتمد على الطاقات الفردية

للعنصر البشرى وهو من صنع الخالق وان كانت تنميته من صنع المجتمع. والوقت هو التحدى؛ لأن سباق الأمم أصبح شرسًا ويعتمد كلية على سرعة امتلاك مفاتيح تطور العلم والتكنولوجيا، القلب النابض لمجتمع المعرفة.

ومن المهم أن تدرك الدول النامية قيمة الإنسان وقيمة ما يملك من تكنولوجيا ذاتية هى من صنع الله، وأن توجه - أيضًا - جل جهدها نحو كيفية استكشاف وتنمية وتوظيف وربط وتكامل كل هذه التكنولوجيا لتكون تكنولوجيا واحدة شاملة، بعدها تدور عجلة التنمية ذاتيًا بلا توقف.. إنها حركة مستمرة.

ثانياً : الإنجازات العلمية فى القرن العشرين :

لتأكيد ما ذهبنا إليه فيما تقدم، علينا مراجعة حديث (**جوزيف بويندكستر وجوزيف داجنيز**) الذى تمحور حول قضية «بأى سرعة نستطيع أن نمضى؟ How Fast Can We Go?، حيث أبرزا الإنجازات العلمية التى تمت خلال القرن العشرين؛ وذلك ما يظهره الحديث التالى:

لقد أعطى وضع هذا الملخص لأهم إنجازات العلم فى القرن العشرين لمعظم أفراد هيئة تحرير مجلتنا إيمانًا مجددًا بالمقولة الشائعة التى تقول: إن ٨٠٪ من كل منجزات العلم قد أنجزت خلال العقود العشرة الأخيرة، فقبل زمن غير بعيد فاجأنا «**فرويد**» بإعلان بداية هذا العصر الجديد بكشفه عن غوامض العقل اللاواعى (اللاشعور Unconscious mind)، وأزاح «**أينشتاين**» جانبًا معظم قوانين «**نيوتن**» فى علم الفيزياء التى ظلت راسخة لمدة ٤٠٠ عام، وعلمنا «**هايزنبرج**» (Heisenberg) أن علينا أن نعيش مع الارتياب أو اللايقين.

اعتبارًا من هذه البداية المهيبة تسارع مسار الانجاز العلمى فى القرن العشرين، وبحلول منتصف ذلك القرن أنتج العلماء سلاحًا كفيلا بأن يدمر العالم كله، ثم جعلوه أكثر قوة بما يفوق الخيال، ثم قام فريق من العلماء بإنتاج آلة حاسبة تتفوق فى أدائها على صانعيها. ومنذ فترة وجيزة استطاع العلماء أن يتلاعبوا فى عملية التناسل بحيث يستنسخون نسخًا طبق الأصل من الأشكال الحية الموجودة، بل ومن أشكال الحياة التى لم توجد من قبل قط.

وبمراجعة هذه الاكتشافات تتضح حقيقة أكثر دلالة من الاكتشافات ذاتها، فالعلم لم يشغل فقط أكثر العقول توقدًا بالذكاء فى القرن العشرين، بل وأكثرها إبداعًا أيضًا، فالاكتشافات المذهلة سبقتها شطحات مذهلة الخيال.

وليس من المحتمل أن يتباطأ إيقاع هذه الإنجازات- بل على العكس تمامًا فمعدل الإنتاج العلمى يتزايد بصورة مطردة، وهذا يعنى أن العلم لابد وأن يصبح أكثر تخصصًا وتفرعًا، ومن ثم يتضاءل عدد العلماء الذين يجرون أبحاثًا علمية تستطيع التواصل مع

مجالات أخرى خارج عوالمهم التخصصية، وقد يمتد بنا العمر لكى ندرك صحة كلمات «ثورشتين فبلن» Veblen التى اقترح فيها أن يدير الفنيون العالم فى نهاية الأمر لأنه لن يفهمه سواهم.

وعلى الصفحات التالية، يتم تقديم أهم المنجزات العلمية، والذى يبدأ بالعام ١٩٠٠ وينتهى بالتغطية السنوية التقليدية التى تقوم بها مجلة «ديسكوفر» Discover فى العلوم، وخلال هذا العرض لا يستطيع الفرد انتزاع السيطرة من الفنيين، ولكن المأمول أن يقوده العرض إلى ما وراء الدهشة، إلى فضول شديد تجاه العالم المتزايد التعقيد الذى يحيط به.

فالعلم -كما يقول المثل القديم- من الأهمية البالغة بحيث لايجب أن نتركه للعلماء وحدهم.

«١٩٠٠» :

- «والتر ريد Reed» يربط بين الحمى الصفراء والبعوضة المسماة «الزراعة المصرية» (Aedes acgypti).
- «ماكس بلانك Plank» - أبو فيزياء الكم- يكتشف أن الإشعاع يُمتص ويُبعث فقط عند مستوى معين من الطاقة.
- «بول فيلار Villard» يكتشف أشعة جاما.
- «أرثر إيفانز Evans» يعثر فى حفرياته على قصر «مينوى» من العصر البرونزى فى كنوسوس بجزيرة كريت.
- «هوجو دى فرايز De Vries» و «كارل كورينز Correns» و «إريك تشيرماك، فون سيسينيج Von Seysenegg» يعيدون اكتشاف قوانين «مندل» للوراثة الموضوعة العام ١٨٦٥.

«١٩٠١» :

- «كارل لاندشتاينر Landsteiner» يتعرف فصائل الدم البشرى O,B,A.
- «جوجليلمو ماركونى Marconi» يستقبل أول بث للراديو عبر المحيط الأطلسى.
- «إيفان بافلوف Pavlov» يصف الفعل المنعكس الشرطى.
- «سارتورى كاتو Kato» يعرض القهوة السريعة التحضير فى معرض بان أمريكان بمدينة بافلو فى ولاية نيويورك.

«١٩٠٢» :

- «ج. هونولد Honold»، زميل «روبرت بوش Bosch»، يخترع شموع «بوش» للاحتراق.

«١٩٠٣»:

- «الأخوان رايت Wright» (ويلبر وأورفيل رايت) يحلقان بطائرة فى مدينة كيتى هوك بولاية نورث كارولينا لمدة ٥٩ ثانية.

«١٩٠٤»:

- «جون أمبروز فلمنج Fleming» يحصل على براءة اختراع الأنبوبة المفرغة الهواء.
- «ليون جييه Guillet» ينتج الصلب الذى لا يصدأ؛ ولكنه لا يلاحظ أنه لا يتآكل (Non Corrosive).

«١٩٠٥»:

- «ألفريد بينيه Binet» و«تيودور سيمون Simon» يضعان أول اختبار قياس للذكاء.
- يبدأ «برسيفال لويل Lowell» فى البحث عن كوكب بلوتو.
- «شارلز جوترى Guthrie» و«الكسيس كاريل Carrel» طورا تقنية لتوصيل الأوعية الدموية الممزقة.
- تم إنتاج النوفوكايين (مخدر موضعى).
- «ألبرت أينشتاين Einstein» يضع نظرية النسبية الخاصة، وينشرها فى مجلة فيزياء ألمانية.

«١٩٠٦»:

- «فريديرك هوبكنز Hopkins» يقترح عنصر غذائى جديد : الفيتامينات.
- «ألويس الزهايمر Alzheimer» يتعرف اضطراب الدماغ التنكسى، والذى سيحمل اسمه بعد ذلك.

«١٩٠٧»:

- يبدأ «توماس هنت مورجان Morgan» دراسات مبكرة فى الكروموسومات باستخدام ذبابة الفاكهة.

«١٩٠٨»:

- شركة هيوز للآلات تطور الحفار ذا الأسنان المصنوعة من الصلب الذى أحدث ثورة فى عمليات استخراج البترول بالحفر.
- «هانز جايجر Geiger» و«ارنست روذرفورد Rutherford» يخترعان عدّاداً جايجر لقياس الإشعاع.

«١٩٠٩»:

- «أندريا موروفيتش Mohorovicic» يكتشف وجود حد فاصل بين القشرة الأرضية وبين الطبقة المحيطة بجوف الأرض.
- شركة جنرال إلكتريك تطرح سخان الخبز (التوستر) الكهربائى فى الأسواق.
- «ليوباكلاند Baekeland» يبتكر وينال ترخيصًا للباكليت Bakelite – أول بلاستيك عصرى.
- «روبرت أ. ميليكان Millikan» يقوم بقياس شحنة الإلكترون.
- «فريتز هابر Haber» يصنع الأمونيا، محدثًا ثورة فى إنتاج الأسمدة الزراعية.

«١٩١٠»:

- «بول إيرليخ Ehrlich» يكتشف علاجًا للزهرى: دواء سالفارسان.
- «جورج كلود Claude» يكتشف أضواء النيون.
- «مارى كورى Curie» و«أندريه لويس ديبيرن Debieme» يقومان بعزل عنصر الراديوم.

«١٩١١»:

- «هيرام بينجهام Bingham» يكتشف مدينة «الإنكا» فى «ماتشو بيتشو».
- «روالد أموندسين Amundsen» يصل إلى القطب الجنوبى.
- «هايكه كاميرلنج أونز Onnes» يكتشف التوصيل الفائق.
- «إرنست روذرفورد Rutherford» يبين أن معظم وزن الذرة موجود فى نواتها.

«١٩١٢»:

- «فكتور فرانسيس هيس Hess» يكتشف أن الإشعاع فى وسط من الأيونات يزداد بزيادة الارتفاع، مما أدى إلى اكتشاف الأشعة الكونية.
- «ألفريد فيجنر Wegener» يضع نظريته عن التحرك التدريجى للقارات.

«١٩١٣»:

- «ماكس فون لاو Von Lawe» يصمم جهاز تصوير البلوريات بالأشعة السينية.
- «تشارلز فابرى Febry» ينجز اختباراً للكشف عن الدفتيريا.
- «نيلز بوهر Bohr» يشرح الانتقال الكمى للإلكترون من مدار إلى آخر مع نموذج جديد للذرة.

– خط « هنرى فورد Ford » لتجميع السيارة طراز "T" يختصر وقت التصنيع.

« ١٩١٤ »:

– « بينى جوتنبرج Gutenberg » يكتشف عدم التواصل بين جوف الأرض (Core) والطبقة المحيطة بها (mantle).

– مدينة كليفلاند (أوهايو) تطبق أول نظام لإشارات المرور الضوئية: أحمر وأخضر فى العالم.

« ١٩١٥ »:

– « والتر سيدنى آدامز Admas » يكتشف أن النجم « الشعرى اليمانية– ب Siri B us أكثر حرارة من الشمس بـ ٢٠٠٠ درجة مئوية، مما يجعله أول نجم أبيض قديم معروف.

– « مانسون بينيديكس Benedicks » يكتشف أول بلورات عنصر الجرمانيوم يمكن أن تحول التيار المتردد إلى تيار مستمر.

– « بول لانجفين Langevin » يخترع جهاز الموجات فوق الصوتية (السونار).

« ١٩١٦ »:

– « ألبرت أينشتاين Einshtein » ينشر نظريه النسبية العامة.

– « مارجريت سانجر Sanger » تنشىء أول عيادة فى الولايات المتحدة لتحديد النسل.

– السيارات فى الولايات المتحدة تزوّد بمساحات للزجاج الأمامى.

– « كارل شفارتر شيلد Schwarzschild » يتنبأ بوجود الثقوب السوداء فى الفضاء.

« ١٩١٧ »:

– « فيليم دى سيتر de Sitter » يستنتج من نظرية النسبية العامة أن الكون يتمدد.

– « هارلو شابلى Shapley » يقدر الحجم التقريبى لمجرة درب التبانة.

« ١٩١٨ »:

– وباء الإنفلونزا العالمى يقتل ملايين البشر.

« ١٩١٩ »:

– « جوليلمو ماركونى Marconi » يطور اللاسلكى ذا الموجات القصيرة.

– « إرنست روذرفورد Rutherford » ينتج أول تفكك صناعى لأحد العناصر.

« ١٩٢٠ »:

– « وليم داربر هاركينز Harkins » يتنبأ بوجود النيوترون الجزئية الخالية من الشحنات.

- «بلا برايت كارل تشابك Capek» يدخل تعبير «الروبوت» (الإنسان الآلي).
- «إرنست روذرفورد Rutherford» يحدد خواص البروتون.

«١٩٢١»:

- «فريدريك بانتنج Banting» و«تشارلز بست Best» يقومان بفصل الأنسولين.
- «توماس ميدجلي Midgley» يكتشف أن المركب الرباعي إيثيل الرصاص يزيل قرقعة المحرك.
- «هرمان رورشاخ Rorshach» يُدخل اختبار بقع الحبر Inkblot لتحديد الشخصية.

«١٩٢٢»:

- «هوارد كارتر Carter» يكتشف مقبرة الملك توت عنخ آمون.
- «روى تشابمان آندروز Andrews» يعثر على أول بيض متحجر معروف للديناصور.

«١٩٢٣»:

- «سيجموند فرويد Freud» ينشر الطبعة الألمانية من كتابه: (الأنا والهي The Ego and the Id).

«١٩٢٤»:

- «إدوين هابل Hubble» يعلن عن وجود مجرات خارج درب التبانة.
- «ريموند دارت Dart» يكتشف جمجمة طفل «تاونج» الشبيه بالإنسان في جنوب أفريقيا.
- الشرطة تبدأ باستخدام جهاز كشف الكذب.
- «لويس دي بروجلي De Broglie» يقترح أن كل مادة تسلك سلوك كل من الموجة والجزئ.
- تسجل براءة اختراع ساعة المعصم.
- «الكسندرى، أوبارين Oparin» يصل لنظرية في كتابه (أصل الحياة) بأن الحياة بزغت من سحاب بدائي كثيف (Primordial Soup).

«١٩٢٥»:

- «جون ت. سكوبس Scopes» يُدان بتهمة تدريس نظرية التطور في مدينة دايتون بولاية تينيسي.

«١٩٢٦»:

- «ريتشارد بيرد Byrd» و«فلويد بينيت Bennet» يدعيان قيامهما بأول طيران فوق القطب الشمالي.
- «هرمان جوزيف موللر Muller» يجد أن أشعة إكس (السينية) تسبب تغيرات في جينات ذبابة الفاكهة.
- «روبير هـ.جودار Goddard» يحقق أول إطلاق لصاروخ يدفع بوقود سائل.

«١٩٢٧»:

- «دافيدسون بلاك Black» يحدد جنس الإنسان المنتصب (Homoerectus) من أحد أسنان «إنسان بكين».
- «فيليب درينكر Drinker» و«لويس شو Shaw» يصنعان الرئة الحديدية (أداة للتنفس الصناعي).
- «فيرنر هايزنبرج Heisenberg» ينشر مبدأه للشك (بخصوص قياس مواضع مكونات الذرة).
- «تشارلز أ. ليندبرج Lindberg» يطير بمفرده عبر الأطلسي من دون توقف.
- «آل جولسن Jolsen» يلمع في فيلم «مطرب الجاز»، أول فيلم روائي ناطق.

«١٩٢٨»:

- استخلاص فيتامين ج "C".
- «ألكسندر فلمنج Fleming» يكتشف البنسلين.
- «بول ديراك Dirac» يطبق نظرية النسبية الخاصة على الإلكترون، ويتنبأ بوجود المادة المضادة «antimatter".
- «جون لوجي بيرد Baird» يعرض فكرة التلفاز الملون.
- «مارجريت ميد Mead» تشرح المجتمع البدائي في كتابها «بلوغ الرشد في ساموا».

«١٩٢٩»:

- «إدوين هابل Hubble» يعلن أن الكون يتمدد، مع تحرك المجرات للخارج بسرعة تتناسب مع بُعدها عن بعضها.
- «هانز برجر Berger» يصمم جهاز تخطيط كهربية الدماغ Electroenceph alo-graph.

- «موتونورى ماتوياما Matuyama» يجد أن مجال الجاذبية الأرضية يعكس الاتجاه أحيانًا.

«١٩٣٠»:

- «وليم بيب Beebe» و«أوتيس بارتون Barton» يغوصان بعمق المحيط في جهاز غطس كروى (كرة الأعماق: Bathysphere) إلى عمق ١٣٠٠ قدم.
- «كلايد تومبو Tombaugh» يكتشف كوكب بلوتو.
- «فرانك ويتل Whittle» يسجل براءة اختراع المحرك التوربينى.
- شركة «ثرى إم 3M» تقدم للأسواق الشريط اللاصق الشفاف (Scotch Tape) من اختراع «ريتشارد درو Drew».

«١٩٣١»:

- «إرنست و.لورانس Lawrence» يقدم جهاز «السيكلوترون»: معجل الجزيئات.
- «هارولد يورى Urey» يكتشف «الديوتيروم» (الهيدروجين الثقيل).

«١٩٣٢»:

- «جيمس شاديك Chadwick» يكتشف النيوترون.
- «كارت ديفيد أندرسون Anderson» يكتشف أول مادة مضادة البوزيترون.
- «أوجست بيكار Piccard» ومساعده يصعدان في بالون لارتفاع ٥٣,١٥٣ قدما، وهما أول بشر يدخلان طبقة الستراتوسفير (الجزء الأعلى من الغلاف الجوى).

«١٩٣٣»:

- اتجاه الولادة بأقل قدر من الأدوية يقوده «جرانتلى ديك - ريد Drick - Redd» في كتابه «الولادة الطبيعية».
- «إرنست روسكا Ruska» يخترع المجهر الإلكترونى.

«١٩٣٤»:

- «فريدريك وإيرين جوليو - كورى Joliot Curie» يصوبان جزيئات «ألفا» إلى العناصر لإنتاج نشاط إشعاعى صناعي لأول مرة.
- «إنريكو فيرمى Fermi» يشطر ذرة اليورانيوم بتصادمها بالنيوترون.

«١٩٣٥»:

- «تشارلز ريختر Richter» و«بينو جوتنبرج Gutenberg» يضعان مقياس ريختر موضع الاستعمال.

- «أرثر جيفرى دمبستر Dempster» يكتشف نظير اليورانيوم ٢٣٥، والذى استخدم فيما بعد فى صنع القنبلة الذرية.

- «أنطونيو مونيز Moniz» و «أليدا ليما Lima» يدخلان جراحة بضع الفص أمام الجبهى للمخ (Prefrontal Lobotomy) كعلاج للأمراض العقلية.

- «روبرت واطسون – وات Watson - Watt» يطور الرادار.

- شركة «بنجوين» للنشر تطرح الكتب ورقية الغلاف Paperback لأول مرة.

«١٩٣٦»:

- تطوير تقنية التكسير الحفرى (Catalytic Cracking) لفصل مكونات البترول.

- سد «باولدر» (الآن سد «هوفر») يكتمل، وبذلك تصنع بحيرة ميد.

«١٩٣٧»:

- تصنيع أول عنصر غير موجود بالطبيعة: التكنيشيوم (Technetium).

- صنع أول مضاد للحساسية Antihistamine.

- «شستر إ. كارلسون Carlson» يطور تقنية التصوير الجاف (Xerography).

«١٩٣٨»:

- «روى بلانكيت Plunkett» الكيميائى بشركة دوبونت يكتشف مادة «التيفلون» مصادفة.

- «والاس كاروثرز Carothers» يطور النايلون لصالح شركة دوبونت.

- «يوجو شيرليتى Cereletti» و«لوشيو بينى Bini» يدخلان الصدمات الكهربية كعلاج للاكتئاب.

- «ج.س. كالندر Callendar» يجزم بأن البشر يزيدون من نسب ثانى أكسيد الكربون على الأرض مُدخلا مفهوم: التغيرات المناخية من صنع الإنسان.

- «ب.ف. سكينر Skinner» يعرض نظرية الإشراط الاستثابى (متوقع الثواب) Oper-ant Conditioning فى كتاب «سلوك الكائنات».

«١٩٣٩»:

- أوتوهان Hahn» و«فريتز شتراسمان Strassmann» و«ليز مايتنر Meitner» و«أوتو فريش Frish» يشرحون كيف تنقسم ذرة اليورانيوم إلى جزأين وتطلق الطاقة.

- شركة خطوط طيران «بان أمريكان» تبدأ رحلات تجارية منتظمة عبر الأطلسي.
- «إيجور سيكورسكي Sikorsky» يطور الطائرة المروحية الحديثة.
- «بول هرمان موللير Mulleri» يكتشف أن مادة الـ «دى دى تى» (DDT) تقتل الحشرات.

«١٩٤٠»:

- «مارتن كامن» و«سام روبن Ruben» يحددان طبيعة الكربون ١٤ الذى استخدم بعد ذلك فى تقدير عمر الحفريات.
- أربعة فرنسيين يكتشفون رسوم كهف «لاسكو» التى يقدر عمرها بنحو ١٧ ألف سنة.

«١٩٤١»:

- استخدام البنسلين لأول مرة كمضاد حيوى بالحقن.
- «لايل د. جودهيو Goodhue» يطرح لأول مرة أنبوبة الهواء المضغوط (الأيروسول) والمستخدمة لضخ المبيدات الحشرية.

«١٩٤٢»:

- فريق «إنريكو فيرمى Fermi» يحصل على أول تفاعل نووى متسلسل محكوم.
- «جون أتاناسوف Atanasoff» و«كليفورد بيرى Berry» يصنعان أحد أوائل الحواسيب.

«١٩٤٣»:

- الحاسوب الرقمى الإلكترونى «كوليساس» يخترق الشفرة الحربية الألمانية.
- «جاك إيف كوستو Costeau» و«إميل جاجنان Gagnan» يخترعان (الرئة الألمانية) أو جهاز «سكوبا» للغطس.

«١٩٤٤»:

- أوسكار مورجنستيرن Morgnstern» و«جون فون نيومان Von Neumann» يضعان نظرية المباراة فى الرياضيات.
- «ألفريد بلالوك Blalock» يقوم بأول جراحة قلب «طفل أزرق».
- «لايزو بيرو Biro» يصنع قلم الحبر الجاف الحديث.

«١٩٤٥»:

- معالجة مياه الشرب فى الولايات المتحدة بالفلوريد لمكافحة تسوس الأسنان.
- أول قنبلة ذرية يتم تفجيرها فى ولاية نيومكسيكو، تقتل القنابل التى أسقطت بعد أقل من شهر على هيروشيما وناجازاكى أكثر من ١٠٠ ألف يابانى وتعطل الساعات.

«١٩٤٦»:

- «وج. بريسبر إيكرت Eckert» و«جون و. موتشلى Mauchley» يصنعان أول حاسوب متعدد الأغراض (ENIAC) لحسابات مسارات الصواريخ.

«١٩٤٧»:

- «وليم ب. شوكلى Shockley» و«واتر هـ. براتين Brattain» و«جون باردين Bar-deen» يخترعون الترانزستور.
- شاب بدوى يكتشف وثائق البحر الميت بالقرب من «خربة قُمران».
- شركة «جوديير» تقدم للسيارات الأمريكية أول إطار من دون أنبوبة داخلية Tubeless.
- «تشك ييجر Yeager» يخترق حاجز الصوت فى الطائرة X-1.
- فرن الميكروويف يدخل المطبخ الأمريكى.

«١٩٤٨»:

- «بيتر جولدمارك GoldMark» يخترع الأسطوانة التى تدور لفترة طويلة.
- «جورج جامو Gamow» و«رالف ألفير Alpher» و«روبرت هرمان Herman» يطرحون نظرية «الانفجار كتفسير لنشأة الكون».
- «إدوين لاند Land» يخترع التصوير الفورى.

«١٩٤٩»:

- أول ساعة ذرية فى العالم.
- شركة (RCA) تطور أنبوبة التلفاز الملون.

«١٩٥٠»:

- «داينرز كلوب Diners Club» يصدر أول بطاقة ائتمان للمشتريات الاستهلاكية.

«١٩٥١»:

- باحثو أمراض السرطان يقومون بعزل خلية هيلا Hela لأول مرة.

«١٩٥٢»:

- مشاهدة عروض الأفلام السينمائية المجسمة (ثلاثية الأبعاد) باستخدام نظارات خاصة مستقطبة للضوء.
- «جورج يورجنسون Jorgenson» يصبح «كريستين يورجنسون» في أول جراحة لتغيير الجنس.
- «جوناس سولك SALK» يصنع لقاحًا من فيروس ميت لمرض شلل الأطفال.
- تفجير أول قنبلة هيدروجينية في إحدى جزر المحيط الهادى (أينيواتوك أتول).

«١٩٥٣»:

- «ألفرد. س. كينزى Kinzey» ينشر تقريرًا عن السلوك الجنسى للنساء الأمريكيات.
- استخدام جهاز القلب / الرئة الصناعى بنجاح فى الإنسان.
- «جيمس واطسون Watson» و«فرانسيس كريك Crick» يوضحان أن جزئ الحمضى النووى الدنا (DNA) يتكون من حلزون مزدوج.
- الوصول إلى قمة جبل إفرست بوساطة «إدموند هيلارى Hillary» و«تنزيج نورجاى Norgay».
- «إنسان بيلتداون» «المُكتشف» فى العام ١٩١٠ يظهر على حقيقته: خدعة.

«١٩٥٤»:

- شركة «بروكتور وجامبل» تنتج «كرست» أول معجون أسنان طبى يحتوى على الفلوريد.

«١٩٥٦»:

- تصنيع أول جهاز تسجيل فيديو عملى.
- النيوترينو (Neutrino) الذى توقع وجوده العام ١٩٣٠، يشاهد لأول مرة.

«١٩٥٧»:

- «شركة (IBM) تطرح «فورتران Fortran» وهى أول لغات برمجة الحواسب.
- «ألبرت بروس سابين Sabin» يطور اللقاح الحى لمرض شلل الأطفال.
- إطلاق القمر الصناعى السوفيتى «سبوتنيك ١» وبداية سباق الفضاء.

«١٩٥٨»:

- «جيمس فان ألين Allen» يكتشف «حزام إشعاع فان ألين» حول الكرة الأرضية.
- اثنان من الفيزيائيين الأمريكيين يشرحان كيفية إنتاج الليزر (Laser).

«١٩٥٩»:

- استخدام الدوائر الإلكترونية المتكاملة فى الحواسب.
- سفينة الفضاء السوفيتية «لونا ٣» تنقل صوراً للجانب المظلم من القمر.

«١٩٦٠»:

- «كينيث نوريس Noris» و«جون بريسكوت Prescott» يجدان أن الدولفين ذا الأنف الشبيه بالزجاجة يستخدم صدى الصوت لتحديد الموقع.
- الولايات المتحدة تطلق أول قمر صناعى للأرصاد الجوية.
- «تيودور مايمان Maiman» ينفذ أول شعاع ليزر.
- «هارى هيس Hess» يطرح نظرية تمدد قاع البحر.
- إدارة الدواء والغذاء الأمريكية (FDA) تجيز حبوب منع الحمل.

«١٩٦١»:

- «لويس ليكى Leakey» و«فيليب توبياس Tobias» و«جون نابيير Napier» يعلنون عن جنس جديد شبيه بالإنسان هو: الإنسان الماهر Homo habilis).
- رائد الفضاء السوفيتى «يورى جاجارين Gagarin» يدور حول الأرض فى فوستوك ١.

«١٩٦٢»:

- نشر كتاب (الربيع الصامت) لـ«راشل كارسون Carson».
- أول سفينة رحلات بين الكواكب – مارينر ٢– تقترب من المريخ.
- (تيلستار): أول قمر صناعى فعال للاتصالات يبدأ عمله.

«١٩٦٣»:

- شركة فيليبس للإلكترونيات تطرح جهاز تسجيل الكاسيت.
- «مورى جيل – مان» و«جورج تسفايج Zweig» يقترحان فرضية (الكوارك Quark theory) لفيزياء أجزاء الذرة.

– « توماس ستارل Starzl » يجرى جراحة لزرع كبد بشرى.

– بدء استخدام عقار « الفاليوم ».

– « إدوارد ن. لورنز Lorenz » فى محاولة لأن يضبط سلوك الغلاف الجوى بالكمبيوتر، يوضح طبيعته المضطربة.

– « مارتين شميدت Schmidt » يتعرف كويزار Quasar : وهو جرم خارج المجرة.

« ١٩٦٤ »:

– التقاط صور للقمر من مجسّ الفضاء « رانجر٧ ».

« ١٩٦٥ »:

– « أرنو بنزياس Penzias » و« روبرت ويلسون Wilson » يلتقطان بالمصادفة إشعاعات كونية بموجات كهرومغناطيسية دقيقة، دليلا على « الانفجار الكبير ».

– رائد الفضاء « ألكسى أ. ليونوف Leonov » يسبح فى الفضاء.

« ١٩٦٦ »:

– النجيل الصناعى (Astroturf) يستخدم فى قاعدة هيوستون الفضائية.

– الاتحاد السوفيتى يحط بسفينة فضاء على سطح القمر.

– « ك.س. كاو Kao » و« ج.أ. هوكمام Hockmam » يقترحان استخدام الألياف الضوئية (fiber optics) فى الاتصالات البعيدة.

« ١٩٦٧ »:

– « جوسيلين بل Bell » و« أنتونى هيويش Hewish » يحددان أول نجم نابض بلسار (Pulsar) : وهو قسم جديد من النجوم التى ترسل نبضات من موجات الراديو منتظمة بشكل كبير.

– « كريستيان برنارد Bernard » يقود فريقًا فى أول جراحة زرع قلب بشرى.

– علماء البيئة يحذرون من أن زيادة ثانى أكسيد الكربون لها تأثير مثل « تأثير الصوبات ».

– استخدام نظام « دولبى Dolby » لصوت نقى.

« ١٩٦٨ »:

– « فيرنر أربر Arber » يكتشف إنزيمًا يقطع شرائح من الحامض النووى (DNA).

– «روبرت إدواردز Edwards» و«باتريك ستبتو Steptoe» يعلنان عن أول تلقيح ناجح لبويضات بشرية خارج الجسم.

«١٩٦٩»:

– وزارة الدفاع الأمريكية تنشىء «الأربانت Arpenet» سابقة الإنترنت.

– طائرات الكونكورد الأسرع من الصوت تظهر لأول مرة.

– تدشين مشروع لدراسة أعماق البحار والمحيطات (JOIDES).

– «نيل أرمسترونج Armestrong» و«باز ألدرين Aldrin» يمشيان على سطح القمر.

«١٩٧٠»:

– الاحتفال لأول مرة بـ«يوم الكرة الأرضية».

– الاتحاد السوفيتى يضع بنجاح أول مركبة فضاء على كوكب الزهرة.

«١٩٧١»:

– الحاسبات الآلية المركزية تستخدم الأقراص المرنة (Floppy disks).

– شركة «إنتل» تنتج وحدة المعالجة الدقيقة (Microprocessor).

– المركبة «مارينر ٩» تدور حول كوكب المريخ.

– نظرية النسبية لـ«أينشتاين» يتم دعمها من خلال قياس باستخدام ٤ ساعات حائط من معدن السيزيوم طارت مرتين حول العالم فى اتجاهين متضادين.

«١٩٧٢»:

– «يوجين سيرنان Cernan» و«رونالد إيفانز Evans» و«ماريسون شميت Schmitt» هم آخر طاقم للمركبة «أبوللو» يزور القمر.

– الولايات المتحدة تطلق القمر الصناعى «لاندسات ١».

– «ستيفن جاى جولد Gould» و«مايلز إلدريدج Eldredge» يفترضان أن تطور الكائنات لا يحدث بمعدل منتظم ولكن فى شكل طفرات.

– الولايات المتحدة تحرم معظم استخدام مادة الـ (DDT).

– بدء استخدام التصوير المقطعى المحوسب (CAT scan) فى التصوير الطبى.

«١٩٧٣»:

– «بيونير ١٠» ترسل للأرض أول صور عن قُرب لكوكب المشترى.

- «هربرت بوير Boyr» وزملاؤه يوجهون شريحة من الحامض النووى (DNA)، بحيث تقطع وتقسم ويعاد تكوينها.

- إطلاق «سكاى لاب» معمل الفضاء.

- تستخدم مراكز التسوق والبقالة الرمز الرقمى (UPC)، وتستعمل رموزاً من خطوط يتعرف عليها إلكترونيًا (Bar Codes).

«١٩٧٤»:

- العثور فى أفريقيا على معظم الهيكل العظمى لـ«لوسى Lucy» وهو: كائن قريب الشبه من الإنسان عمره ٣ ملايين سنة.

«١٩٧٥»:

- «النسر الطائر Altair 8800» أول جهاز كمبيوتر شخصى يطرح فى الولايات المتحدة.

- أول تعرف أكيد على مرض (Lyme).

«١٩٧٦»:

- «توم كيبل Kibble» ينشر نظرية الخيوط الكونية.

- علماء الرياضيات فى جامعة «إلينوى» يثبتون تخمينًا ظهر فى خمسينيات القرن التاسع عشر أن أى لقطة فوتوغرافية لاتحتاج إلى أكثر من أربعة ألوان.

- المركبتان «فايكنج ١» و«فايكنج ٢» تهبطان على سطح المريخ.

«١٩٧٧»:

- استئصال مرض الجدرى Smallpox من العالم.

- إثبات أن غازات الفريون المستخدمة فى الثلاجات أو غازات الدفع فى البخاخات تدمر طبقة الأوزون فى الغلاف الجوى.

- المركبتان «فوياجر ١» و«فوياجر ٢» تنطلقان فى رحلات طويلة فى المجموعة الشمسية.

- «جون كورليس Corliss» و«روبرت بالارد Ballard» و«فريق الألفين Alvin»، الغواصة التى لايقودها طاقم، يكتشفون مراكز تهوية يصدر عنها الكبريت فى أعماق البحار تساعد على بقاء الحياة تحت سطح الماء.

«١٩٧٨»:

- إطلاق أول قمر صناعى أمريكى لتحديد المواقع يغطى الكرة الأرضية.

- ولادة أول طفلة أنابيب - «لويز براون» - فى المملكة المتحدة البريطانية.

«١٩٧٩»:

- انصهار جزئي في المفاعل النووي بجزيرة «ثري مايل».
- طائرة «بول ماكريدي MacCready» المسماة Gossamer Albatross والتي تستمد الطاقة من البشر تعبر القناة الإنجليزية.

«١٩٨٠»:

- مادة الأيريديوم التي عُثر عليها في إيطاليا تدعم النظرية القائلة: إن نيزكًا تسبب في انقراض الديناصورات.
- الحمض النووي (DNA) الغريب عند حقنه في أجنة فئران، يعمل في تلك الفئران عند اكتمال نموها.
- ثورة بركان «سانت هيلين».

«١٩٨١»:

- شركة (IBM) تطرح الكمبيوتر الشخصي من إنتاجها، وتسجل «نظام التشغيل القرصي» (DOS) باسم الطالب المفصول من الجامعة: «بيل جيتس».
- تشخيص مرض الإيدز (متلازمة نقص المناعة المكتسبة) لأول مرة.
- «مايكل هاريسون Harrison» من جامعة كاليفورنيا - سان فرانسيسكو- يجري أول جراحة لجنين داخل الرحم قبل ولادته.
- مكوك الفضاء «كولومبيا» أول مكوك يمكن إعادة استخدامه، يقوم برحلته الأولى.

«١٩٨٢»:

- مؤسسة «جينيتيك» تطرح في الأسواق أول منتج تجاري صنع بوساطة الهندسة الوراثية: الإنسولين البشري.
- المريض «بارني كلارك Clark» يحصل على أول قلب صناعي دائم، ويبقى على قيد الحياة لمدة ١١٢ يوما.

«١٩٨٣»:

- المركبة «بيونير ١٠» تكمل ١١ عاما في رحلتها، وتصبح أول مركبة فضاء تغادر المجموعة الشمسية.
- طرح الأسطوانات المدمجة (Compact Discs) في الأسواق.
- أول عملية نقل جنين بشري تجري في مركز هاربر الطبي -جامعة كاليفورنيا- لوس أنجلوس.

- « كارى موليس Mullis » يبتكر « التفاعل المتسلسل لإنزيم البوليمراز Polymerase » لصنع نسخ من أجزاء الحامض النووي الريبوزى (DNA).

« ١٩٨٤ »:

- شركة « أبل » للكمبيوتر تطرح « الفارة Mouse ».
- « تشارلز. ج. سيلى Sibley » و« جون إ. الكويست Ahlquist » يؤكدان ان أقرب الاقارب لجنس « الإنسان العاقل » Homo Sapiens هو الشمبانزى.
- « إنسان ليندو » وهو كاهن Druid عاش قبل ٢٠٠٠ سنة، يُعثر عليه سليماً فى مستنقع مليئ بالأعشاب.
- « إرسل هيجوتشى Higuchi » وزملاؤه فى باركلى – جامعة كاليفورنيا، يستنسخون جينات من « الكواجا Quagga » وهو حيوان يشبه الحمار الوحشى وقد انقرض منذ ١٠٠ سنة.

« ١٩٨٥ »:

- ثقب فى طبقة الأوزون يتم تحديده فوق المحيط الجنوبى.
- بدء تشييد أكبر تليسكوب ضوئى فى العالم – « كيك 1 » – فى هاواى.
- بوب بالارد Ballard » يحدد مكان السفينة الشهيرة الغارقة: تيتانيك.

« ١٩٨٦ »:

- انفجار مفاعل « تشيرنوبل » النووى.
- انفجار المكوك « تشالنجر » بعد ٧٣ ثانية من إقلاعه، وموت كل ركابه السبعة بما فيهم « كريستا ماكوليف Maculiffe » المدرسّة فى نيوهامبشاير.
- السوفييت يطلقون « ميره »، أول محطة فضائية يشغلها بشر بشكل دائم.

« ١٩٨٧ »:

- آخر نسر ضخم « كوندور » فى كاليفورنيا يتم أسره، كى يتم تزاوجه مع النسور المأسورة.

« ١٩٨٨ »:

- العثور على منتجات بشرية عمرها ٩٠ ألف سنة فى فلسطين المحتلة، تبين أن « الإنسان العاقل » (Homo Sapiens) ظهر خارج قارة أفريقيا قبل ضعف المدة التى كانت تُعتقد قبلاً.

«١٩٨٩»:

- «تيم بيرنرز - لى Berners-Lee» يبدأ تشغيل النسيج العالمى لشبكة الإنترنت (World Winde Web).

«١٩٩٠»:

- «بوكمنستر فوللرين» (Buckminsterfullerene)، وهو جزئ كربون عملاق يشبه كرة القدم، يكتشفه «ريتشارد سمالى» من جامعة رايس.
- المركبة «فوياجرا» تسبح خارج المجموعة الشمسية، وتلتقط «صورة عائلية» لكواكب المجموعة.
- بدء مشروع «الجينوم البشرى».

«١٩٩١»:

- الفوهة البركانية «تشيكسيولب» Chicxulub فى شبه جزيرة «يوكاتان» بالمكسيك، يعتقد أن موضع سقوط نيزك أو شهاب قتل الديناصورات.
- «سوميا إيجيما» Iijima وزملاؤه بشركة (NEC) يكتشفون أنابيب كربون فائقة الدقة natotubes، ذات قوة ملحوظة واستخدام محتمل فى الإلكترونيات.
- العثور على «أوتزى Otzi»، رجل الجليد المتجمد بجبال الألب من ٥٣٠٠ سنة.

«١٩٩٢»:

- قمر استكشاف الفضاء يعطى أقوى إثبات لنظرية «الانفجار الكبير».

«١٩٩٣»:

- إصلاح التلسكوب الفضائى «هابل».
- «أندرو وايلز Wiles» يقوم بحل آخر فرضيات «فيرمات Fermat».

«١٩٩٤»:

- فريق بقيادة «چان - مارى شوفيه Chauvet» يكتشف رسومًا عمرها 30 ألف سنة فى كهف بفرنسا.
- العثور على «أرديبيثيكوس راميدس Ardipithecus ramidus» : شبيه بالإنسان- عمره ٤,٤٠٠,٠٠٠ فى أثيوبيا، بوساطة كل من «تيم د.وايت White»، حين سيوا Suwa» و«بيرهان أسفا و Asfaw »، وثبت أنه أقدم فرد معروف فى العائلة البشرية.
- «ساشيوميكى Miki» وزملاؤه يكتشفون أول جين لسرطان الثدى: (BRACAI).
- المذنب «شوميكر - ليفى» يصطدم بكوكب المشترى.

«١٩٩٥»:

- «العلماء فى معمل مفاعل «فيرمى» النووى يجدون دليلاً يثبت وجود «الكوارك» الأعلى.
- تخليق كتلة «بوز أينتشتاين Bose Einstein» المكثفة يفتح فرعًا جديداً فى الفيزياء.
- «مايك مايور Mayor» و ديدييى كيلوز Queloz» بجامعة جنيف يكتشفان أول كوكب من خارج المجموعة الشمسية.
- نشر أول خريطة كاملة للجينات (جينوم) لكائن حى بالكامل: أحد أنواع البكتريا.
- المحطة المدارية «جاليليو» تصل إلى كوكب المشترى.

«١٩٩٦»:

- دراسة أحد النيازك التى اكتشفت من قبل فى المحيط المتجمد الجنوبى (anarctica) ترجع وجود حياة لكائنات مجهرية على سطح كوكب المريخ.
- وجد أن لب الأرض يدور أسرع من بقية الكواكب.
- استنساخ النعجة «دوللى» من خلية لنعجة بالغة.
- العثور على بقايا متحجرة مجنح (ذو ريش) فى الصين.

«١٩٩٧»:

- علماء الحفريات يثبتون أن موقع «مونت فيردى» فى بيرو عمره ١٢,٥٠٠ سنة يحتوى على أقدم منتجات بشرية معروفة فى الأمريكتين.
- المركبة المريخية «باثفايندر» ترسل صوراً واضحة للكوكب الأحمر.
- المذنب «هايل - بوب Hale Bopp» هو أكثر المذنبات الزائرة للأرض لمعانًا منذ «المذنب العظيم» فى العالم ١٨١١.
- «جارى كاسباروف Kasparov» يخسر مباراة شطرنج أمام كمبيوتر شركة (IBM): «يب بلو».

«١٩٩٨»:

- فريق جراحين «دولى» فى فرنسا يجرى أول جراحة لزرع الأطراف عند الإنسان: زراعة يد.
- المركبة القمرية «بروسبكتور» تعثر على دليل على وجود مياه سطح القمر.
- إثبات أن النيوترينو (Neutrino) له وزن.
- طرح عقار الفياجرا فى الأسواق.

ثالثاً : منظومة تربوية جديدة أم الكارثة ؟

تأسيساً على ما تقدم، تكون القضية صعبة جداً إذ يتطلب الأمر أن تخرج المنظومة التربوية من كبوتها، كى يمكنها مواكبة الانجازات العلمية التى تحققت فى القرن العشرين، وذلك يستوجب – بالطبع – تحديث وتطوير ما يجب أن يتضمنه المنهج من علم مفيد ونافع، وخاصة مع بدايات القرن الحادى والعشرين الذى يؤكد ظهور شىء جديد ورائع، ليس كل يوم فقط، بل كل ساعة، وأحياناً كل ثانية؛ وذلك يجعل من الصعب تجاهل المستحدثات التقنية والعلمية التى تنهال علينا من كل صوب وجانب.

فى ضوء الحديث آنف الذكر، باتت عصرنة منظومة التربية ضرورة لازمة وحتمية واجبة إذا أردنا أن تكون لنا رؤية مستقبلية للتعليم، وحتى لاتحدث كارثة تعليمية حقيقية تجرنا للخلف خطوات وخطوات.

إن ما سبق ذكره، لهو دعوة جادة وأمنية ومخلصة، لتكون لنا فلسفة تربوية وهوية تعليمية، على أساسهما يمكن تحديد تنظيم جديد للمنهج، بحيث يمكن من خلال هذا التنظيم تقديم المهارات والمعارف التى تساعد التلاميذ على مواجهة الصعوبات والتحديات التى قد تصادفهم فى حياتهم الحالية والمستقبلية فى مجتمع دائم التغيير، على المستويين : المحلى والعالمى. ويمكن أن تشكل الأفكار التالية حجر الأساس لتحقيق الهدف السابق :

(١) إكساب التلاميذ القدرة على التعامل مع التكنولوچيا، مع مراعاة أنه بالرغم من دخولنا عصر التكنولوچيا المتقدمة منذ أكثر من عشرين سنة مضت، فإن غالبية الناس فى غالبية بلدان الوطن العربى يتصفون بالأمية التكنولوجية التى تقلل من كفائتهم العملية.

(٢) إكساب التلاميذ مهارات ممارسة الحياة التعاونية على المستويين: المحلى والعالمى لمواجهة المشكلات المعقدة والصعبة التى يموج بها العالم الآن، والتى تتفاقم حدتها يوم بعد يوم.

(٣) إكساب التلاميذ المهارات الأساسية اللازمة للمحافظة على البقاء (الغذاء الصحى الضرورى – الصحة البدنية والنفسية – تطبيق الطب الوقائى – زراعة الحدائق – تفعيل أدوار الآباء والأمهات – مقابلة أساليب احتراق الذات – توعية المستهلك – تحقيق أساليب التغلب على العواطف – العودة إلى الحياة السهلة البسيطة – ...).

(٤) إكساب التلاميذ أساليب الاختيار المهنى؛ وذلك لأن عملية اختيار الإنسان للمهنة المناسبة له باتت عملية صعبة ومعقدة، بالرغم من أنها تحدد طبيعة حياته المستقبلية.

(٥) إكساب التلاميذ أساليب التعلم الذاتى والتربية مدى الحياة، وبخاصة أن التعلم عملية تستمر طوال حياة الإنسان، وأن الوقت المخصص للتعليم فى المدرسة قليل

ولا يتناسب مع حجم الانفجار المعرفي. أيضًا فإن مشكلة الأنشطة التربوية المرتبطة بوقت اللاعمل يمكن أن يسهم في الاضطلاع بأنشطة الابتكار والبحث والإنتاج دون الاقتصار على مجرد نقل المعارف.

(٦) إكساب التلاميذ مهارات التفكير والابتكار في حل المشكلات واتخاذ القرارات التي تساعدهم في التعامل مع مشكلات الحاضر والمستقبل؛ وبذا يكتسب التلاميذ مهارات «التفكير المركب» التي تمكنهم من التعامل مع تعقيدات العصر الحالي، ومن فحص البدائل والنتائج، ومن اتخاذ القرارات في عملية الاختيار من بين البدائل المطروحة.

(٧) إكساب التلاميذ مهارات التواصل (القراءة والكتابة، وسائل التواصل السمعية والبصرية) التي تسهم في تحقيق القدرة على تحليل المشاعر، والقدرة على إجراء المفاوضات وتسوية الخلافات بطرق عقلانية، وتأكيد أهمية السلام، كذا السيطرة على المهارات الجانبية اللازمة لتحقيق مهارات التواصل (القدرة على الإصغاء للآخرين - استيعاب المعلومات - تفهم أفكار الآخرين ومشاعرهم).

(٨) إكساب التلاميذ أصول المواطنة الصالحة على المستويين: المحلي والعالمي، عن طريق تعريفهم بقضايا العصر الراهنة، وإتاحة الفرصة للإلمام بحقائق وإجراءات ذات العلاقة بالحرية والمرتبطة بالديمقراطية، وذلك عن طريق المشاركة في أحداث «عالم حقيقي» من الأنشطة المدرسية المنوعة، كالمراسلة والقيام بالرحلات الميدانية ومقابلة بعض المسئولين السياسيين، والتتلمذ على أيدي بعض المنظمات والهيئات القومية ذات النشاط السياسي المشروع.

(٩) إكساب التلاميذ أصول التربية الأخلاقية التي تحميهم من الإصابة بالاضطرابات النفسية والقلق اللذين أصبحا سمة مميزة لهذا العصر، والتي تمثل دستوراً يحدد لهم القواعد السلوكية في التعامل مع الآخرين.

(١٠) إكساب التلاميذ المبادئ والأسس التي يقوم عليها مبدأ «احترام إنسانية الإنسان»، وبخاصة بعد زيادة اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وبين الصفوة من العلماء والمفكرين والمثقفين والمتعلمين وبين عامة الناس، وذلك عن طريق دراسة القواعد والمبادئ التي بواسطتها يتمكن التلاميذ من فهم الاقتصاد والسياسة والقانون والمجتمع.

رابعاً: إدارة أزمة منظومة التربية ... ضرورة واجبة:

جدير بالذكر أن الحديث السابق، قد يرسب في عقول بعض الأفراد أفكاراً خاطئة عن فشل منظومة التربية في تحقيق غالبية أهدافها، وذلك قد يشير وجدانهم سلبًا بالنسبة لمنظومة التربية الحالية، مما يجعلهم يطالبون بإلقاء هذه المنظومة في الجحيم، وإنشاء منظومة

جديدة على أسس علمية دقيقة، وخاصة أن المنظومة القديمة تعانى من أزمات فى جميع جوانبها.

والتصور السابق يعوزه التمحيص السليم لأساس القضية ذاتها، لأنه لايمكن – بأى حال من الأحوال – البدء من جديد، وإهمال منظومة ترسبت أدوارها – بدرجة ما – فى عقول ووجدان السواد الأعظم من أفراد المجتمع، ناهيك عن أنها تكونت فى ظل تراث يضرب جذوره فى أعماق الزمان، مع مراعاة أن ذلك التراث لم يكن شراً على طول خط، وانما يتضمن الخير الكثير الذى استفادت منه البشرية على مر العصور. أيضاً، فإن المنظومة التربوية بوضعها الحالى، هى نفسها السبب المباشر فى إبراز العيوب والنقائص التى تعتريها، إذ من خلال النقد الذاتى لجوانبها المختلفة، ظهرت أهمية البحث عن صيغة جديدة لها.

إذاً، ما المقصود بمنظومة تربوية جديدة أم الكارثة؟!.

ليس المقصود – أبداً – هدم المنظومة الحالية من أساسها، والبدء فى بناء منظومة جديدة فى جميع جوانبها؛ لأن ذلك فى حكم المستحيل، وإنما المقصود هو إدارة أزمة المنظومة التربوية الحالية بهدف تفادى الخلل والقصور اللذين يعترضان بعض جوانبها، إذ دون إدارة أزمة المنظومة الحالية، وبقاء الحال على ما هو عليه، سوف تحدث – دون شك – أزمة حقيقية قد تهز أساسات منظومة التربية، ناهيك عن أن إدارة الأزمات كأسلوب منهجى بحثى يسهم فى تحديث الجوانب التى يتم إدارتها، بحيث تظهر فى ثوب جديد ومتطور قياسا بما كانت عليه فيما تقدم.

ولكن: ما السبيل لادارة الأزمات فى شتى المجالات؟

يجيب عن السؤال السابق **حامد صبحى السيوطى بطريقة غير مباشرة، عندما يتحدث عن السبيل لإدارة الأزمات، ويقول الآتى:**

كثر الحديث فى الآونة الأخيرة عن الأزمة التى نعيشها، وتعددت الآراء حولها وتباينت الرؤى ووجهات النظر تجاهها، لدرجة أنها لو اجتمعت – وجهات النظر – لأصبح مجموعها أن حياتنا أزمة، والأمر بالتأكيد ليس كذلك كما أن النفى بأنه ليس هناك أزمة ليس صحيحاً البتة.

إذن هناك أزمة ولكن ما هى؟ وما حقيقتها؟ وما حجمها؟ وكيفية علاجها؟ هذه النقاط هى مسار الحديث فى السطور التالية فى محاولة للوصول لأزمتنا الحقيقية وكيفية الخروج منها. بداية لابد أن نقر بأننا فى أزمة و إلا ما علت كل تلك الصيحات والرؤى فى محاولة منها للوقوف على الأزمة وحلها، وعملية الاقرار بالأزمة التى نعيشها – الآن – هى أولى خطوات الاصلاح والحل، لأنه إذا لم نعترف بوجود الأزمة فكيف سنعمل على حلها؟!!

ولكى نخفف على البعض حدة الاعتراف بوجود أزمة، علينا – أولاً– الاعتراف بأن مكانتنا قد ضاعت عالمياً. فبعد أن كانت مصر على رأس الأمم وفى مقدمتها ، باتت فى ذيل الأمم ومؤخرتها، رغم إنها تملك كل المقومات التى تؤهلها لأن تكون فى زمرة الدول المتقدمة. أليست هى التى تمتلك حضارة سبعة آلاف سنة أو يزيد ؟! تلك الحضارة التى سادت العالم فى وقتها وحيرت العالم حتى وقتنا الحالى، إذن فمصر منذ الفراعنة وهى على رأس العالم وظلت كذلك فى العصر القبطى والعصر الإسلامى، فهل نحن كذلك الآن؟

أليست هى التى تمتلك خير الطاقات البشرية والعقول المبدعة والمحركة للحركة البشرية؟

أليست هى التى تمتلك الثروات الطبيعية المتنوعة من بشرية وزراعية وبترولية وصناعية وسياحية... إلخ؟ قلما تجتمع كل هذه الثروات فى بلد واحد.

فهل يليق بمصر فى ذلك كل ذلك أن ترضى بما عليه؟ واعتبارها من الدول النامية، وإذا نفى البعض كونها من الدول النامية فهل حالها الواقعى يتفق مع الرؤية والمكانة الواجبة والمستحقة لها؟ الإجابة بالتأكيد (لا).

ومن هنا نتفق مع الذين يرون أن هناك أزمة فى التعليم وأزمة فى البحث العلمى وأزمة اقتصادية وأزمة سياسية وأزمة مرورية وأزمة سلوكية وغيرها من الأزمات التى نعيشها ونحسها ونعانيها بغض النظر أشار اليها البعض أم لا.

لسنا هنا فى مجال التناول الفردى لكل مشكلة وإنما فى مجال البحث عن الروابط المشكلات بين هذه المشكلات وفى مجال البحث عن الجذور التى تربط هذه المشكلات ولاضير فى ذلك؟ لأن هذه المشكلات تنبع من بيئة واحدة ويعانيها مجتمع واحد، اذن فالمنطق يحتم وجود جذور مشتركة بينها، والبحث عن هذه الجذور ليس من السهولة بمكان لأن هذه المشكلات محيرة وبها نوع من التناقض بين الواقع والقوانين والتقارير الورقية النظرية.

ومن هنا يظهر أساس المشكلة وجذورها، لأن الناظر إلى القوانين والتقارير النظرية يجد أنها جيدة وكافية لضبط أمور الحياة الواقعية، ولكنه عندما ينزل إلى أرض الواقع يجد الفجوة عميقة بين ما هو مكتوب وما هو منفذ بالفعل!! فما السر فى تلك الفجوة؟

السر فى تلك الفجوة هو أزمتنا الحقيقية – فى رأينا – ألا وهو غياب الضمير، ذلك الرقيب العالى الجودة على كل ما نقوم به، وما وصلنا الى هذه الحال الا لغيبة هذا الضمير الموجه لحياتنا، فأدى غياب الضمير إلى غياب الروح الجماعية وسيطرة الفردية واندحار المصالح العامة وغلبة المصالح الفردية واختفاء الروح التشاورية الديمقراطية الناقدة بصدق وظهور التسلطية الديكتاتورية الحاكمة بأمرها الرافضة لكل نصح أو نقد موجه!! للتأكد

من هذه الأمور، أنظر إلى كل درجات حياتنا بدءا من الأسرة فالمدرسة فالشارع فالنادى فالمؤسسة فالشركة.. الخ.

كل هذه الأمور التى نتجت عن غياب الضمير أحدثت هذه الفجوة وذاك الاضطراب بين القانون والواقع، لأن هذه المعادلة – القانون والواقع – دقيقة وحساسة حيث إن القانون صامت جامد والواقع متغير ديناميكى، وتحويل الجامد الصامت الى متحرك ديناميكى يحتاج الى كفايات خاصة وقدرات عالية يجب توافرها فى الكادر، وهو عضو النخبة أو الطليعة الذى يمتلك رؤية للمستقبل وليس فقط فهمها تحليليا لواقع الأمر على حد تعبير الدكتور **أنور عبد الملك**، والكادر هو القادر على تحويل القانون من شىء جامد الى إنسان متحرك يعيش مع الناس وبهم، وليصدق قول **العقاد**:

إننا نريد اذا ما الظلم حاق بنا ... عدل الأناس لا عدل الموازين

عدل الموازين ظلم حين تنصبها ... على المساواة بين الحر والدون

ما فرقت كفة الميزان أو عدلت ... بين الحلى وأحجار الطواحين

فإنسانية القانون هى عملية تحويل القانون من شىء جامد الى كائن حى قابل للتعايش فى دنيا الواقع. والناس وهذه العملية هى أهم مهمة يقوم بها الكادر لحمل الجماهير وملء عقولهم وقلوبهم بأهمية القانون وجدواه وضرورته باقتناع وحب لا جبر ولا الزام.

وعملية انسانية القانون أو أنسنة القانون لابد أن يسبقها إيمان بضرورة تطبيق القانون على كل قائد ومقود، رئيس ومرءوس. فالكل أمام القانون سواسية ولا أحد فوق القانون، فهذا الايمان قادر على إعادة صياغتنا جميعا فى منظومة متناغمة بشكل سريع؛ لأنه قائم على السواسية والاحترام المتبادل. لكن عند التمييز فى تطبيق القانون بين قائد ومقود يضيع القانون وتضيع الحياة التى نريدها، بل إن تطبيق القانون على القدوة أو القائد أولا له مفعول السحر فى فاعلية القانون والسلم الإجتماعى، شأنه فى ذلك شأن أى سلم لا يمكن غسل درجاته إلا من أعلى الى أسفل، وإن القدوة التى يضربها الأعلى درجة لمن هم دونها جاها أو سلطة لهى القادرة وحدها على تقدمنا وانضباطنا على حد تعبير الدكتور **أحمد تيمور**.

اذن غياب الضمير أدى الى تطبيق القانون على البعض دون البعض، وتطبيقه فى أوقات واهماله فى أخرى، وتطبيق بعض القوانين ونسيان معظمها – فاضطربت الحياة واختلت الامور، ووجدت الفجوة بين الأوراق التى تؤكد اتزان الحال والواقع الذى يشهد على اختلاله!!

اذن فالمشكلة الحقيقية التى نعانيها هى غياب الضمير وليس الافتقار الى قوانين جديدة من شأنها أن تصلح بعض الخلل فى مجالها ولكنها لن تصلح الخلل كله فضلا عن باقى المجالات فى ظل غيبة الضمير، وإذا كنا نريد الحل والصلاح والتقدم لبلادنا فعلينا جميعا

أفراد ومؤسسات، قادة ومقودين – كل فى مكانه وموقعه – أن نعمل على إعادة الضمير الى حياتنا وأن نربى أنفسنا وأبناءنا على الانضباط الذاتى تحت حكم الضمير، ونجعله رقيبا على كل ما نقوم به حارسا على أفعالنا لكن دون بندقية إنما بأداة أشد أثرا منها، ألا وهى حساب النفس.

وهذا ليس صعبا ولا مستحيلا إنما ممكن فى ظل شرائعنا السماوية وتقاليدنا الموروثة التى تحث على تحكيم الضمير فى جميع أحوالنا، فلنبدأ من الأسرة والمدرسة والشارع والنادى والمؤسسة والمصنع للعمل على غرس واحياء الضمير، وليكن رب كل بيت من هذه البيوت قدوة لمن هم دونه فى تحكيم الضمير بالفعل لا بالقول كما جاء فى الأثر (انصح الناس بعملك لا بقولك).

واذا ساد الضمير بيننا وحكم فى أفعالنا حلت جميع مشكلاتنا لأنه القادر على إيجاد الوعى وتهيئة الحس واقناع العقل بضرورة تلك الأمور لتسيير أمور الحياة، والتزام الناس بالقوانين والضوابط اللازمة لحياتنا عن اقتناع وحب لأنه صادر عن ضمائرهم الحية المقتنعة به وليس مفروضا عليهم دون جدوى.

فاذا ساد الضمير حلت مشكلة المرور لأن حلها ليس فى حزام الأمان إنما فى حزام الالتزام العام، وحلت المشكلة الاقتصادية لأنه سيلزم المستثمرين العرب خارج المنطقة العربية والتى بلغت استثماراتهم خارج منطقتهم العربية ٨٠٠ بليون دولار الى الاستثمار فى بيتهم العربى لخدمة أخوانهم وأبنائهم وأنفسهم، لأن المناخ يساعد ويطمئن على ذلك بدلا من التهافت على الاستثمار الخارجى.

وحلت مشكلة البحث العلمى لأن الحكم حينئذ هو جدوى ونفع البحث وليس الحصول على الدرجة العلمية ومنحها لمن يستحق ومن لا يستحق، وبدلا من ملء الرفوف بأبحاث لا قيمة لها ستغمر الحياة بنتائج دراسات جادة تفيد الناس ولا تكون حبيسة الرفوف.

وحلت مشكلة التعليم لأن المحرك حينئذ سيكون هو تربية جيل وبناء أمة وحمل رسالة الأنبياء –كاد المعلم أن يكون رسولا– وليس الاتجار بمستقبل أمتنا للكسب المادى فقط، سيكون التبارى والتنافس للتأثير فى الجيل القادم وزرع الخصال الحميدة وتكوين الهوية الضائعة ووضع الأقدام على الطريق العملى الصحيح المتكامل وليس التنافس على استنزاف الجيوب!! وحلت مشكلة تغيير السلوك العام ليصبح مثاليا عاليا تسوده روح المحبة والتكاتف والاخاء وتصبح شماعة –الكل يعمل كذا– إيجابية بعدما كانت سلبية لأن السائد سيكون الحسن، والشاذ هو القليل وهذا هو الطبيعى.

نخلص من الحديث السابق إلى أهمية إدارة أزمة منظومة التربية، على أن يراعى فى هذا الاجراء الأساسات التى أشار إليها المقال السابق، إذ دون تحقيق ذلك تظل منظومة التربية واقفة فى محلها بسكون عظيم، قد يصيبها فى مقتل.

والحقيقة إن إدارة أزمة أية مشكلة يجعلها مشكلة حية متحركة، ومن الصعب أن تقف عند نقطة محددة؛ لأنها إذا وقفت عند نقطة ما، فإن إدارة أزمتها مرة أخرى يحركها فى الاتجاه المقصود، ويسهم فى تحقيقها لأهدافها المنشودة.

وعليه، فإن أسلوب إدارة الأزمات وتطبيقه فى المعضلات التربوية، يعمل على تقوية الأساسات وتعديل المسارات وتدارك الهفوات، وبذلك تظهر منظومة التربية وكأنها فى ثوب جديد بصفة مستمرة.

والسؤال :

هل يمكن لأى باحث تطبيق أسلوب إدارة الأزمات على جميع عناصر منظومة التربية، بلا استثناء؟.

من الصعب جداً أن يحقق فرد واحد (أو حتى فريق عمل) هذا الإجراء، لأن التربية تعنى الحياة، والحياة تعنى الحركة والحيوية، وهى عكس السكون والموت، ولذلك فإن مشكلات التربية ومعضلاتها لن تنتهى، إذ بمجرد مداواة وعلاج مشكلة بعينها، يمكن أن تظهر مشكلات أخرى تالية لاتقل فى فجيعتها وتأثيراتها السلبية عن المشكلة السابقة، وهكذا دواليك.

وعليه.. فإن هذا الكتاب لا يدَّعى أو يزعم أنه يحل جميع مشكلات عناصر منظومة التربية، وإنما يقدم -فقط- حلولا لبعض جوانب تلك المشكلات، من خلال أوراق بحثية جادة تم تقديمها فى عديد من المؤتمرات العلمية.

المراجع

(١) إسماعيل إمام، «ملاحظات استراتيجية على بداية القرن الحالى»، **جريدة الأهرام** فى ١٦/٧/٢٠٠٣.

(٢) جوزيف بونيد كستر، جوزيف داجنيز، ترجمة أمانى الخياط، «باى سرعة نستطيع ان نمضى؟»، **مجلة الثقافة العالمية** (الكويت)، العدد ١٠٦، مايو ٢٠٠١.

(٣) حامد صبحى السيوطى، «السبيل لإدارة الأزمات»، **جريدة الأهرام** فى ٤/٦/٢٠٠٣.

(٤) مجدى عزيز إبراهيم، **دراسات فى المنهج الشرعى المعاصر**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠.

(٥) محمد حسن رسمى، «الإنسان والمعلومات والتنمية»، **جريدة الأهرام** فى ٦/٧/٢٠٠٣.

(٦) منير نعيمة، «إلى أين يسير العالم اليوم؟!»، **جريدة الأهرام** فى ١/٧/٢٠٠٣.

(٧) ياسر العدل، «ثورة المعلومات... والإنتماء للوطن!!»، **جريدة الأهرام** فى ١٢/٢/٢٠٠٣.